C.4
83758

منشورات جامعة بيرزيت
Birzeit University Publications

مركز دراسة وتوثيق المجتمع الفلسطيني

وقائع المؤتمر الدراسي
١٩٩٣/١٢/١٧

اعلان المبادىء الفلسطيني الاسرائيلي

آفاق الحاضر والمستقبل

نظم المؤتمر : د. ابراهيم أبو لغد ، د. زياد أبو عمرو ، د. روجر هيكوك

=54475
مكتبة جامعة بير زيت
050910
BIRZEIT UNIVERSITY LIBRARY
SPC
DS
128.483
.I4
1994
BZU

تنسيق وتقديم : د. صالح عبد الجواد

اعـداد وتوثيـق : لبنـى عبد الهـادي

بيرزيت - شباط / فبراير ١٩٩٤

Digitized by Birzeit University Library

* صدر عن مركز دراسة وتوثيق المجتمع الفلسطيني

المراسلات : مركز دراسة وتوثيق المجتمع الفلسطيني
ص.ب. ١٤ بيرزيت
جامعة بيرزيت
فاكس : ٩٥٦٤٢٨
تلفون ٩٥٧٨٤٢-٢-٩٧٢

المراسلات من الوطن العربي :
جامعة بيرزيت - مكتب الارتباط
ص.ب. : ٩٥٠٦٦٦
فاكس : ٨٢٧٢٠٢
عمان - الاردن

تصميم الغلاف : نبيل مزبر
طباعـــــة : انتصار سنقرط
التدقيق اللغوي : طارق حميدة

• مول المؤتمر وهذا الكتاب بدعم من مؤسسة فريدريك ايبرت الالمانية

حقوق الطبع محفوظة لجامعة بيرزيت ١٩٩٤

Digitized by Birzeit University Library

فهرس المحتويات

تقديم د. صالح عبد الجواد ١
كلمة د. حنا ناصر رئيس جامعة بيرزيت ٦

الجلسة الأولى : عريفة الجلسة الاستاذة اصلاح جاد
- طبيعة وآفاق وأهمية الاتفاق
- الظروف التي واكبت عقد الاتفاق من المنظور التاريخي/ د. ابراهيم أبو لغد ١٠
- تحليل نقدي للاتفاق ومستقبله / د. علي الجرباوي ١٧
- الأبعاد الأمنية للاتفاق / د. خليل الشقاقي ٢٧
- الاتفاق من وجهة نظر المعارضة الفلسطينية وآفاق عملها / د. رياض المالكي ٣٦
- المناقشة : اسئلة وأجوبة ومداخلات ٤٥

الجلسة الثانية : عريف الجلسة د. روجر هيكوك
- الآثار المباشرة للاتفاق
- الأبعاد السياسية للاتفاق / د. زياد أبو عمرو ٦٨
- الآثار القانونية للاتفاق/ د. رجا شحادة ٧٧
- الآثار الثقافية للاتفاق / د. أحمد حرب ٨٥
- المناقشة : أسئلة وأجوبة ومداخلات ٩٤

الجلسة الثالثة : عريف الجلسة د. مهدي عبد الهادي
- نحو الاتجاه الى مجتمع مدني ١١١
- السلطة والمجتمع في المرحلة الانتقالية/ د. سليم تماري ١١٢
- آفاق التنمية في المجتمع الفلسطيني/ الأستاذ ابراهيم الدقاق ١١٧
- آفاق تطور الكيان الى دولة / د. نبيل قسيس ١٣٠
- تسوية أو صلح تاريخي أو تأريخي/ د. عزمي بشارة ١٣٥
- المناقشة : أسئلة وأجوبة ومداخلات ١٤٢

الملاحق : نص اعلان المبادىء وملاحقه
الترجمة العربية ١٥٩

Digitized by Birzeit University Library

تقديم ، وملاحظات حول الترجمة العربية لنص "اعلان المبادئ"

د. صالح عبد الجواد / مدير مركز دراسة وتوثيق المجتمع الفلسطيني

يعرض هذا الكتاب وقائع اليوم الدراسي المنعقد في جامعة بيرزيت بتاريخ ١٩٩٣/١٢/١٧ ، والذي كان بعنوان "اعلان المبادىء الاسرائيلي – الفلسطيني ، افاق الحاضر والمستقبل" ، حيث قدم المشاركون في فيه احدى عشرة مداخلة تناولت ثلاثة محاور رئيسية هي: طبيعة الاتفاق واهميته ، وآثاره السياسية والثقافية والقانونية ، ثم استشراف دور السلطة الفلسطينية القادمة وعلاقتها بالمجتمع على المدى القريب .

لقد رآى مركز الابحاث انه من المفيد نشر وقائع اعمال المؤتمر ، الذي غص بالحضور واثار نقاشاً حيوياً وجاداً ، لتمكين المهتمين والمختصين وصناع القرار من الاطلاع على افكار وآراء مجموعة من النخبة المثقفة حول موضوع يشكل اليوم اهم المستجدات على ساحة الصراع العربي الاسرائيلي الممتد منذ اكثر من مائة عام ، ويعتبر نقطة تحول تاريخي فيه ، خاصة وان تداعيات هذا الاتفاق وانعكاساته لا تقتصر على طرفيه ، وانما سيكون لها مردودات على كافة الاطراف المباشرة وغير المباشرة في الصراع ، بل وعلى هوية ومستقبل العالم العربي بوجه عام .

لقد جاء هذا "الاعلان" على خلفية التدهور والانقسام والضعف الذي يميز الاوضاع العربية الحالية ، وهيمنة الولايات المتحدة وتفردها بالزعامة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، وكمحصلة طبيعية للأداء الفلسطيني المعاصر . لذا لا عجب ان كان هناك اجماع في مداخلات المحاضرين والحاضرين ينفي عدالة "الاعلان" الذي لا يضمن عودة اللاجئين الى ديارهم ، ولا يعترف بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني ، ولا يقر قيام دولة فلسطينية ، ويتخلى عن مرجعية القانون الدولي لحساب

Digitized by Birzeit University Library

مرجعية المفاوضات ، ويشوب الغموض السلبي كافة مواده بحيث يشكل "الاعلان" وفق موازين القوى السائدة ليس تسوية تاريخية وانما "تسوية على حساب التاريخ" .

يعود الفضل في تنظيم اعمال هذا اليوم الدراسي الى لجنة تضم كلا من الدكتور ابراهيم ابو لغد ، والدكتور زياد ابو عمرو والدكتور روجر هيكوك ، حيث تدارست اللجنة اهم الموضوعات الجديرة بالبحث ومن ثم حددت المحاضرين في اليوم الدراسي وامنت تمويله . وقد ساهم في انجاح المؤتمر جميع المتحدثين ورؤساء الجلسات والسيد عيسى مصرية مدير دائرة الخدمات العامة والسيدتان بني جونسون وسريدة حسين والسيد وليد شمشوم الذين قاموا بتأمين التنظيم الاداري واللوجستي لليوم الدراسي .

اما الكتاب نفسه فهو ثمره خالصة لجهد طاقم "مركز ابحاث دراسات وتوثيق المجتمع الفلسطيني" بإشراف مدير المركز، واعداد السيدة لبنى عبد الهادي التي قامت بتفريغ اشرطة التسجيل بمساعدة السيدين عطية جوابرة وعبد الرحيم المدور، ومن ثم قامت بتجهيز المادة وتحضيرها للطباعة بعد مراجعة المادة لغويا من قبل السيد طارق حميدة . ومن نافل القول أن الاراء الواردة في هذا الكتاب لا تعكس وجهة نظر المركز.

حول نص "اعلان المبادىء" الملحق في هذه الدراسة

يجب ملاحظة ان النص الرسمي الموقع لـ "اعلان المبادىء حول ترتيبات حكومية ذاتية انتقالية للفلسطينيين - **"Declaration of Principles on Interim Self Government** والذي وقع في البيت الابيض بتاريخ ١٩٩٣/٩/١٣ هو باللغة الانجليزية فقط ولا يوجد أي نص عربي أو عبري موقع ، وعليه فان النص الرسمي

Digitized by Birzeit University Library

الملزم هو باللغة الانجليزية فقط وفي حالة وجود اي اختلاف حول تفسير اي من مـواد "الاعلان" او بنوده فان الترجمتين العربية او العبرية لا قيمة لهما من الناحية القانونية .

وعلى الرغم من ذلك فقد أدرجنا الترجمـة العربيـة للنـص والتـي اسـتندت علـى نسخة وكالة الانباء الفلسطينية "وفا" بحكم ان قسما كبيرا من قراء هذا الكتاب هـم ممـن لا يجيدون تفاصيل اللغة الانجليزية .

وفي نفس الوقت نود أن نلفت نظر القارىء الى المشكلات الخاصة بالترجمـات العربية التي اطلعنا عليها وعلى بعض العناوين غير الدقيقة لهذا "الاعلان" ، ومـن بيـن الاخطاء الشائعة وضعه تحت عنوان "اتفاقية السلام الاسرائيلية – الفلسطينية" او تحـت عنوان "الاتفاق الفلسطيني – الاسرائيلي ، غزة – اريحا اولا" ، او ايراد نص المسـودة النهائية التي وافق عليهـا الطرفـان فـي ١٩ آب / اغسـطس ١٩٩٣، دون الاخـذ بعيـن الاعتبار التعديلات التي طرأت عليـه قبـل نصـف سـاعة مـن توقيعـه ، نتيجـة اصـرار الرئيـس الفلسـطيني ياسـر عرفـات علـى هـذا التعديـل والـذي أشـير بموجبـه الـى ان "الاعلان" هو بين حكومة دولة اسرائيل وبين "فريـق منظمـة التحريـر الفلسـطينية (فـي الوفد الفلسطيني الاردني الى مؤتمر السلام فـي الشـرق الاوسـط)" ، بـدلا مـن الصيغـة القديمـة والتـي كـانت بيـن حكومـة دولـة اسـرائيل و "الفريـق الفلسـطيني (فـي الوفـد الفلسطيني الاردني الى مؤتمر السلام في الشرق الاوسط)" كما استبدلنا توقيـع الطـرف الفلسطيني والذي اصبح باسم منظمة التحرير الفلسطينية بدلا من الوفد الفلسطيني .

ونود أن ننوه انه مـن الضـروري ان يعـود البـاحث الـى النـص الانجليزي لان هناك اختلافا بين النسخة العربية والنسخة الانجليزية في مصطلحات ومفاهيم اساسية ، واهم هذه المصطلحات المختلفـة تتمثل فـي ترجمـة النـص العربـي لكلمـة **Interim** بـ

Digitized by Birzeit University Library

"انتقالية" رغم ان هذه الكلمة الانجليزية اقرب الى معنى "مؤقتة" منها الى "انتقالية **Transitional** " . ان الفارق الذي يبدو ضئيلا بين كلمة **Interim** التي تصف ترتيبات الحكم الذاتي وكلمة **Transitional** هو فارق مهم فالوضع المؤقت قد يتحول الى وضع دائم او يعود الى ما كان عليه . بينما الانتقالي يفترض في كل الاحوال الانتقال الى مرحلة جديدة لا تشبه المرحلة الحاضرة او السابقة ، ولعل هذا هو السبب في ان صراعا كبيرا قد نشب خلال المفاوضات في واشنطن بين الوفدين الفلسطيني والاسرائيلي حول استخدام كلمة **Interim** التي اصر عليها الوفد الاسرائيلي مستندا الى رسالة الدعوة التي وجهها راعيا مؤتمر مدريد بتاريخ تشرين اول / اوكتوبر ١٩٩١ المعروفة بـ (رسالة مرجعية المؤتمر) في حين حاول الوفد الفلسطيني فرض كلمة **Transitional** دون جدوى .

ووفقا لآراء بعض القانونيين فان كلمة **Interim** التي اصر عليها الاسرائيليون والتي ذكرت ثمانية عشرة مرة في الاعلان بما في ذلك عنوانه الرئيسي مقابل مرتين لكلمة **Transitional** قد تسمح على الاقل من الناحية النظرية – وان كان ذلك اصعب سياسيا – بعودة الاوضاع الى ماكانت عليه قبل توقيع الاعلان او تحويل الوضع المؤقت الى وضع دائم وهو ما يتوافق مع الفهم الاسرائيلي للاعلان كما عبر عنه جنرال الاحتياط الاسرائيلي شلومو غازيت في محاضرة له القاها في القدس بتاريخ ١٩٩٤/٢/٤ حيث ينظر الجانب الاسرائيلي للاعلان كوثيقة تسمح بخيارات مفتوحة **Open Ended Agreement** ترتبط بنوع الاداء الفلسطيني وخصوصا في الجانب الامني ، الذي قد يكافأ في النهاية ، وبعد اثبات حسن السلوك ، بدولة فلسطينية ، او يسقط في الامتحان فيعاقب بخيارات مفتوحة منها استمرار الوضع القائم او الضم .

وبالاضافة الى ذلك فهنالك خلافات من نوع اخر في الترجمة العربية مقارنة بالنص الرسمي الانجليزي ، فعلى سبيل المثال فقد ورد في النسخة الانجليزية الرسمية

Digitized by Birzeit University Library

تحويل "سلطة "**authority**" بينما ورد في الترجمة العربية تحويل "**the authority**".
ان القراءة المتمعنة لاعلان المبادىء تظهر غموضا حتى في النص الانجليزي الرسمي المستخدم نتيجة لغياب جزء خاص بـ "التعريفات" لتوفير معان دقيقة لبعض المفاهيم المهمة مثل "الامن" ، "الانسحاب" ، "اعادة الانتشار" ولا شك ان هذا الغموض يزداد حدة في ضوء عدم الاتفاق على ترجمة عربية رسمية للنص .

Digitized by Birzeit University Library

كلمة د. حنا ناصر رئيس جامعة بير زيت :-

يسعد جامعة بيرزيت ان ترحب بكم في برنامج اليوم الدراسي حول اعلان المبادىء الفلسطيني/الاسرائيلي . وهذا الموضوع هو الشغل الشاغل للفلسطينيين في الوقت الحاضر، وقد تعددت الآراء حوله واختلفت التقييمات ، ولذلك فانه من مسؤوليات المؤسسات الأكاديمية ان تتيح الفرصة لعرض مدروس ونقاش موزون لهذا الموضوع الذي يمس حياتنا ومستقبلنا الاجتماعي والسياسي . ويأتي هذا اليوم الدراسي كمساهمة متواضعة من جامعة بيرزيت في هذا الاتجاه . والحقيقة ان الجامعة عقدت عدة ندوات هذا العام تتعلق بالمسيرة السياسية . وترى الجامعة ان العمل الديمقراطي الصحيح يتعزز دائما بفتح الحوار والنقاش البناء ، بين الطلبة بشكل خاص ، وفي المجتمع بشكل عام . ولا شك ان اعلان المبادىء الفلسطيني/الاسرائيلي هو حدث تاريخي مهم . وهو نقطة مفصلية في التاريخ السياسي الفلسطيني لا يمكن تجاهله ابدا .

ولكن بغض النظر عن المواقف المختلفة للاتفاق ، فاني اشعر ان الذين يؤيدون الاتفاق لا يؤيدونه بصلابة ، لانهم يعلمون تمام العلم ان الاتفاق لن يوفر الا بعض المكاسب او انه نافذة متواضعة يمكن من خلالها الحصول على جزء من الحقوق الفلسطينية . ولهذا فانهم لا يهللون للاتفاق وانما يحاولون التعامل معه على اساس أنه الاتفاق الممكن ضمن الظروف الحالية . أما الذين يعارضون الاتفاق فاني اشعر ايضا أنهم لا يقاومونه بصلابة لانهم يدركون ان البدائل المتاحة لهم لتحقيق اية مكاسب ليست متوفرة بسهولة ضمن الظروف الحالية .

وانا اقدر ان الشعارات التي تكتب على الجدران والكلمات التي تذكر في المحاضرات والخطابات هي اشد مضاضة من الواقع الداخلي لكل فئة ، ولكن علينا ان نعي بصورة واضحة ان الفئات المؤيدة للاتفاق وغير المؤيدة له متفقة على امر واحد ، الا وهو الخلاص من كابوس الاحتلال . وكما ذكرت في أكثر من مناسبة ، فاني متأكد

Digitized by Birzeit University Library

أن الفئة المعارضة للاتفاق ستؤيد مسيرة السلام ، اذا ما تم الخلاص من الاحتلال ، وأن الفئة المؤيدة للاتفاق ستفجر النضال ، اذا ما تعثرت مسيرة السلام .

ولا شك أن المسيرة الحالية متعثرة بسبب التعنت الاسرائيلي . ولكن هذا أمر مفروغ منه ومتوقع . والسؤال كيف يمكن للفلسطينيين الرد على هذا التعنت ؟ وهل لدينا اوراق رابحة ؟ وهل لدينا اوراق ضاغطة ؟ .

اعتقد انه يوجد لدى الفلسطينيين بضع اوراق ضاغطة ويجب استعمالها بحكمة وحنكة لزحزحة التعنت الاسرائيلي . وربما علينا ان ندرك ان الهدف الأعم للاسرائيليين في المسيرة الحالية هو فتح الاسواق العربية والتجارية والتبادل والتطبيع . ولكن يصعب أن تمر هذه الأمور دون مباركة الفلسطينيين ، وبالتالي يجب تعزيز البعد العربي الفلسطيني بكل قوة حتى لا تضيع منا هذه الاوراق ، وحتى نتمكن من تحقيق المكاسب الممكنة أو المتاحة لنا من خلال اتفاقية المبادىء . والحقيقة أنني لا أشعر أننا كفلسطينيين نقوم بكامل دورنا نحو تجذير هذه العلاقات العربية الفلسطينية .

وعلينا أيضا أن نضغط لتحقيق الأهداف المتوخاة وذلك بايقاف التفاوض – بين الحين والآخر كاستراتيجية – بل ربما كاسلوب للضغط . فلا يعقل ان نستمر في التفاوض وهنالك نقاط حدود على مداخل القدس . فهذه النقاط ليست نقاطا أمنية (كما تدعي اسرائيل) ، وانما نقاط سياسية ترغب من ورائها اسرائيل ان تؤكد للعالم ولنا أن القدس هي عاصمة أبدية لاسرائيل . وبما أن المجتمع الدولي لا يتقبل هذه المقولة (وقد أتخذ مجددا قبل يومين قرار في الأمم المتحدة بعدم جواز ضم القدس) ، افلا يعقل أن نضغط ونوقف التفاوض من أجل ازاحة هذه النقاط ؟ وسيكون المجتمع الدولي في ذلك الحين في صفنا .

Digitized by Birzeit University Library

وتبقى أهم ورقة قوية في يدنا الا وهي الوحدة الوطنية . فلا يجوز تحت أي ظرف من الظروف الاخلال بالوحدة الوطنية . والوحدة الوطنية لا تعني شل المعارضة ، بل تقبل المعارضة ضمن المفهوم العام للديموقراطية . وأود أن اشدد في هذا المجال أن الوحدة الوطنية تتطلب من كل فرد ومجموعة احترام رأي الآخرين ، وافتراض اخلاصهم وصدق نواياهم مهما اختلفت المبادىء والاستنتاجات . واعتقد أن القيادة الفلسطينية – المؤيدة والمعارضة للاتفاقية – لم تول هذا الموضوع جل اهتمامها . وأنا استشعر بأهمية الوحدة الوطنية لدرجة يمكن التساؤل فيها ، عن فائدة دولة يتم استقلالها اذا فقدت وحدتها الوطنية . ولدينا أمثلة على التناحر الداخلي في بعض الدول المستقلة حديثا ، بدأت تترحم فيها شعوبها على زمن الاحتلال أوالاستعمار .

لقد تحدثت بايجازعن بعض المحاور التي تساعدنا في تفعيل عملية التفاوض ولم أتطرق للمشاكل السياسية نفسها ، مثل القدس والمستوطنات وحق العودة والمعتقلين وما شابه . ولا شك ان هذه الأمور سيتم بحثها في الجلسات القادمة . ولهذا أترككم الآن للمشاركة مع المتحدثين وأغتنم الفرصة مرة أخرى لأرحب بكم أجمل ترحيب في رحاب جامعة بيرزيت .

Digitized by Birzeit University Library

الجلسة الأولى

"طبيعة وآفاق وأهمية الاتفاق"

عريفة الجلسة

الأستاذة اصلاح جاد

Digitized by Birzeit University Library

" استشراف مستقبل النظام السياسي الفلسطيني في ضوء الخبرة التاريخية السياسية الفلسطينية "

مداخلة البروفيسور ابراهيم أبو لغد : أستاذ العلوم السياسية في جامعة بيرزيت ونائب رئيس الجامعة :-

أنا سعيد ان أمتثل لأوامر الدكتور زياد ابو عمرو والاستاذ روجر هيكوك الذين نظما هذه الندوة ، والتي أسعد بافتتاحها من حيث الموضوعات . الحقيقة ، الموضوع الموكول الي هو استشراف مستقبل النظام السياسي الفلسطيني في ضوء الخبرة التاريخية السياسية الفلسطينية .

أنا أعتقد ، وأرجو أن لا أكون مخطئا في التقدير ، أنه ربما تكون أكثر كلمة تتردد على الالسنة هذه الايام في توقعنا للنظام السياسي المستقبلي هي كلمة " القمع " . هناك تصور بأن "أبو عمار" مع عدد من الشرطة وغير الشرطة سيأتون قريبا ان لم يكونوا قد وصلوا الى غزة/أريحا ، يحملون في أذهانهم تصورا معينا لنظام سياسي غير مقبول للمواطنين وبالتالي يتم فرضه بالقمع . هذا تصور. وفي نفس الوقت ، نحن نقبل صحة ما يتردد خاصة على السنة الخبراء الاجانب المتعاطفين معنا ، والذين يتأثرون بالمقولة الفلسطينية التي تؤكد دوما بأن الشعب الفلسطيني هو أكثر الشعوب العربية تقدما ، وأنه اكثر الشعوب العربية ثقافة ، وأنه أكثر الشعوب العربية من حيث المشاركة السياسية للظروف المعيشية التي أحاطت به . واستنادا الى هذه الادعاءات نتصور النظام السياسي المستقبلي كنظام ديموقراطي . تناقض واضح في هذين التوجهين . كل فريق يدعم تصوره بدلائل محددة .

سأقتبس من "الجارديان" البريطانية في عددها الصادر في ١٢ ديسمبر ١٩٩٣ مقالا للمحترف "ديفيد هيرست" وهو الخبير في الشؤون العربية والفلسطينية ، ما يقوله عن

Digitized by Birzeit University Library

منظمة التحرير في هذا الموضوع بالذات ، وعما يجري في تونس الآن من نقاش حول النظام السياسي : " ان المنشقين والمتمردين على السيد عرفات ، بما في ذلك أقرب حلفائه وشركائه في اللجنة التنفيذية ، أصروا على اجراء اصلاحات في آلية العمل التي يتبعها وتخفيف وطأة سلطته وأتوقراطيته ، واستجابة لهذه المطالب من "معارضيه" أقرت اللجنة التنفيذية اصلاحات تنظيمية في طريقة عمل لجان المفاوضات والاشراف عليها . كما أنها تدارست مشروع دستور " للسلطة الوطنية " يستند الى مبادئ الديمقراطية ، التعددية ، حقوق الانسان واحترام دور المؤسسات . وينظر الناس الى مثل هذا الدستور وتبنيه ، بسرعة وبأهمية بالغة ، لان الفلسطينيين يخشون أن تتطور السلطة القادمة الى نظام عربي تقليدي ديكتاتوري يديره السيد عرفات وبعض زملائه الاكثر فسادا وأعوانه الاكثر خضوعا له ". اذن ، كل ما نقوله عن التعددية الديموقراطية موجود في مشروع الدستور الذي لم ينشر بعد ، والذي تحضره لجنة عينت لهذا الغرض .

من الواضح أيضا أن هناك قلقا شديدا وتخوفا في أوساط منظمة التحرير بين المؤيدين للنظام الحالي والمعارضين للسلطة الفردية أو السلطة المتنفذة ، ولهذا هناك الحاح على ضرورة تبني نظام يرتكز الى المبادئ السياسية التي تؤمن تحقيق العدالة والديمقراطية ...الخ .

من خلال هذا التناقض الواضح في التصورين : القمع المتوقع والنظام الديمقراطي المستقبلي ، علينا الآن ، ان نرى من أين يأتي هذا المستقبل الديمقراطي ؟ الوقت قليل لاعطاء محاضرة تاريخية ولكنني أقول : أن المستقبل السياسي علينا نحن أن نحققه ، وفي الماضي صنع لنا الى حد ما . وهذا يعني ان ما نقوم به اليوم وما نفعله سيكون له اثر كبير غدا .

لم يساهم الشعب الفلسطيني في تاريخه الطويل أو القصير مطلقا بتكوين نظام سياسي يحكم البلد ويشارك به . والنظام السياسي الذي يرتكز الى دستور ، الى تحديد

Digitized by Birzeit University Library

السلطات ، الى تعريف الحقوق بأي شكل من الأشكال . نحن لم نساهم في وضعه ولم نعش في اطار نظام يستند الى هذه المبادئ . هذه حقيقة ، وكل مبادىء الديموقراطية سواء المتعلقة بالمشاركة في الانتخاب ، في حقوق الفرد ، كل هذا ان جرى في فلسطين جرى بأطر محدودة جدا ، مثل النقابات ، الجمعيات ، البلديات ...الخ . فلم تجر انتخابات وطنية شاملة للشعب الفلسطيني في أية فترة من فترات حياته ، ولكننا بآن واحد مارسنا السياسة ومهم جدا أن ندرك أهمية هذه " الخبرة السياسية " ، والمعالم الرئيسية لشبه الانظمة السياسية التي شاركنا في صنعها وعملنا في اطارها هي :

أولاً : في فترة الانتداب ، كان هنالك نظام سياسي فرض علينا من الخارج ، والحركة السياسية الفلسطينية تمثلت بالحركة الوطنية . كانت المشاركة السياسية "مشاركة مقاومة" لرفض النظام السياسي الذي فرضته بريطانيا ، وكانت القيادة الفلسطينية والنظام السياسي – حتى عندما ارتكزت الى احزاب متعددة – ، كانت كلها حركة مناهضة للاستعمار ، همها طرد الاستعمار ومخلفاته في هذا البلد . هذه الحركة بأحزابها وجمعياتها منذ العشرينات وحتى عام ١٩٤٨ ، عكست الوضع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والفكري للشعب الفلسطيني . جميعها سيطرت عليها جميعا شرائح اجتماعية اقتصادية اصطلح على تسميتها "بالأعيان" . وكانت هناك هيمنة من قبل العائلات الفلسطينية سواء في الحركة الوطنية ذاتها أو المعارضة – القيادة المتنفذة وغير المتنفذة – كلاهما يستمد سلطته من نفس الشريحة الاقتصادية والاجتماعية ، فكانت هنالك هيمنة من هذه الطبقة في تسيير العمل السياسي. ونحن كلنا كنا نتبع هذا . وأهم هدف حددته هذه الحركة هو التعبئة السياسية لمقاومة الاستعمار . لم تجر انتخابات لتوصل هذه الطبقة الى القيادة ، ولم نشارك في صنعها ، ولم نعمل شيئا لتفعيلها ولكن الشعب الفلسطيني قبل بها واستجاب لنداءاتها .

Digitized by Birzeit University Library

ثانيا : بعد النكبة ، تجزأ العمل السياسي الفلسطيني الى اجـزاء لا رابـط بينهـا الا التوجـه نحو التحرر . وأصبح المجتمع الفلسطيني - فيما تبقى من فلسطين - جزءا من النظـام السياســي الاســرائيلي . وشــارك بــه بالاطــار الــذي ســمح بــه النظــام الاسرائيلــي . هنالك مشاركة محدودة متطورة ، بغض النظر ، كان هنالك شـيء يميـز المجتمـع الفلسطيني الذي عاش في اسـرائيل ، ولـم يكـن متواجـدا فـي مكـان آخر .

أما النظام السياسي في الضفة الغربية فكان جزءا من النظـام الاردنـي ، واشـترك الفلسطينييون فيه كمواطنين أردنيين . أما المجتمع الفلسطيني في قطاع غزة ، فقد ساهم بصنع نظام شبه سياسي تمثل في النهاية بـالمجلس التشـريعي ، الـذي تشـكل بالاستقطاب ، وبانتخاب محدود وبالتعيين .

ثالثا : فلسطينيو الشتات - بلا استثناء - ان شاركوا في المجتمع السياسي ، شــاركوا فـي أطر احزاب قومية ، مثل البعث والقوميون العرب والناصرية ، والحزب القومـي السوري ... الـخ ، لكنـهم لـم يشاركوا في النظم السياسية العربية نفســها لافتقـارهم الى المواطنة وحقوقها . لم يكونوا جزءا من هذه الانظمـة . الخـبرة الفلسطينيــة التي اتت فيما بعد ، وهي خبرة الشتات التي تمثلت في منظمة التحرير ، وخاصـة عندما استلمت الفصائل القيادة في منظمة التحرير ... أنا اعتقد ان هذه القيادة وهذه الحركة في الشتات استندت الـى أسـس ماديـة واجتماعيـة واقتصاديـة تختلـف عـن القيـادة التقليديـةَ الفلسـطينية - "المجلسـيين والمعـارضين" - واختلفـت كذلــك عــن الفئات الشعبية التي اشتركت سياسيا في الضفـة واسـرائيل ، وجـاءت مـن طبقـات برجوازية صغيرة ، نشأت في اطار عربي له توجه فلسطيني وتمكنــت مـن خلـق هذه المنظمة وتسييرها عبر اساليب محددة ، مارستها القيـادة الفلسـطينية التقليديـة كذلك .

Digitized by Birzeit University Library

استند العمل السياسي الفلسطيني في فترة هيمنة المنظمة عبر أكثر من ربع قرن الى مبدأي " التحالف والائتلاف " بين ما نسميه بالفصائل ، وقبلوا مبادىء اللعبة السياسية التي تمثلت في مزيج من الانتخابات في أطر النقابات والفصائل نفسها والتعيينات والاستقطاب للوصول الى المجلس الوطني ، الذي مثل الشرعية الفلسطينية على الصعيد التشريعي والذي مارس "الانتخاب" لعضوية اللجنة التنفيذية والمجلس المركزي .

أقول ... في كل هذه الخبرة التي عبرت عن وضع فكري اجتماعي معين : نحن نعيش في اطار امة عربية ومجتمع عربي يجمع ما بين التقليد والحداثة ، ولا يتصف بالضرورة في الديموقراطية في الحياة العادية ، فمن القمع في البيت والاسرة ، الى القمع في المدرسة ومكان العمل ، وتسلط في مكاتب الجامعة ، فالقمع في المجتمع موجود ، في كل حياتنا نحن مزيج من تطور ، من تقليد ، من أفكار . ولكننا لم نصل الى اتفاق اجماع (consensus) – اما اجتماعي أو سياسي أو دستوري – على النظام الذي يجب أن يسود وأن نحتكم اليه .

النظام السياسي العصري يستند الى دستور يحدد سلطات المجالس التشريعية والتنفيذية والقضائية ويوضح طبيعة العلاقة بين المواطن والسلطة وحقوق والتزامات كل فرد أو جماعة ، ولكن الشعب الفلسطيني لم يتبنّ دستورا واحدا في حياته ! ولكن لدينا مجموعة من المبادىء ، نجدها في الميثاق الوطني الفلسطيني ، وفي الدستور المحدد جدا الذي اصدره المجلس التشريعي في غزة ابان العهد المصري ، نجده في اعلان الاستقلال الفلسطيني عام ١٩٨٨ . مبادىء عامة ربما جيدة ، ربما متقدمة ، ربما تترجم آمالنا في المستقبل ، لكنها ليست بدستور . حتى هذه اللحظة ، على سبيل المثال نحن لا نعرف قانونيا من هو الفلسطيني ؟ الميثاق الوطني يقول : كل من ولد في فلسطين أو كان ابوه فلسطينياً فهو فلسطيني ، وهذا يعني فيما يعنيه أن من ولد لام فلسطينية وأب عراقي لا يعتبر فلسطينيا ، ونحن نعلم هذا ، ولكننا لا نجرؤ لاسباب مختلفة أن نعدل هذه المادة في الميثاق ، وفي هذا نحن نحذو حذو الدول العربية التي تربط بين المواطنة والتحدر من الاب .

Digitized by Birzeit University Library

فالتخوف الذي نجده فينا عكسه "ديفيد هيرست" التخوف له أسبابه . الاصول لا تأتي فقط من ممارسات القيادة ولكن تأتي من ممارسات المجتمع نفسه . ان مجتمعنا مزيج من التقليد والحداثة ، والخبرات والممارسات الاجتماعية والسياسية . وأنا أعتقد أن الخبرة السياسية الفلسطينية الطويلة ، والفرصة التي يمكن أن تتاح لنا قريبا ستنعكس فيما سنتفق عليه . ستنعكس في النظام السياسي الذي سيسود هذا البلد ، بداية من " الحكم الذاتي " ان كان ذلك حقيقة .

أنا حقيقة استغرب جدا ، اننا في حكمنا على نظام المستقبل ، يتوقع قسم منا أن يكون هذا النظام سلطويا ، بينما لدينا مبادئ معلنة ان طبقت وطورت لأرست نظاما ديموقراطيا جيدا . نحن لم نشترك في حوار حول هذا النظام ، نتكلم عن مبدأ ولم نترجم هذا المبدأ الى نصوص أو ممارسات . ونحن حقيقة لا نعرف حقيقة النظام المستقبلي ، ولكننا نحكم سلفا على ما سيكون عليه .

أنا أعتقد أن النظام السياسي المستقبلي سيكون مزيجا لكل هذه الخبرة السياسية ، مزيجا للواقع الاجتماعي الذي نعيشه ويعبر عن طموحنا في الانصهار والاندماج الوطني الذي نصبو اليه . النسيج الفلسطيني تقطع من عام ١٩٤٨ والى ما بعد عام ١٩٦٧ وبعد حرب لبنان . ولا يوجد مجتمع فلسطيني واحد له اتجاه واحد ، له خبرة واحدة ، هناك مجتمعات فلسطينية متعددة لها خبرات مختلفة وعديدة ، وهذه " الخبرات " لا بد أن تتصهر في اطار الممارسة في المجتمع الواحد .

أنا أعتقد اذا نظرنا الى المستقبل سياسيا ، علينا أن ندرك بأن ما نصنعه اليوم ، ما نطالب به اليوم ، مانحدده اليوم ، ما نتصوره للمستقبل ، هو الذي سيمكننا من تكوين النظام السياسي الفلسطيني المستقبلي . وهذا لا يعني مطلقا أن هنالك فئة واحدة تتمكن من احتكار تكوين هذا النظام . ما يجري في جامعة بيرزيت له أثر هام على ما يجري في

Digitized by Birzeit University Library

المجتمع ككل ، فالمجتمع الفلسطيني ليس مكتوف الايدي ، اذ لديه خبرة غنية في العمل السياسي والتعايش ، ولديه بدائل فكرية عديدة ، وأنماط عمل مختلفة ، ومارس النضال في سبيل التحرر الوطني بما في ذلك عبر منظمة التحرير ، والانتفاضة ومقاومة الاحتلال . وحصيلة هذه الخبرات الغنية عبر عنها اعلان الاستقلال بمبادئه وقيمه والتزاماته الوطنية . فاذا كان الحاضر قد تأثر بما سبق ، فالمستقبل كذلك يستفيد من الماضي والحاضر . وايماننا بقدرة الشعب على ترجمة رؤياه الى واقع ، وفي اطار خبرته السياسية الغنية ، علينا أن نتوقع بأن الشعب - مؤطرا ومنظما - ، هو الذي سيقرر ويساهم في تكوين النظام السياسي المستقبلي ، فيضع الدستور المناسب لوضع أسس متينة لمجتمع تقدمي يسمح بالمشاركة السياسية ، والعدالة والحرية .

Digitized by Birzeit University Library

" تحليل نقدي للاتفاق ومستقبله "

مداخلة د. علي الجرباوي : أستاذ مشارك في دائرة العلوم السياسية / جامعة بيرزيت

أقدم الشكر للقائمين على هذا اليوم الدراسي .

في الحقيقة لا أريد أن اخوض في حيثيات الاتفاق ، وأن اقوم بتحليل مضامينه ، فقد قام بهذا العمل كثيرون حتى الآن ، ولكني أريد التطرق لأربعة عوامل رئيسية سيكون لها أثر اساسي في تحديد آفاق تطبيقه في المستقبل ، سوف اقتصر مداخلتي على تقديم الخطوط العريضة آملا أن يتسنى لنا مناقشتها فيما بعد .

١- أول العوامل يتمثل بأن اتفاق "اعلان المبادىء" يخلو من التكافؤ الداخلي . فالاتفاق يحتوي على مجموعة من **الثوابت** وعلى مجموعة من **المتغيرات** ، تأتي الثوابت على هيئة مجموعة من **المبادىء الاساسية** ، بينما **المتغيرات** تأتي على هيئة مجموعة من **الاجراءات العملية** ، بما أن الحالة الاسرائيلية " state of being " هي الثابتة على أساس أن وضعية وجود اسرائيل نهائية وغير موضع بحث فان المبادىء الاساسية المتضمنة في الاتفاق تأتي في صالح اسرائيل . وبما أن الحالة الفلسطينية هي المتحولة ، بمعنى أن هذا اتفاق مرحلي للوضعية الفلسطينية التي تمر بمرحلة انتقالية سوف تتبع بمفاوضات على الوضع النهائي ، فان الاجراءات العملية وليس المبادىء الاساسية هي التي تتحكم بمجرى المسار الفلسطيني . وباختصار شديد ، فان هذا الاتفاق يمكن أن يلخص على أنه يشكل اعلان مبادىء فلسطينية تجاه اسرائيل ، مقابل اعلان اجراءات اسرائيلية تجاه الفلسطينيين . وهذه نقطة مركزية يجب أن نعيها وأن لا نتغاضى عن تبعياتها عند البحث في آفاق تطبيق الاتفاق في المستقبل .

Digitized by Birzeit University Library

وللتوضيح نجد من مراجعة وثيقة الاتفاق أن الجانب الفلسطيني قدم للجانب الاسرائيلي أربعة **مبادىء** رئيسية :

أولاً:الاعتـــراف ليس فقط بشرعية وجود اسرائيل ، وانما بضمان استقرارها وأمنها فلسطينيا . وهذا بالطبع شكل مطمحا اسرائيليا يعادل في أهميتـه لاسرائيل حاليا أهمية وعد بلفور للحركة الصهيونية .

ثانيا: أعطى الاتفاق القبول الفلسطيني بتحويل القضية الفلسطينية من صراع ذي أبعاد دولية أساسية (والبعد الدولي بغض النظر عن عدم تقديره واعتباره من قبل الكثيرين الآن يبقى على غاية الاهمية) ، محكوم للقانون الدولي ، الى نزاع ثنائي محلي يجري حل خلافاته بالتحكيم المشترك وبالتساوي بين الطرفين المتنازعين . لذلك يوجد في بنود الاتفاق تشكيل لجنة تحكيم متساوية في عضويتها بين الطرفين الاسرائيلي والفلسطيني ، وأي خلاف يجب أن يحل داخل هذه اللجنة . ولا يمكن ضمن تقييدات الاتفاق ارجاع القضية الفلسطينية والصراع الفلسطيني-الاسرائيلي الى الامم المتحدة في المستقبل ، ولا حتى الى راعيي المؤتمر .

ثالثا:اعطى الاتفاق القبول الفلسطيني بالجانب الاسرائيلي شريكا متساويا في تقرير المصير الفلسطيني . فالارض المحتلة اصبحت بعد توقيع الاتفاق أرضاً متنازعاً عليها ، وسيتم التباحث بشأنها عند المرحلة النهائية . وبذلك تحول الاحتلال بالقوة لاراضي الغير الى وجود مشروع ، وأصبح لاسرائيل حق متساو مع الفلسطينيين لتحديد مصير هذه الاراضي .

Digitized by Birzeit University Library

رابعا: اعطى الاتفاق القبول الفلسطيني بتطبيع الوجود الاسرائيلي في المحيط العربي ، وذلك عن طريق تشكيل العديد من اللجان المشتركة وفقا للاتفاق ، خاصة في المجال الاقتصادي .

في مقابل التعهد الفلسطيني بهذه المبادىء نجد أن الجانب الاسرائيلي نجح في تفادي الالتزام باستحقاقات فلسطينية كانت دائما أساسية في تحديد الموقف الفلسطيني . فالاتفاق يخلو **أولاً** ، من ذكر الحقوق الوطنية الفلسطينية . فعبارة "الحقوق الوطنية" لا ترد على الاطلاق في الاتفاق ويستعاض عنها بالنسبة للفلسطينيين بالحقوق السياسية فقط . **وثانيا** ، يترك الاتفاق قضايا جوهرية ليتم تحديد وضعيتها النهائية في المستقبل مثل قضايا القدس ، والمستوطنات ، واللاجئين ... الخ (وانتم بالتأكيد تعلمون ذلك) . **وثالثا** ، لا يضمن الاتفاق ، وبالضرورة الملزمة ، تطور المرحلة الانتقالية لتصل في نهايتها الى الاستقلال الوطني . أي أن الربط بين المرحلتين ، وهو موضوع تم التشديد على حيويته وأهميته لمدة عامين من التفاوض العلني ، غائب في هذا الاتفاق وغير مضمون . **ورابعا** ، يحتوي الاتفاق فقط على مجموعة من الاجراءات (انتخابات ، لجان ، هيئات مختلفة) تمنح صلاحيات محددة ومحدودة في مجالات معينة فقط للجانب الفلسطيني . ولكن هذه الاجراءات تبقي السلطة الفلسطينية منقوصة السيطرة لأنه يحجب عنها مجالات أساسية كالأمن الخارجي والعلاقات الخارجية والمسؤولية عن الاسرائيليين والمستوطنات .

وأختتم هذا العامل الهام لتأكيد اعتقاد راسخ لدي أن الاتفاق ، وبالرغم من عدم التكافؤ الداخلي في بنيته وحيثياته ، كان سيجد قبولا أوسع وأرحب بين الفلسطينيين لو ضمن تجميد الوضع الاسرائيلي في الأرض المحتلة على ما هو عليه يوم التوقيع لفترة المرحلة الانتقالية بكاملها . فالفترة الانتقالية ستستمر لفترة خمسة أعوام ، وسيكون خلال هذه الفترة المجال مفتوحا أمام اسرائيل للاستمرار بعملية خلق الوقائع المادية في الأرض المحتلة كي تغير الواقع فيها وفقا للرؤية والمصلحة الاسرائيلية . وان لم يكن بمقدور

Digitized by Birzeit University Library

الجانب الفلسطيني أن يوقف التدهور على هذا الصعيد ، فسيكون الواقع بعد مرور الخمسة أعوام متمشيا مع الأهداف الاسرائيلية ، ولن يكون بالمقدور الفلسطيني حينئذ الا القبول بما تريد اسرائيل أن تمنحه للفلسطينيين ، واذا تابعنا ما يجري في الأرض المحتلة منذ توقيع الاتفاق ، خاصة في الضفة الغربية ، نجد استمرار التوسع في العديد من المستوطنات (ونظرة الى مستوطنتي بيت ايل وشيلو على الطريق من رام الله الى نابلس تعكس بوضوح التوسع ومداه) ، ولاحقا في عملية مصادرة الأراضي ، وتسارعا وتكثيفا في عملية تهويد مدينة القدس وضواحيها . وبما أن الاتفاق لم يستطع ضمان تجميد الوضع الاسرائيلي في الأرض المحتلة خلال المرحلة الانتقالية فانه يكون من ناحية عملية قد حكم مسبقا على الجانب الفلسطيني بخسارة القضايا الجوهرية التي قام الاتفاق بتأجيل بحثها مدة ثلاثة أعوام ، وذلك بأن فتح المجال لاسرائيل لأن تدمغ هذه القضايا بالطابع والبصمات الاسرائيلية خلال المرحلة الانتقالية أيضا ، وان تحدد بذلك مصيرها بشكل مسبق اصلا .

٢- أما ثاني العوامل فيتمثل بأن الاتفاق حرر اسرائيل من ضغط البعد الاخلاقي الناجم عن الصراع وفتح امامها الساحة الدولية على مصراعيها ، في حين أنه ، بالمقابل ، أنهى ما كان يتمتع به الجانب الفلسطيني من تأثير أخلاقي على الساحة الدولية ، وحول هذا الجانب الى طرف "اعتيادي" في صراع "اعتيادي" ليس له خصوصية أو تبعية أخلاقية ذات ابعاد عالمية ودولية . فبعد الاتفاق اعتبر العالم بشكل عام أن الصراع الفلسطيني الاسرائيلي قد وجد الحل ، وبدأت الاحداث المتلاحقة لهذا الصراع تغيب عن المتابعة والاهتمام في الساحة الدولية . أما بالنسبة لاسرائيل فقد استفادت من الاتفاق بأن أزاحت عن كاهلها "وزر" القضية الفلسطينية ، وبدأت تستغل الفرصة المتاحة لتوسيع آفاق علاقاتها الدولية . ونحن نسمع بالتوالي عن اقامة أو اعادة العلاقات الدبلوماسية بين اسرائيل والعديد من دول العالم . وبالطبع ، بدأت دول عربية واسلامية في تطبيع علاقاتها مع اسرائيل ، مستخدمة الاتفاق مظلة حماية لخطواتها في هذا المجال .

Digitized by Birzeit University Library

ولكن ، في الحقيقة ، فان ما يهمنا هنا ليس أثر الاتفاق في توسيع العلاقات الاسرائيلية دوليا ، فهذا أمر بات معروفا ومتوقعا ، وانما يهمنا أثر غياب البعد الأخلاقي الضاغط على اسرائيل دوليا (وخاصة داخل الهيئات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة) على آفاق تطبيق الاتفاق مستقبلا . في هذا السياق يجب علينا أن نعي أنه في منظور الأطراف الخارجية (غير المشتركة في الصراع بشكل أساسي) فان تشابك يدي عرفات ورابين في حديقة البيت الأبيض أدت الى **انهيار** الصراع وبداية عملية **التطبيع** بين الطرفين الذين كانا أعداء . ومع المصافحة الشهيرة أصبح وضع الاسرائيليين والفلسطينيين ليس وضع **محتل وقابع تحت الاحتلال** ، وانما بين طرفين **متكافئين** بينهما نزاع . وبالطبع ، فان التكافؤ في المصافحة في المنظور الخارجي لا يعكس ذاته على العلاقة الاسرائيلية–الفلسطينية داخل الأرض المحتلة (وهنا يكون الجانب الأخلاقي ضد السلطة المحتلة) .

ان ما قام به الاتفاق من تطبيع أخلاقي لاسرائيل دوليا سيمنح هذه الدولة المغتصبة للحقوق الفلسطينية الشرعية والمحتلة للأرض الفلسطينية من استغلال التخلخل بميزان القوى لصالحها في تفسير بنود الاتفاق مستقبلا ، كما وسيعطيها هذا التطبيع حرية أوسع في المناورة على الحقوق الفلسطينية مستقبلا . ونحن نجد الآن أن العالم لم "يهتز" عندما لم تتسحب اسرائيل في الثالث عشر من كانون الأول كما كان الأمر مفروضا في الاتفاق . بل على العكس ، قامت الأمم المتحدة باصدار قرار بأغلبية كبيرة عن جمعيتها العمومية يؤيد الاتفاق تأييدا مطلقا . وهنا يجب أن لا يغيب عن البال اطلاقا أنه عندما تصدر تبريرات فلسطينية تفسر وتتفهم عدم التزام اسرائيل بتنفيذ جدول المواعيد المتضمن في الاتفاق ، وتصف كل ما يجري من قمع داخل الأرض المحتلة بعد توقيع الاتفاق على أنه "عاصفة ربع الساعة الأخيرة" ، عندما يتم ذلك كيف يكون لنا أن نتوقع الاسناد الدولي لموقفنا "واهتزاز" العالم عندما نريد منه "الاهتزاز" ، وكأنه يعمل لدينا على "الرموت كنترول" ! ويفترض بنا في هذا المجال أن نعترف بأن الاتفاق أفرغ الدعم العالمي والدولي للقضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني من مضامينه (وبالتالي تبعياته على

Digitized by Birzeit University Library

اسرائيل) الأخلاقية ، وحصر المتوقع من مثل هذا الدعم في المستقبل بالناحية المادية الصرفة ، وفي المساعدات النقدية تحديدا . وعند اضمحلال هذه المساعدات النقدية بعد فترة وجيزة ، سيلف النسيان القضية التي أرقت العالم لقرن من الزمان .

٣- أما العامل الثالث ذو الأهمية البالغة عند البحث في آفاق تطبيق الاتفاق فهو ما أدى اليه من حالة مستجدة من التنافس الشديد ، ولكن المبطن حتى الآن ، مع الأطراف العربية ذات العلاقة المباشرة بعملية المفاوضات . بالنسبة لهذه الأطراف ، والتي طالبها الجانب الفلسطيني دائما بالتنسيق وعدم التوصل الى تسويات منفردة مع اسرائيل ، كان الاتفاق الفلسطيني-الاسرائيلي ليس "طعنا في الخلف" لها ، وانما مصدر قلق حقيقي لاعتباراتها ومصالحها بالاساس .

لن أركز هنا على تبعيات وآثار الاتفاق على العلاقة الفسطينية-السورية ، فالوقت لا يسمح لي بذلك أولا ، ونوع العلاقة المستقبلية لن يؤثر كثيرا على الأوضاع داخل الأرض المحتلة ثانيا . وباختصار ، سيكون التأثير السوري في مجال تطبيق الاتفاق متركزا على المنح السياسي (منح المعارضة الفلسطينية للاتفاق رئة تتنفس لفترة من الزمن) أما من الناحية العملية فسيكون لسوريا دور مركزي في التأثير على تطورات الواقع في لبنان مستقبلا ، وسيؤدي ذلك الى وجود تبعيات أكيدة على مسألة اللاجئين الفلسطينيين في سوريا ولبنان وكيفية معالجتها في ضوء رفض لبنان رسميا وعلنيا امكانية التوطين .

ولكن المهم حقيقة ، ومن الناحية العملية البحتة ، في مجال التنافس هو العلاقة الفلسطينية-الاردنية ، وذلك لما للأردن من مصالح ووجود فاعل وفعال داخل الأرض المحتلة . واذا اخذنا بالاعتبار أن للاتفاق تبعات سياسية مركزية على الاردن ومستقبله (عدا عن التبعيات الاقتصادية والاجتماعية) ، فان درجة التنافس مستقبلا بين الطرفين الفلسطيني والاردني ستكون عالية ، وستؤثر في عملية تطبيق الاتفاق . واختصارا ،

Digitized by Birzeit University Library

يجب ملاحظة أنه مع أن الاتفاق تم بين طرفين هما اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية ، الا أن اللاعبين داخل الأرض المحتلة هم ثلاثة أطراف رئيسية هي : اسرائيل والمنظمة والاردن . وبما أن العلاقة بين الأطراف الثلاثة **مركبة ومتشعبة** ، فان عملية تطبيق الاتفاق ستعتمد على تطورات هذه العلاقة .

٤- والعامل الرابع والأخير في اطار مداخلتي اليوم يتمثل بأن الاتفاق **أجهض** من ناحية فعلية امكانية وجود خيارات فلسطينية فاعلة استراتيجيا على المدى المنظور . والنقطة المهمة هنا هو أننا ادخلنا أنفسنا بأنفسنا منذ نهاية الحرب على العراق في مرحلة تبرير ذاتي لهذا الاجهاض . ويجب أن اذكر لكم هنا ما شاهدته على التلفاز الامريكي يوم توقيع الاتفاق : مفاوض فلسطيني كبير استخدم الصومال ، البلد العربي ، كأمثولة ولكن بشكل مهين حين ذكر بأن الفلسطينيين يريدون أن يصبحوا كسنغافورة وليس كالصومال (ويا ليتنا كنا كالصومال في مواجهة الغزو الأمريكي) .

نتيجة لافقاد الذات الخيارات ثم في النهاية القبول بالاتفاق الفلسطيني-الاسرائيلي كاتفاق **الضرورة السياسية** . فالاعتبارات السياسية هي التي حكمت ضرورة **التوصل اليه** ، والارتباط المصيري به ، ولذا **التشبث بتنفيذه** . وبالرغم من كل ما يقال ويعمل فلسطينيا ضد الاتفاق ، الا أنه سيكون اتفاقا نافذا ليس فقط لأن القوى الدولية والاقليمية تريد تنفيذه ، ولكنِ لأن هناك قوى فلسطينية تريد أيضا ذلك لأنه يشكل لها **المنفذ** الوحيد للربح السياسي أو الاقتصادي ، او كليهما معا .

بالطبع ، تعي اسرائيل الموقف الفلسطيني ، وتوظف المعضلة التي وقع بها الفلسطينيون جراء موافقتهم على الاتفاق لصالحها . فاسرائيل تريد للاتفاق أن ينفذ لكونه يخدم بالاساس مصالحها وأهدافها ، ولكنها تريد له أن ينفذ وفقا لاشتراطاتها وأجندتها .

Digitized by Birzeit University Library

وعليه نجدها غير مستعدة لمنح ولو حتى غطاء من الاجراءات التسهيلية-للجانب الفلسطيني لتبرير الاتفاق وتسهيل امكانيات تطبيقه .

ونتيجة للعوامل الأربعة المجتمعة أعلاه اخلص الى الاعتقاد بأن آفاق التطبيق المستقبلي للاتفاق ستبقى محصورة ضمن **الحدود التفسيرية الاسرائيلية** له . فليس هناك من عوامل ضغط مؤثرة وفعالة الآن باستطاعتها ارغام اسرائيل على اعطاء الفلسطينيين أكثر مما تريد هي بالاساس اعطاءه وفقا لاعتباراتها الذاتية . وستكون الحدود التفسيرية الاسرائيلية للاتفاق محكومة مستقبلا بتفاعل ثلاثة عناصر :-

الأول : العوامل السياسية الداخلية في اسرائيل ذاتها .

الثاني : شكل وكثافة المواجهة الفلسطينية للاحتلال الاسرائيلي في الارض المحتلة .

الثالث : مدى اللحمة الفلسطينية الداخلية ، وخصوصا داخل الأرض المحتلة تحديدا .

وينقلني العنصر الثالث والمتعلق بمدى اللحمة الفلسطينية الداخلية ، الى آخر ملاحظتين أود طرحهما في مداخلتي القصيرة ، وتتعلقان بالوضع الفلسطيني الداخلي ، وبالتحديد بموضوع الديموقراطية وحقوق الانسان .

من المثير للانتباه أن التسليم الفلسطيني العام بأن الاتفاق سينفذ (وهو تسليم مبطن عند القوى المعارضة) هو السبب الكامن حاليا خلف المحاولات الدؤوبة لفتح الملف الذاتي والدخول بعملية مراجعة نقدية ذاتية للوضعية السياسية الفلسطينية . وأعتقد بأننا لو آمنا بأن الاتفاق سيفشل لما فتحنا هذا الملف وبدأنا بالتحدث عن نوعية وكيفية النظام السياسي الفلسطيني القادم ، ومدى ديكتاتوريته أو ديمقراطيته !

ولكن ، على كل ، فنحن جميعا بدأنا بفتح باب النقاش حول أوضاعنا الذاتية ، وخصوصا حول موضوع الديمقراطية وحقوق الانسان . ويجب هنا أن اؤكد لكم حاجتنا الحقيقية الى نظام ديمقراطي تعددي يحترم الحريات العامة وحقوق الانسان . ولكن يجب علينا الحرص والاحتراس عند فتح هذا الملف ، وملاحظتيّ هما :-

Digitized by Birzeit University Library

الأولى ، أن غياب الديمقراطية عن ممارستنا السياسية ليس أمرا جديدا ، وانما مسألة لها تاريخ وتراث يحميها ، وتكلم عن ذلك الدكتور ابراهيم ابو لغد مما يعفيني من الاستفاضة . هذا لا يعني بأنه يجب عدم فتح الملف الآن ، بل يجب علينا في الواقع فتحه ، ونحن تأخرنا في ذلك . ولكن ما يفرضه علينا غياب الممارسة الديمقراطية ، مع الأخذ بالاعتبار الجذور التاريخية والتراثية لذلك ، أن تتخطى معالجتنا ودعوتنا للديمقراطية المنح التقليدي . والمنح التقليدي الذي يتم اعتماده حاليا يتركز على مطالبة رأس الهرم السياسي الفلسطيني بتغيير ممارسة اعتاد عليها ، واعتماد الديمقراطية منهجا الآن . ونحن نتناسى ، أو أسهل لنا أن نتناسى ، أن رأس الهرم اعتاد على الممارسة اللاديمقراطية لسنوات خلت ، ولم تجرمطالبات حثيثة وحقيقية للتغيير ، بل جرى تبرير نوعية الممارسة السياسية الفلسطينية خلال العقود الثلاثة الماضية إما عن طريق التشديد على خصوصية الوضع الفلسطيني وعدم استقراريته بغياب السلطة الوطنية على الأرض الفلسطينية ، واما بادعاء أن الممارسة الفلسطينية في المجال السياسي هي ديمقراطية بالتمام والكمال لدرجة المباهاة بها عند مقارنتها بالاوضاع العربية ! وملاحظتي هنا تتلخص بأن مطالبة رأس الهرم بالتغيير لن تكون الوسيلة الناجعة لتحقيق التغيير ، اذ ليس في هذه المطالبة ضغط كاف من القاعدة لاحداث هذا التغيير . ويبرز التساؤل الحيوي : هل الممارسة السياسية في القاعدة ، ومنها صعودا الى أعلى ، ديمقراطية ؟! هل ممارستنا وتعاملنا مع بعض كأفراد يتسم بالديقراطية أم بالسلطوية ؟! هل مؤسساتنا الموجودة هنا في الأرض المحتلة ديمقراطية أم انها تدور في فلك شخص واحد هو المدير أو الرئيس ؟! ان السلطوية في المجتمع الفلسطيني تتشكل من طبقات وثنايا متعددة ، ويجب علينا عندما ندعو الى نظام ديمقراطي ان نهتم بأن تتعزز الممارسة الديمقراطية من القاعدة صعودا الى القمة ، فهذا هو السبيل لضمان استقرار النظام الديمقراطي بعد ايجاده .

Digitized by Birzeit University Library

أما **الملاحظة الثانية** ، والتي هي على غاية الأهمية ، فتتلخص بضرورة الحرص والحذر من أن لا تصبح الدعوة الى الديمقراطية وحقوق الانسان ادعاءا ينطلق من كلمة حق يراد بها باطل . فمع أهمية الموضوع والدعوة الى تبنيه ، الا أنه من الواضح أن الأموال التي تتدفق حاليا من مصادر اجنبية على شكل مساعدات موجهة ومحددة لها اهداف وغايات ذات ابعاد اختراقية خطيرة على مجتمعنا . ويأتي في هذا المضمار الدعم الغربي لانشاء مؤسسات ودعم مشاريع بحثية عن موضوع الديمقراطية وحقوق الانسان . ففي الأرض المحتلة أصبح الموضوع بالنسبة للكثيرين "موضة" ووسيلة ارتزاق سهلة ، فالاموال الغربية متوفرة لهذا المجال . ويتناسى هؤلاء ، أو لا يأبهون ، بأن للدعم الغربي غايات وأهدافاً سلبية على المجتمع الفلسطيني الآن . ويجب التساؤل : لماذا لم يأبه الغرب لانتهاكات حقوق الانسان تحت الاحتلال بالشكل الذي يصر عليه الآن على أبواب تشكل السلطة الفلسطينية ؟!

ان المشروع الديمقراطي مشروع أساسي وهام ، ويجب على الجميع دعم هذا المشروع والضغط لانجاحه . ولكن يجب الحرص على أن تبقى حدود المشروع وطنية تعتمد على الجهد الذاتي ، وليس أن تصبح وسيلة لنفاذ التأثير الغربي الاختراقي لمجتمعنا تحت شعار محبب وطنان . وشكرا .

Digitized by Birzeit University Library

" الابعاد الامنية للاتفاق "

مداخلة د. خليل الشقاقي : استاذ في دائرة العلوم السياسية / جامعة النجاح الوطنية

السلام عليكم :

أنا في حيرة ، هل اتحدث في قضايا المفاهيم الامنية أم اتحدث عن الترتيبات وقضايا الاجراءات . قراري أن أتحدث في قضايا الترتيبات والاجراءات للابعاد الامنية . لأن هذا موضوع ، " يحكى " به الآن ، فبالتالي حديثي سيكون مرتبطا بقضايا التفاوض التي سيتم مناقشتها في الوقت الحاضر ، مع التأكيد بأن كل المشاكل ، التي يتم مواجهتها في الوقت الحاضر فيما يتعلق بالابعاد الامنية للاتفاق اساسها أن الفلسطينيين عندهم مفهوم أمني مختلف عن المفهوم الامني الاسرائيلي .

المشكلة التي تترتب على هذين العنوانين الكبيرين تكمن في الاتفاق نفسه . فالاتفاق نفسه أصبح غير مفهوم ، والناس الذين قرأوا الاتفاق بمن فيهم أعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية لم يفهموا الجانب الامني الموجود في الاتفاق ، وهذا لا ينطبق فقط على الجانب الفلسطيني ، بل أيضا ينطبق على الجانب الاسرائيلي . واعتقد أن رابين نفسه لم يفهم تماما الابعاد الامنية للاتفاق نفسه ، وهذا ظهر بعد فترة .

الآن : النقطة الثانية التي تؤدي الى المشاكل الحالية الامنية في المفاوضات ، هي أن الطرف الاسرائيلي " خاصة " حتى الآن ، وقع اتفاق اعلان مبادىء ولكنه الى الآن لا يتصرف ولا يوحي بأنه قد أدخل هذه المبادىء الى صميم سياسته . لا يبدو اطلاقا بأن الاسرائيليين ، يدركون بأن الكلام الذي وقعوا عليه يتطلب منهم تغييرا في السلوك ، وهذه مشكلة ثانية ، والجانب الفلسطيني في هذا يواجه مشكلة ، ولكنها أقل حدة بكثير في تأثيراتها على الجانب التفاوضي .

Digitized by Birzeit University Library

النقطة الثالثة : اعتقد أن الطرفين الآن ، عرفات ورابين ابتدأوا في التراجع عن الاتفاق ، وانه من الممكن جدا للاثنين أن لا يستمروا به ، لأنهم اكتشفوا المشاكل العويصة جدا الموجودة في داخل بنود هذا الاتفاق والتي من الممكن أن تخلق لهما مشكلة . فهم الطرفان الاتفاق بشكل مغاير تماما . هل هذا يعني انهما قد يتراجعا ؟ ولماذا الاثنان لم يوقعا الاتفاق ؟ مع أنه كان يبدو أن هناك حلا وسطا للطرفين تم التوصل اليه قبل الاجتماع ، وأن الطرفين الفلسطيني والاسرائيلي قد توصلا الى شيء من الاتفاق حتى وان لم يكن نهائيا . من الممكن انهم أمهلوا أنفسهم عشرة أيام أخرى ليروا من الذي سيتراجع في اللحظة الأخيرة ويتنازل أكثر في آخر دقيقة ، وبالتالي من الممكن أن الحديث الآن الذي نسمعه من الطرفين ، الفلسطيني : من الممكن ان لا نعمل اتفاقا ، الاسرائيلي : مستحيل ، عرفات يحلم ، هذا اتفاق غير مقدس . فهي محاولة من كلا الطرفين لشد الحبل بأقصى ما يمكن للتوصل الى ما يستطاع ، ومن الممكن أن يعودوا بعد عشرة أيام ، وكل طرف يظهر الورق الذي يحمله قبل عشرة أيام ويقول : هذا هو الحل الوسط الذي اتفقنا عليه .

الجوانب الامنية في الاتفاق من الممكن تقسيمها الى قسمين :-

١- أمن داخلي ٢- أمن خارجي

الامن الخارجي : لم يثر عند الفلسطينيين الكثير من الفضول ، كان هناك استعداد كبير جدا لدى الفلسطينيين للقبول بتسليم الاسرائيليين قضية الامن الخارجي . وأنا أعتقد ، أنهم لم يدركوا الابعاد التي تترتب على تسليم الاسرائيليين الامن الخارجي . نحن لم نطالب أن نكون شركاء في الأمن الخارجي ، لم نقل بأن الامن الخارجي موضوع للتفاوض ، فالامن الخارجي مسؤولية اسرائيلية ، ما الذي يعنيه بقاء الامن الخارجي في يد الاسرائيليين ؟ الاسرائيليون يفسرون ذلك ، وعندهم حق بعض الشيء في بعض التفسيرات . التفسير الاسرائيلي مأخوذ من نص الاتفاق ، ويعني أن التواجد العسكري الاسرائيلي في داخل الضفة الغربية وقطاع غزة سيكون تواجدا كبيرا وكثيفا . لأن الامن

Digitized by Birzeit University Library

الخارجي يعني نوعين من الاعتداءات أساسا ، اعتداء من دولة أخرى يمكن أن تهاجم عبر الحدود ، أو تسلل عبر الحدود . وهذان خطران كبيران ومهمان لأي دولة ستحافظ على الامن الخارجي ، سواء لاسرائيل أو أمن خارجي للضفة الغربية وقطاع غزة. اذا سُلموا هذا الموضوع فهم مسؤولون عن توفيره وهذا يتطلب :-

أولا : وجود قوات اسرائيلية كثيفة في الضفة الغربية وقطاع غزة .

ثانيا : هذا يتطلب السيطرة على الحدود وهذا يختلف عن السيطرة على المعابر ، فالسيطرة على الحدود تعني الوجود العسكري لاسرائيل على الحدود ، فشاطىء قطاع غزة هو حدود ، وشريط قطاع غزة مع مصر هي حدود أيضا . وحدود قطاع غزة مع اسرائيل ، وشريط نهر الاردن حدود . ثم خط الضفة الغربية مع اسرائيل هو حدود . فاذا كان الامن الخارجي في ايديهم فهم مسؤولون عن الحدود .

ثالثا : الحدود أيضا معابر . و هناك معابر على الحدود . فاذا كان الامن الخارجي في يديك، فأول شيء ستفعله هو أن تمنع التسلل على الحدود . اذاً المعابر ستكون في أيديهم أيضا .

رابعا : منطقة اريحا : اذا كان الامن الخارجي في أيديهم ، وهم يحتاجون الى منطقة واسعة لحفظ الامن الخارجي ، مثل منطقة غور الاردن فهي تعتبر منطقة مهمة جدا عسكريا ، ضمن المفهوم العسكري الاسرائيلي . فهذا يعني أن منطقة أريحا ستكون محصورة جدا ، حتى لو كان مذكورا في الاتفاق أن موضوع منطقة أريحا موضوع قابلَ للتفاوض .

هذه القضايا الاربع يترتب عليها مجموعة من الاشياء ، ويترتب عليها تفسير اسرائيلي مرن للموضوع ، وهو أن الجيش الاسرائيلي سيبقى على الحدود بشكل كثيف كما هو الآن . ويعني أن الاسرائيليين من الممكن أن يطالبوا بسيطرة كاملة على كل المعابر . يعني أن منطقة أريحا قد تعني فقط منطقة البلدية .

Digitized by Birzeit University Library

فـي الطـرف الفلسطيني ، هناك في الاتفاق بعض القضايا التي قد تؤثر على هـذا الموضوع . الفلسطينيون وافقوا على هذا الاتفاق أساسـا لأنهم يعتقدون أن الاتفـاق ليس اتفاقا فقط للحكم الذاتي ، وانما يتضمن فـي جـزء منـه قضيـة من قضايـا الحـل النهـائي . كلمة الانسحاب مذكورة في هذا الاتفاق ، وفي نظر الفلسطينيين أن كلمة الانسـحاب تعنـي انسحابـا . صحيح أن الامن الخارجي في أيدي الاسـرائيليين ولكـن يوجـد انسـحاب مـن غزة . هل هذا يعني أن الجيش الاسـرائيلي الموجـود علـى الحـدود سينسـحب أيضـا ؟ . الفلسطينيون يقولون : نعم ، يوجد انسحاب ويجب أن يخرجوا من الحدود .

النقطـة الثانيـة : الاتفـاق يتحـدث عـن تنسـيق علـى المعـابر . هـذا يعنـي أن الفلسطينيين يجب أن يكونوا على المعابر ، كم هو الوجـود الفلسـطيني ؟ . الـى أي درجـة يسيطر الفلسطينييون في هذا التنسيق ؟ . أيضـا فـي نظـر الفلسـطينيين ، هـذه مسـألة قابلـة للتفاوض .

هناك حديث في الاتفاق عن دور للفلسطينيين في عودة النازحين ، وتنسيق عودة النازحين يحتاج لسيطرة فلسطينية على المعابر . وهناك تنسيق فلسطيني حسب مـا يقـول الاتفاق ، اذا الموقف الفلسطيني يرتكز الى هذه القضايا ، والموقف الاسرائيلي يرتكز الـى القضايا الاربع التي ذكرتها سابقا .

الموقـف الاسـرائيلي فـي المفاوضـات هـو الـذي سـيفوز علـى الارجـح ، جوهـر التنـازل سـيأتي مـن الفلسـطينيين وليـس مـن الاسـرائيليين . مـن الممكـن أن يحصـل الفلسطينيون على بعض التنازلات الرمزية ولكن ليس أكثر . ولكـن هـذا سـيطرح علـى السلطة الفلسطينية أربع مشاكل مهمة جدا :-

Digitized by Birzeit University Library

أولا : مصداقية السلطة الفلسطينية : أي سلطة فلسطينية ستقوم ، (ويوجد ترتيبات أمنية من النوع الذي ذكرته بوجود الجيش على الحدود ، السيطرة على المعابر ، حدود منطقة أريحا) ، ستكون سلطة بدون مصداقية . واذا كانت السلطة بدون مصداقية فهذا يعني أن قدرتها على السيطرة على الجانب الآخر، وهو الامن الداخلي ، ستتأثر فيما لو فقدت السلطة الفلسطينية مصداقيتها . وأنا اعتقد أن هذا الشيء لو حصل - وسيحصل على الارجح - فان السلطة الفلسطينية ستفقد مصداقيتها وبالتالي ستكون قدرتها على السيطرة على الامن الداخلي ضئيلة جدا في أحسن الاحوال .

ثانيا : العبء النفسي : الفلسطينيون سيظلون يرزحون تحت عبء نفسي شديد جدا نتيجة لاستمرار الوجود الاسرائيلي على الحدود ، واستمرار سيطرتهم على المعابر وغيره . لن يفهم الفلسطينيون أن هناك تغييرا على الوضع ، وهذا يعني أن الفلسطينيين نفسيا سيكونون مقهورين ، وستعود المشكلة الامنية في الامن الداخلي مرة أخرى لتشكل عدم مصداقية للفلسطينيين .

ثالثا : أن فكرة الانسحاب كلها ستفقد معناها . فكلمة الانسحاب هي الكلمة السحرية التي جعلت الفلسطينيين يوافقون على الاتفاق . اذا تم قبول التفسير الاسرائيلي في النقاط التي ذكرتها ، فهذا يعني أن الانسحاب لن يكون له أي قيمة بالنسبة للفلسطينيين .

رابعا : سيطرة الاسرائيليين على المعابر والحدود ، ستعطي الاسرائيليين فيتو على دخول النازحين وعلى دخول أي فلسطيني آخر . وهذا يؤثر على قضية استيعاب اللاجئين والنازحين ويؤثر على قضية اعادة البناء الوطني الفلسطيني كله .

Digitized by Birzeit University Library

هذه اربع مخاطر أساسية تأتي من قبول الموقف الاسرائيلي ، والذي اعتقد أنه سيسود في المفاوضات القادمة .

الموضوع الآخر هو **الامن الداخلي** : ولا أقصد بذلك قضايا الشرطة ، وهي قضايا مدنية ليس لها قيمة ، وبشكل عام ، فأي شخص يدرب لمدة ثلاثة شهور يصبح شرطيا ويفهم القانون . أما موضوع الامن الداخلي فهو يختلف ، وله ثلاثة ابعاد أساسية :-

١. كيف تحمي السلطة الفلسطينية نفسها من المعارضة المسلحة أو من المستوطنين أو من الجيش الاسرائيلي ؟
٢. قضية الامن السياسي للمواطنين ، للمواطن العادي ، كيف توفر السلطة الأمن للمواطن بحيث لا يغتال بالشارع مثل الذي حصل في غزة ، أو تمنع المستوطنين من ترويع الناس وتهديدهم مثل ما يحصل في الخليل ؟.
٣. الشيء الآخر ولعله الاهم في هذا الموضوع من ناحية تأثيره على مستقبلنا ، هو أمن المستوطنين وأمن الاسرائيليين وأمن الجيش الاسرائيلي .

هذه القضايا الثلاث هي جوهر الامن الداخلي . الأمن الداخلي سيقسم الى قسمين حسب توزيع الاراضي : **اولا** أن الضفة الغربية ما عدا أريحا سيكون الامن الداخلي فيها بيد الاسرائيليين وسينقل تدريجيا نتيجة لمفاوضات لاحقة الى أيدي الفلسطينيين . **وثانيا** سيكون الامن الداخلي بيد الفلسطينيين في قطاع غزة ومنطقة أريحا ما عدا أمن المستوطنين وأمن الجيش الاسرائيلي فسيبقى بيد الاسرائيليين .

والسؤال هنا : هل سيتمكن الفلسطينييون من توفير الامن في الجوانب الثلاثة التي ذكرتها ، أمن السلطة ، أمن المواطن ، أمن الاسرائيليين ؟ . جوابي : في السنة الاولى لن يتمكن الفلسطينيون من ذلك ولا حتى في السنة الثانية . لا توجد لدى الفلسطينيين

Digitized by Birzeit University Library

اليوم المقدرة على توفير الامن الداخلي خلال السنة الاولى والثانية . كيف سيؤثر هذا على المستقبل ؟ . جوابي : أن أمن الاسرائيليين بالذات لن يكون من الممكن على الفلسطينيين توفيره ولا حتى في السنة الثانية ، ما النتيجة التي سيترتب عليها هذا الكلام ؟ . هذا يترتب عليه أمران أساسيان :

١- ان مسؤوليات الامن الداخلي أو انتقال الامن الداخلي الى يد السلطة الفلسطينية في بقية الضفة الغربية لن يحصل ، لأن الاسرائيليين لن يقولوا للفلسطينيين أنتم فشلتم في غزة وأريحا تعالوا وافشلوا في بقية الضفة الغربية . لن يحصل هذا . وهذا يرجع الى المفهوم الامني الاسرائيلي . فهو مفهوم مشروط وتدريجي . فقط اذا حصل نجاح في غزة يحدث تقدم في الضفة . ومن سيحدد اذا كان هناك نجاح أم لا ؟ ! الاسرائيليون . فقط عند النجاح في غزة سيكونون مستعدين لنقل صلاحيات الامن الداخلي لبقية مناطق الضفة الغربية .

٢- القضية الاخطر من قضية عدم نقل صلاحيات الامن الداخلي للفلسطينيين في بقية الضفة الغربية هي أن الاسرائيليين (ولا يوجد لدي ذرة واحدة من الشك في هذا الموضوع) ، سيعودون الى احتلال أريحا . ولن يعيدوا احتلال جميع غزة ، ولكنهم سيعتبرون غزة باباً مفتوحاً ، سيدخلون اليها متى ارادوا . لن نكون في غزة مختلفين عن منطقة الحدود الامنية في جنوب لبنان .

وبعبارة أخرى سنعود مرة أخرى تحت الاحتلال وهذا سيشكل جوهر الخطر الاستراتيجي ، وهذا سيدمر كل أحلام الفلسطينيين في اعادة البناء الوطني . لأنه لن نتمكن من توفير الأمن بالمعنى الذي وافقنا عليه في اعلان المبادىء .

ما هي القضايا التي تترتب على ذلك ؟. أي على قضية وجود الامن الداخلي أو عدم وجوده في أيدي الفلسطينيين ، وبالتالي ما هي قضايا المفاوضات الراهنة ؟ ما الذي

Digitized by Birzeit University Library

يتكلمون عنه في المفاوضات الراهنة ؟ ، كم عدد القوات الفلسطينية التي ستدخل ؟ ، ما هو نوع تسليحها ؟ . هناك موضوع آخر يتأثر بهذا الموقف وهو اطلاق سراح الاسرى ، هذا يدخل أيضا في صميم هذا الموضوع وليس فقط من جانب الطرف الاسرائيلي . وهناك بعض القضايا الاخرى مثل :-

- السيطرة على الطرق والمحاور داخل غزة وأريحا موضوع مهم جدا في الوقت الحاضر .

- أيضا قدرة الاسرائيليين على ملاحقة شخص عمل عملية داخل اسرائيل أو داخل منطقة تخضع لسيطرة أمنية داخلية اسرائيلية . قيامه بهذا العمل ثم فراره الى منطقة الامن الداخلي ، وللمنطقة التي يسيطر عليها الفلسطينيون ، هو موضوع آخرللتفاوض . حرية حركة المستوطنين والجيش في الدخول والخروج موضوع مهم جدا في هذا المجال .

- تسليح المستوطنين وقدرتهم على اشهار سلاحهم في مناطق تخضع لسيطرة أمن داخلي فلسطيني .

- حجم الوجود العسكري ، نوعية الانتشار العسكري في غزة وأريحا .

- عمل المخابرات الاسرائيلية ، (الشين بيت) داخل غزة وأريحا وأيضا في الضفة الغربية موضوع للتفاوض .

- التعاون والتنسيق الامني الفلسطيني الاسرائيلي ، موضوع آخر للتفاوض .

Digitized by Birzeit University Library

تحدثت عن جميع المواضيع السابقة كرؤوس اقلام ما عدا الموضوع الاخير سوف أتحدث عنه باسهاب ، وهو العلاقة الفلسطينية الداخلية ضمن هذه المعطيات جميعها ، وضمن معطيات الامن الخارجي والسيطرة الاسرائيلية بالمجالات التي ذكرتها ، ضمن معطيات الامن الداخلي ، والقضايا التي تعرضت لها ، وفيما يتعلق بشكل خاص بالفشل في أمن الاسرائيليين . هل يؤدي ذلك في النهاية الى حرب داخلية أهلية فلسطينية ؟ ، الى صراع دموي فلسطيني؟ ، أم أن هناك حلول أخرى ؟ .

بالتأكيد الموضوع الامني وحده لا يستطيع أن يعطينا اجابة على هذا السؤال . لو كان الموضوع أمنيا فقط فأنا اتنبأ بحرب دموية فلسطينية داخلية ، ولكن لأنه ليس موضوعا أمنيا فقط فهو موضوع سياسي ، وسيعتمد على النظام السياسي الذي سيكون موجودا ، وعلى نوع النظام الاقتصادي الذي سيكون موجودا ، وسيعتمد على الوضع النفسي والاجتماعي للناس . فأنا بالتالي لست قادرا على اطلاق حكم عليه ، ولكن من ناحية أمنية صرفة فأعتقد أنه ستكون حرب دموية .

Digitized by Birzeit University Library

" الاتفاق من وجهة نظر المعارضة الفلسطينية وآفاق عملها "

مداخلة د. رياض المالكي : أستاذ مساعد ورئيس دائرة الهندسة المدنية / جامعة بيرزيت :

بما أن عنوان الموضوع عن وجهة نظر المعارضة الفلسطينية ، فبداية ، يجب توضيح وتحديد أشكال المعارضة الفلسطينية القائمة حاليا من أجل تحديد المداخلة ذاتها . لدينا معارضة داخل مؤسسات م.ت.ف ، وخارجها ، لدينا معارضة دينية مقابل معارضة علمانية ، لدينا معارضة مغلقة لاي اتفاقية مع العدو مقابل معارضة لطبيعة الاتفاقية وشروطها ، لدينا معارضة متشددة مقابل معارضة لتحسين شروط الاتفاق والتفاوض ، لدينا معارضة ثابتة زمنيا مقابل معارضة تتشكل وتتلون مع الوقت وعشية الانتخابات والتطبيق .

لذلك اريد أن انظر الى المعارضة من وجهة نظر نقدية متجردة من الاشكال الخلفية ، من أجل البعد الاكاديمي للمداخلة . أنا أتفق تماما مع مداخلة الدكتور الزميل علي الجرباوي فيما يتعلق برؤاه وتقييمه لاتفاقيات اعلان المبادىء ، وحرصا على الوقت في عدم اعادة نفس النقاط ، الا أنني أريد ان اشير في نفس الوقت الى الابعاد الفلسطينية للاتفاق من وجهة نظر نقدية .

هناك أبعاد عامة للاتفاقية ، البعد الاول وله علاقة **بمفهوم "التجزئة"** : فالاتفاقية تعمل على تجزئة الحل السياسي انطلاقا من الدولة المستقلة الى حكم ذاتي . كما أن الاتفاقية تعمل على تجزئة وحدة الارض الفلسطينية ، فبدلا من الحديث عن الاراضي المحتلة عام ٦٧ ، نتحدث عن منطقة أريحا وقطاع غزة . فالتجزئة هي العنصر الاساسي والمركزي في مفهوم الاتفاقية وهو من أخطر المؤشرات لهذه الاتفاقية .

Digitized by Birzeit University Library

البعد العام الثاني هو **التفسير الجديد لقرار ٢٤٢** : الواضح أن هذه الاتفاقية تعتمد على روحية اتفاق ٢٤٢ ، والجميع يعلم ماذا يعني اتفاق ٢٤٢ : يعني انسحاباً كاملاً لقوات الاحتلال من الاراضي المحتلة عام ٦٧ . والآن اذا ما انطلقنا من اتفاقية اعلان المبادىء كونها مبنية على روحية مبادىء ٢٤٢ ، معنى ذلك اننا نعطي قرار ٢٤٢ تفسيرا جديدا : بدلاً من انسحاب كامل ، نعني اعادة انتشار ، وبدلا من الاراضي الفلسطينية المحتلة نتحدث عن غزة وأريحا .

اذاً ستشكل الاتفاقية ، وبموافقة فلسطينية ، سابقة خطيرة جدا فيما يسمى لدينا كفلسطينيين بالشرعية الدولية ، حيث نعمل نحن انفسنا على تغيير تفسير ومفهوم الشرعية الدولية وبشكل خاص قرار ٢٤٢، فاليوم نبدأ بقرار ٢٤٢ وغدا نتحدث عن قرار ١٩٤ ، أو قرار ١٨١ وننتقل الى كافة القرارات الأخرى وهذا هو نسف كامل من الجانب الفلسطيني للشرعية الدولية ، التي اعتمدنا عليها عبر السنوات الماضية في الدفاع وفي تفسير موقفنا الوطني .

البعد العام الثالث هو **قضية القدس** : اعتقد أن القدس همشت أو جمدت أو نقلت الى المفاوضات الأخيرة ، والجميع يعلم أن القدس هي العامل الاساسي والعنصر المحرك في كافة القضايا المتعلقة بالحل . واذا ما تركنا القدس الى مرحلة لاحقة فلا نستطيع أن نتحدث عن صيغة أية اتفاقية حتى لو كانت مؤقتة أو شكلية .

البعد الرابع هو **البعد السكاني** ، وهناك العنصر الامني ، ولا أريد أن اتحدث عنه لأن د. خليل الشقاقي تحدث عنه باسهاب . ولكنه عنصر هام جدا متعلق بالبعد السكاني . فضمن البعد السكاني لدينا قضايا كثيرة مثل : قضية اللاجئين ، وقضية النازحين والمبعدين ، وجميع الشعب الفلسطيني الذي يعيش خارج الاراضي الفلسطينية . هذه ايضا جمدت وألغيت وحتى شطبت من قاموس الاتفاقية . وليس هناك أي حديث يذكر الا عن فكرة توطين اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في الدول المضيفة .

Digitized by Birzeit University Library

البعد الخامس هو **البعد المادي** : متعلق بالارض أساسا ، وأبعاده المباشرة هي استمرار تواجد الاحتلال ، حيث الحديث لا يدور عن انسحاب قوات الاحتلال انما عن اعادة انتشار قوات الاحتلال . يعني ذلك هو استمرار تواجد الاحتلال ، وهذا يتناقض أيضا مع الشرعية الدولية وقرارات الامم المتحدة ، ولقد تمت الموافقة عليه من خلال الاتفاقية .

وهناك أمور أخرى تمت الموافقة عليها من خلال الاتفاقية وهي :-

- بقاء المستوطنات ، وهذا يتناقض مع قرارات الامم المتحدة ، حيث وافق الجانب الفلسطيني المفاوض من خلال الاتفاقية على بقاء المستوطنات خلال الفترة القادمة رغم أن المستوطنات هي غير قانونية بحكم قوانين الامم المتحدة .

- مصادر المياه ، نحن نعلم أننا وافقنا كجانب مفاوض ضمن اتفاقية اعلان المبادىء أن نسمح للاحتلال الاسرائيلي بمشاركتنا بتقاسم المياه الجوفية الفلسطينية في منطقة الضفة الغربية بشكل أساسي .

- المياه والحدود ، تحدث الزملاء عن هذا الموضوع باسهاب .

- والنقطة الاخيرة هي أننا نتحدث عن انتقال بعض صلاحيات الادارة المدنية ، لكننا لا نتحدث عن بقاء صلاحيات الحكم الاداري العسكري الذي سوف يستمر في الفترة القادمة .

هذه قراءة في الابعاد الفلسطينية للاتفاق من وجهة نظر المعارضة النقدية ، اضافة للنقاط التي اكد عليها زميلي د. علي الجرباوي . وبالنسبة لي ، فأنا أعتقد بوجود

Digitized by Birzeit University Library

أزمة قادمة في عملية التطبيق ، وهي قضية مهمة جدا ، اذا ما نظرنا الى امكانية تطبيق الاتفاقية وطبيعة الازمات التي سوف تنشأ نتيجة لهذا التطبيق .

أولاً : ستكون هناك أزمة سلطوية : بمعنى صراع القوى الداخلي داخل نفس السلطة . وهذا الصراع سوف يكون له شق هو صراع داخلي (داخل دوائر السلطة القادمة) ، شهدناه في الخارج "داخل داخل" الخارج ، شخصيات مثل عباس زكي ، هاني الحسن ، أحمد قريع ، والجميع يعلم وضعهم مع دوائر السلطة . في الداخل ، حملة الاغتيالات التي تمت في قطاع غزة هي جزء من عملية تصفية ضمن صراع القوى . وايضا هناك صراع من الداخل والخارج ، ولكنه داخلي ، (داخل دوائر نفس السلطة القادمة) . بالاضافة الى ذلك هناك صراع سوف يكون بين مختلف التيارات السياسية المشكلة لدوائر السلطة القادمة . ليس بالاساس داخل الحركة المركزية "فتح" كجسم أساسي للسلطة القادمة ، وانما هناك الجهات والتيارات الاخرى التي تشكل دوائر السلطة القادمة ، سيكون هناك صراعات موجودة بشكل مثير جدا ، بين كافة اتجاهات ودوائر هذه السلطة .

اذاً الازمة السلطوية بالنسبة لي هي قضية اساسية ومحورية سوف تبرز مع بداية التطبيق ان لم تكن قد برزت الآن ، وقبل عملية التطبيق وبشكل واضح في كل المحاور المختلفة .

ثانياً : الازمة المالية : الكل يعلم أن منظمة التحرير كانت تعتقد أن مليارات الدولارات التي تصب في الاراضي المحتلة سوف تصب في جيوب منظمة التحرير لتوزعها كما تشاء . كما كانت الحالة في الماضي ، وحاولت قيادات منظمة التحرير أن تعطي أرقام حساباتها في سويسرا للبنك الدولي والمجموعة الاوروبية ، وفشلت في تحقيق ذلك . لهذا السبب ، أنا أعتقد أن تحويل وصرف الاموال ليس عبر

Digitized by Birzeit University Library

السلطة القادمة ، سوف يخلق أزمة مالية كبيرة جدا لهذه السلطة في كيفية تعاملها مع احتياجاتها الامنية واحتياجاتها الاخرى ، وبقائها على السلطة في منطقة الحكم الذاتي .

ثالثاً : الازمة التنفيذية : وأعني بالازمة التنفيذية : -

- فقدان المصداقية وانحسار الدعم الجماهيري لهذه السلطة .
- اعتماد السلطة على وسائل غير ديموقراطية في تثبيت دعائمها .
- ابتعاد السلطة عن الديموقراطية وحقوق الانسان بشكل عام .
- في كيفية تعامل هذه السلطة مع المعارضة .
- في اختيار الشخص المناسب في المكان غير المناسب . وهذه سوف تكون اساس الازمة التنفيذية للسلطة القادمة .

رابعاً : حول كيفية التعامل مع المعارضة : ما مدى الحيز المسموح لتحرك المعارضة ؟ متى يتم اعتبار المعارضة خارج القانون ؟ . ويمكن أن نأخذ بعين الاعتبار هذه القضية أنه في لحظة ما قد تعتبر المعارضة خارج القانون في نظر السلطة القادمة ، ويجب أن ننظر الى هذه القضية بكل اهتمام وأهمية . ماهي المعطيات وكيف يتم التعامل مع هذا الوضع ؟ .

أ. زمنياً : اذا لم يتم تصفية أو تدجين المعارضة خلال الاشهر القادمة وقبيل الانتخابات ، تصبح المعارضة قوى فاعلة على الارض ، تستطيع استقطاب اعداد كبيرة من الجماهير ، خاصة اذا ما فشلت السلطة في معالجة مشاكل جماهيرها وتقديم الخدمات الاساسية لها .

ب. حجماً : سيكون لدى المعارضة الفرصة والمتسع من الوقت والمبررات لتقوية نفوذها على حساب نفوذ السلطة .

Digitized by Birzeit University Library

جـ. مضموناً : الديموقراطية وحقوق الانسان ستكون أهم نقاط الضعف لدى السلطة القادمة والتي يمكن للمعارضة استغلالها وبسهولة .

د. القوة : ستعمل السلطة على السيطرة على قوة الشرطة القوية من أجل ضرب المعارضة وتخويفها وضربها ، وستكون قوات الشرطة عامل ردع متواصل لصالح السلطة .

خامساً : أزمة الالتزام ببنود الاتفاق : سيكون هم السلطة القادمة هو التزامها المطلق بالشق المتعلق بتنفيذها لبنود الاتفاق ، وفقدان السيطرة ، وسيكون بمثابة الهاجس الملازم للسلطة خلال المرحلة الانتقالية . وستكون فعلا هناك حالة نفسية صعبة جدا ، ستمر بها السلطة القادمة خلال هذه الفترة . من أجل أن تثبت للجانب الاسرائيلي أنها ملتزمة ببنود الاتفاق بشكل كامل ومطلق .

سادساً : أزمة من تواجد جنود الاحتلال ومستوطنيه : وأعتقد أن هذه الازمة قد تفجر الوضع برمته . فالمعارضة الوطنية والاسلامية اعلنت التزامها بمواصلة المقاومة ومهاجمة الاهداف المعادية ، وهذا سيؤثر على شكل الازمة من المعارضة . من جهة أخرى سيكون على السلطة العمل لوقف هذه العمليات وحماية السلطة الاسرائيلية كجزء من الاتفاقية الاسرائيلية وهذا من شأنه أن يؤثر على شكل مسألة الالتزام ببنودَ الاتفاقية .

ستقودنا هذه الازمة الى المواجهة ما بين المعارضة - التي سوف تستعمل حقها في مقاومة الاحتلال ، وتواجد الجنود والمستوطنين - وبين التزام السلطة في حماية المستوطنين والجنود . وهذا سيقودنا الى الاحتمالات التالية :-

مكتبة جامعة بيرزيت الرئيسية
Digitized by Birzeit University Library

أ : النموذج الاردني : الاشتباكات العنيفة بين السلطة والمعارضين يسقط العديد من الضحايا ، تفرض السلطة سيطرتها ، ولكن تفقد مصداقيتها .

ب : النموذج اللبناني : تغض السلطة النظر عن عمليات المقاومة نتيجة لعدم قدرتها على منعها ، وهذا يعني التدخل العسكري الاسرائيلي المباشر مما يتطلب رد فعل من السلطة ، بغض النظر ، فان السلطة سوف تفقد مصداقيتها .

ج : النموذج السوري : يعني أنه منذ أن تدخل السلطة المنطقة تفرض طوقا أمنيا ومراقبة شديدة لاحباط أية محاولة ومنع حدوثها ، وذلك من خلال اعتمادها على أجهزة الاستخبارات الاسرائيلية ، ومعلوماتها المتوفرة ، اضافة الى جيش كبير من العملاء لاتمام هذه العملية . امكانيات نجاحها متوفرة وممكنة . مصداقيتها كسلطة تعتمد على أسلوب وشكل معالجتها للموضوع ومدى وكيفية تعاطيها مع سلطات الاستخبارات الاسرائيلية .

أي من هذه النماذج سيكون – يعتمد على موقف المعارضة في نهاية المطاف وكيف ستتخذ موقفها – لا نريد أن نتنبأ كيف سيتم أخذ الموقف ، ولكن من وجهة نظري أعتقد أن المعارضة سوف تستمر في المحافظة على حقها في المقاومة وسوف تختار الوقت والمكان المناسبين لذلك .

سابعاً : أزمة الانتخابات : وهي قضية هامة جدا من وجهة نظري لأن السلطة حاليا غير مهتمة باجراء انتخابات حسب الاتفاق المبرم في شهر يوليو من هذا العام لسببين بسيطين : أنه في حال تمت الانتخابات قد تخسر هذه السلطة السيطرة ، أو الفوز في هذه الانتخابات ، أو قد يتم تقاسم السلطة من قبل المعارضة في هذه الانتخابات . في كلتا الحالتين سيكون من الصعب على الدوائر التفاوضية الحالية في منظمة التحرير الفلسطينية أن تستمر في برنامجها المطروح والذي بدأت فيه من مدريد انطلاقا الى واشنطن ، ثم الى اوسلو . لذلك هناك محاولات كبيرة ، لتجنب الانتخابات ، لكنها سوف تتم اذا ما اعتقدت القيادة في م.ت.ف أنه سوف

Digitized by Birzeit University Library

يتم احراز نصر كبير لصالحها فيها ، ولكن هذا مرهون بموقف المعارضة من المشاركة في الانتخابات . وحتى قضية الانتخابات ، لم يتم التحدث حولها لا من قبل م.ت.ف أو المعارضة بشكل واضح ، لأن موضوع الانتخابات غير واضح تماما بالنسبة لها ، عن أي انتخابات يتم التحدث ؟ ، ما هو شكل الانتخابات ؟ ، وما هو حجمها ؟ ، وما هي ميزات الانتخابات القادمة ؟ . الا أنه في حالة أن شاركت حركة المقاومة الاسلامية "حماس" في هذه الانتخابات فهذا يعني وبالتأكيد امكانيتين :-

أولاً : تأخذ حركة المقاومة الاسلامية "حماس" غالبية المقاعد ، وبذلك تخرج فئات منظمة التحرير من السلطة ومن المفاوضات كليا .

ثانيا : أن تقاسم "حماس" نتائج الانتخابات مع دوائر منظمة التحرير التفاوضية . ويعني ذلك افقاد منظمة التحرير وقيادة منظمة التحرير القدرة على المناورة ، وعلى التمثيل المباشر، واستمرار المفاوضات مع الجانب الاسرائيلي .

في كلتا الحالتين ستكون نتائجها سيئة جدا لقيادة منظمة التحرير ، وهذه بحد ذاتها ، هي أزمة أخيرة ، سوف تحصل نتيجة لتطبيق الاتفاقية كجزء من الازمات المتكاملة .

آفاق عمل المعارضة ، هناك مجموعة خيارات ثلاثة للمعارضة :-

الخيار الاول : أنا أتحدث من وجهة نظر نقدية أكاديمية حتى الآن : أولا المواجهة المسلحة ضد السلطة ، هذه امكانية واردة لكنها امكانية ذات بعد انتحاري بسبب الحجم والقوة والدعم الذي تحظى به السلطة في هذه الفترة .

الخيار الثاني : الامكانية الثانية هي القبول بالواقع والتعامل معه ، وهذه امكانية غير متيسرة اطلاقا لأن المعارضة ترفض وبكل قوة ، خصوصا المعارضة

Digitized by Birzeit University Library

المبدئية فهي ترفض بكل قـوة هذا الخيـار ، فيبقـى الخيـار الثـالث والـذي يتضمن الخيارات العديدة الوسطية .

الخيار الثالث : ضمن الخيارات العديدة الوسطية هناك :-

١- أ. باتجـاه عنـاصر الاحتـلال الاسـرائيلي ، هنـاك اسـتمرار لرفـع شعار ومبدأ مقاومة الاحتلال حتى دحره ، مع اعتبـار أن هنـاك فجوة ممكنة بين الشعار وتطبيقـه نظـراً للظـروف الموضوعيـة المفروضة على الوضع القائم .

ب. نحو أشكال السلطة الذاتية ، وتفاوت التعامل مع أشـكال السـلطة الذاتية ، نتيجة لاسلوب عمل السلطة الذاتية بشكل عـام ، ونحـو المعارضـة بشكل خـاص وحجم التقييدات التـي تفرض علـى المعارضة .

٢- سعة الديموقراطية المتوفرة وحجم احترام حقوق الانسان .

٣- مدى الهيمنة والتفرد والفئوية في المؤسسات العامة .

٤- أشكال تعاون السلطة الذاتية مع الاحتلال .

٥- ردود فعل السلطة الذاتية لطرق وأساليب عمل المعارضة .

هذه النقـاط الخمـس تحـدد تمامـا طبيعـة وأشـكال تعـامل المعارضـة مـع السـلطة الذاتيـة ، وعليه يعتمد آفاق عمل المعارضة لأنها قد تشمل ومن ضمن الخيارات الوسـطية حوالي سبع عشرة امكانية ، تبدأ من النظر الى الوضع الجديد ضمن رؤية المجتمع المدني واستحقاقاته ، وتنتهي أخيرا بالتحضير والتهيئة لمرحلـة عصيانيـة متقدمـه تمهيـدا لاسـقاط السلطة الذاتية ، ويتم ذلك بالاستفادة من أزمة الاتفاق ذاته في مرحلة لاحقة عندمـا تتضـح الظروف لذلك ، وبينهما هناك خمس عشرة امكانية أخرى .

وشكـــــرا .

Digitized by Birzeit University Library

المناقشات

أسئلة ، أجوبة ، مداخلات

Digitized by Birzeit University Library

مناقشات الجلسة الاولى :

د. زياد أبو عمرو : أود أن أوجه الشكر للمنتدبين جميعهم للمداخلات القيمة للغاية ، ومع ذلك هناك بعض الاستفسارات التي قد تغني الاطروحات التي استمعنا اليها . الاستفسار الاول موجه الى د. ابراهيم أبو لغد حول استشراف النظام السياسي الفلسطيني في ظل التجربة التاريخية . أشار الى أطروحتين : واحدة تتعلق باحتمالات اللجوء الى القمع ، والاخرى الى التوجه الديموقراطي . وهنا مقارنة : الفلسطينيون هم الذين يتخوفون من القمع ، والاجانب هم الذي يعولون على مقدرتنا الديموقراطية . كنت أود أن تتاح لك الفرصة لكي تستشهد من التجربة التاريخية والحاضرة لاتجاهين : اتجاه القمع واتجاه الممارسة الديموقراطية .

أشرت أيضا الى النظام السياسي القادم بأنه سيكون مزيجا للتجربة الفلسطينية والواقع الفلسطيني ، ولكنا ندرك بأن النظام السياسي سيكون محكوما بالاتفاق الاسرائيلي الفلسطيني ، وهذا الاتفاق يستثني بعض جوانب التجربة الفلسطينية . نحن نعرف مثلا ، أن الاتفاق لا يفسح مجالا واسعا لتجربتنا في الشتات . وهناك قضايا أخرى ، مثل التركيز على الوضع الفلسطيني في الداخل . فكيف تعالج هذا الموضوع ؟.

ملاحظة أخرى أوجهها الى د. علي الجرباوي : عندما أشرت الى كون الاتفاق بين الفلسطينيين والاسرائيليين وبين لاعب آخر وهو الاردن ، وأهملت دور أطراف أخرى قد يفوق أهمية دورها أدوار اللاعبين الذين أشرت اليهم جميعا . وأنا أشير هنا الى دور الولايات المتحدة الامريكية وبعض الدول العربية ، ودول الخليج والسعودية ومصر بالذات . فلولا رعاية ودعم الامريكيين والمصريين والسعوديين ، المباشر وغير المباشر ، ربما لما تم التوصل الى هذا الاتفاق . وبدون دعم الولايات المتحدة ومصر ودول غربية أخرى للاتفاق فأنا أعتقد بأنه قد لا يتم تطبيقه .

Digitized by Birzeit University Library

فيما يتعلق بموضوع فتح الملف الداخلي ، صحيح أنا تلمست أنك تشكو بأن الملف فتح أخيرا ؛ أنا أعتقد مهما كانت الظروف ، نحن سعداء بأن الملف فتح أخيرا، لأنه كان يجب أن يفتح منذ سنوات طويلة . لكن التحدي الذي يواجهنا : كيف نحول فتح هذا الملف لصالحنا الآن ؟ ، وكيف يمكن أن نستفيد من فتح الملف الفلسطيني بالتعامل مع الاتفاق وتبعاته واستحقاقاته ؟.

نقطة أخيرة أوجهها الى د. خليل الشقاقي : طبعا أنت الخبير بالشؤون الامنية ، ولكن حديثك أدهشني عندما قلت : "حتى رابين وزير الدفاع الاسرائيلي ، الرجل العظيم والشجاع الذي يحترم كلمته ، غير مستوعب للنواحي الامنية" ، "من الذي يستوعب اذا رابين لم يستوعب" ؟! ، فنريد أن تحدثنا بذلك .

الامر الثاني أنك قلت : أنه لا توجد لدى الفلسطينيين القدرة على توفير الامن الداخلي في السنة الاولى والثانية . ألا تدرك السلطة الفلسطينية ذلك ؟ ألا تدرك الاطراف المعنية بتنفيذ الاتفاق ذلك ؟! أنا متأكد أنهم يدركون . لذلك يجب أن تقول لنا : ما هي الخيارات التي سيلجأون اليها لتوفير الأمن ، الذي يشكل ضرورة لتنفيذ الاتفاق ؟. وشكرا .

المحامي علاء البكري :

حقيقة أنا لن أطيل ، هي عبارة عن مداخلة شكلية ، لكن هذه مداخلة شكلية وجوهرية في آن واحد . أنا أتفق مع د. ابراهيم لو لغد في محاضرة سابقة له ، ان الاتفاق الذي يقال عنه أنه اعلان مبادىء فلسطيني اسرائيلي لم يرد به أولا قضية الانسحاب ، وأنا أضيف هنا وأقول : ان اليوم الدراسي قد عنون وعلى اللائحة التي أمامنا وفي الدعوات وفي الصحف ، أنه اعلان المبادىء الاسرائيلي الفلسطيني ، أنا أستغرب ! من أين أتت هذه الكلمة ؟ كلمة الاعلان هي كلمة سياسية خارجة عن النص . النص الانجليزي الذي بين يدينا وقامت وكالة الانباء الفلسطينية " وفا " بتوزيعه ،

Digitized by Birzeit University Library

(معي أيضا النص باللغة العربية) هو عبارة عن "ترتيبات حكومة ذاتية" . بالتالي ، اذا نحن دخلنا من الباب الصحيح نعرف الى أين نصل . كان الاسرائيليون واضحين جدا في تفسيرهم للنص وهو "ترتيبات حكومة ذاتية فلسطينية" وعلى هذا الاساس ، كلمة أو اصطلاح اعلان مبادىء فلسطيني اسرائيلي لم يرد في ذاك الاتفاق ، ومن هنا نستطيع القول : بأن النتائج التي قد نتوصل اليها تكون خاطئة لأن الباب الذي دخلنا منه هو خاطىء أصلا . صحيح أتفق مع الحاضرين بأنهم قد أبدوا ملاحظات هامة جدا ورائعة جدا من ناحية الموضوع . لكن فيما يتعلق بالدكتور خليل الشقاقي حين ذكر المفهوم المتغير للاعلان (مع رفضي لكلمة اعلان) ، فأود أن أؤكد ان رابين يفهم الاتفاق ، ويفهم أنه اتفاق ترتيبات حول الحكومة الذاتية .

النقطة الاخيرة ، من ناحية موضوعية هناك كثير من النقاط التي يجب أن تسقط هذا الاتفاق ، وهذه النقاط التي أبرزت أو اثيرت سواء كانت واحدة أو مجتمعة معا هي أكثر بكثير مما أورده السوريون واللبنانيون لاسقاط اتفاق أيار عام ١٩٨٣ الموقع في خلدة بين اسرائيل ولبنان . لكن على الرغم أن الاسباب التي كانت ستسقط هذا الاتفاق اللبناني الاسرائيلي كانت اقل بكثير من الاسباب التي أوردها المحاضرون ، الا أن الاتفاق الأول قد سقط وانا اشك في سقوط هذا الاتفاق ، لأنه جزء من ترتيبات عالمية في المنطقة ، وبالذات ترتيبات أمريكية بموافقة أوروبية على الاخص ، والغاية بأن تبقى القدس مدينة مفتوحة لجميع الدول . وشكـــرا .

<u>اجابات المحاضرين :-</u>

د. ابراهيم أبو لغد : سأبدأ بالنقطة الأخيرة : هناك سؤال جوهري نحن نتخبط به ، هل هنالك شيء حتمي في هذا الاتفاق ، هل هنالك مسيرة حتمية ستصل الى نتيجة معينة . فاذا أجبنا على السؤال أننا نستشرف هذا المستقبل ونعلم حدوده وأزمانه المتعددة ، لكنه قائم يدل هذا على أننا نستسلم في قولنا نحو المستقبل . اننا لسنا متفقين حقيقة على اسقاط اتفاق المبادىء الفلسطيني الاسرائيلي . يوجد معارضون ويوجد مؤيدون ، لكن لا يوجد

Digitized by Birzeit University Library

اجماع وطني حول اسقاطه أو تنفيذه . ولكننا ننتظر هذه القوى الغيبية أن تتحقق . وفي هذا الاطار نحن نعتقد أن هناك مشاكل ، وحلها لا نعرفه . يوجد أزمة كذا وأزمة كذا ، فاما أن نشل في قوانا ، أو أن نرفض التعامل .

الواقع الذي أقوله أنا وهذا ما حاولته باختصار ، اننا نصنع المستقبل . والمستقبل سيعكس ما نفعله اليوم . اذا قبلنا ، (والاستشهاد الذي طلبه د. زياد) بالخبرة الفلسطينية . فيوجد خبرة فلسطينية غنية بالمشاركة ، وعلى سبيل المثال ، سكان المخيمات الفلسطينية في لبنان ، كانوا يقومون بانتخاب اللجان التي تشرف على المخيمات ، بعد تحرر المخيمات من البوليس اللبناني . هذه ليس لها علاقة باسرائيل ، لها علاقة بالصراع الطبقي على الارض التي كان الفلسطينيون يتواجدون بها رغم أنفهم . دخلوا كلاجئين .

هنالك خبرة غنية فلسطينية في القيادات الشعبية في الضفة أثناء الانتفاضة ، ويوجد خبرة فلسطينية كذلك في منظمة التحرير عندما كانت في أوج مجدها ، وكذلك خبرة فلسطينية غنية داخل الفصائل نفسها في اطار قياداتها . لم يأت ياسر عرفات من فراغ ، ولم يأت جورج حبش من فراغ ، ولم يأت نايف حواتمة من فراغ ، وكل قائد فلسطيني أتى وسيأتي عبر طرق وممارسات في اطار الحزب .

أنا أقول : هنالك خبرات متعددة ، قسم منها متناقض مع نفسه ، ولكنها تجري ونحن صناع هذا العمل . العمل لا يعد لنا من الخارج ، ولكن الخارج يؤثر فيه . فالاستشهاد كثير : في اعلان مبادىء الاستقلال ، يوجد مبادىء لا يختلف عليها أي فلسطيني . اننا نريد نظاما تعدديا ديموقراطيا علمانيا ويحترم حرية الاديان ، يحترم حقوق الانسان ، يعتمد المساواة بين الرجال والنساء في المبدأ . المبدأ معناه الفكرة والفكرة تهدي العمل ، والا تكون شعارات لا معنى لها . فهنالك أمور متعددة ، وكذلك في تطبيقها يوجد حدود يفرضها الواقع . اذا التزمنا بتنفيذ مبادىء الاتفاق بغض النظر عن

Digitized by Birzeit University Library

صعوبته ، هذه تضع حدودا آساسية للعملية السياسية المستقبلية وعملية النظام ، وهنا سأطرح نقطة أخيرة وسأترك فرصة لبعض الزملاء : في تصورنا للمستقبل الفلسطيني ، هنالك شيء هام يجب أن نبقيه . نحن لا نريد أن نكون صومالا آخر ، ولا نريد أن نكون سنغافورة ، التصوران خاطئان . في سيرنا نحن ، نحن نتكلم عن مجتمع عادل ، مستقل متحرر ، لا تتنازعه القبائل . والقبائل في العمل الفلسطيني تتمثل بالعشائرية وتتمثل بالتجمعات الفلسطينية المختلفة في العالم العربي كله . وفي الشتات والداخل والضفة والقطاع . كلها قبائل تشكل أزمة حقيقية في عملية الاندماج والانصهار الثقافي والسياسي والعملي . أنا لا أريد أن اكون صومالا ولا أريد أن أكون سنغافورة ، عميلا للاستعمار . هذا كله من صنعي . هناك حدود أو لا حدود . لكن أنا لا أستطيع أن استقيل من عملية صنع المجتمع الفلسطيني الذي اريد تحقيقه على الارض الفلسطينية ، ويبدأ من هنا ، كما بدأنا في انتخابات مجلس طلبة جامعة بيرزيت وفي انتخابات أخرى. فأنا أقول أننا مزيج . هناك أبوية ، وهناك تسلط ، في العمل السياسي في العمل الاجتماعي ، في الاسرة ، في كل شيء . ولكن عندنا تصور لمستقبل أفضل . يجب أن يكون لهذا التصور رؤية في العمل اليومي الذي نمارسه .

د. علي الجرباوي : بالنسبة للاعبين ، أنا أتصور أن الولايات المتحدة والخليج ومصر ، كانوا لاعبين مهمين جدا في المفاوضات وفي التوصل للاتفاق ، وبالتحديد مصر ، كانت **المسهل** ، ومن الممكن أن يكون الخليج هو **الممول** في المستقبل . الولايات المتحدة مهمة جدا . ولكن أنا أعتقد بأنها في مرحلة التطبيق القادمة للاتفاق لن تتدخل وستترك لاسرائيل التطبيق على هواها ، لانها ضمنت لحليفتها المركزية اسرائيل ، اعلان الاتفاق ، ولانها تعرف أن حليفتها اسرائيل هي الاقوى استراتيجيا . أنا بتصوري أن المرحلة القادمة هي للاعبين الثلاثة في الارض المحتلة . ومن أجل اكمال هذه النقطة ، أنا أتصور أن دور مصر ودول الخليج أنهي منذ زمن ، ولم يكن له أية أهمية الا ضمن الدور الامريكي .

Digitized by Birzeit University Library

بالنسبة لملف "حالنا" أنا من الداعين لفتح ملف "حالنا" ، ليس من اليـوم ولكـن منـذ سنين ، وبصورة متواضعة ، ساهمت في أن اطرق جدران الخزان من الداخل لفتـح ملـف "حالنا" ولكن ، يوجد نقطة مهمة : كيـف نستطيع فتـح ملـف "حالنـا " ؟ هل نفتحـه ذاتيـا بقوانا الذاتية ؟ ، أو نفتحه لأن احدا من الخارج يريد لنا أن نفتحه ، ولأهدافـه يريـد لنـا أن نفتحـه ؟ . أنـا أنـوه وأشـدد علـى ان الامـوال القادمـة مـن الخـارج لمراكـز ودكـاكين الديموقراطيـة وحقـوق الانسـان يجـب علينـا أخذهـا بعين الاعتبـار وعلينـا فهـم أهدافهـا السياسية .

هذه هي النقطة الثانية . أما النقطة الثالثة التي أود مشاركة د. زياد بهـا والآخريـن والتـي تحدث بها خليل شقاقي : فهي بتصـوري ، أن أهم الأزمـات التـي تحـدث عنهـا ريـاض ، وأهم الأزمات التي تواجهنا أن رابين يفهم ماذا فعل .

والنقطـة الأخيرة للدكتـور ابراهيم : أنـا أتصـور أن الصومـال مـع قبائلهـا ومـع فقرهـا استطاعت أن تجابـه ، نحـن لا نريـد عائليـة وحمائليـة وكل هذه الامـور ، ولكـن سـمة المرحلة هي العائلية والمرحلية هنا ، وبانبطاح .

– **د. خليل الشقاقي:** بالتأكيد رابين يفهم ، أنا لم اقل أنـه لا يفهم ، أمـا بالنسبة لموضـوع استيعابه لكل الابعـاد الامنيـة للاتفـاق ، ومـا يـترتب عليهـا من تغيرات علـى الخارطـة العسكرية وعلى الترتيبات الامنية للضفة الغربية وقطاع غزة ، هذا شيء آخر . أنا أعتقد انه لم يكن يفهم في البداية عندما وقع على الاتفاق . وأعتقد أن رابين متفائل كثيرا حول ما وقع عليه . السبب في ذلك أو الدليل على كلامي ، هو النظر لمـا صـرح بـه والمواقـف التي أوعز باتخاذها في المفاوضات ، هذا يدل في اعتقادي أنه أدرك تدريجيا أنه أخطـأ ، وأن هناك بعض الامور في الاتفاق لم ينظر بها بدقة ، والآن بدأ يستوعب أن هذه سـتخلق مشاكل كثيرة وخاصة في موضوع مهم جدا له وهو الأمن . وبالتالي ابتدأ التراجع عنه .

الآن ، لماذا لم يستوعب رابين "النكـي" هذا الموضـوع . فـي اعتقـادي السـبب تقني بالدرجة الأولى ، وهو ان قناة اوسلو كانت قناة واحدة في المفاوضات ولم تكن القنـاة

Digitized by Birzeit University Library

التي ابتدأ بها رابين . القناة التي كانت تفاوض سريا وأمنيا كانت قناة رابين ، لكن لم تنجح . وبالتالي ، لم يكن رابين مستوعبا تماما التفاصيل التي كانت تتم في اوسلو . وبالمناسبة هذا ينطبق تماما على المؤسسة الامنية الفلسطينية . فهي لم تكن تفاوض في اوسلو وكانت تفاوض في مكان آخر . ومفاوضات اوسلو هي التي نجحت ، وليس المكان الآخر الذي كانت تفاوض به المؤسسة الامنية الفلسطينية .

وبالتالي ، فلسطينيا ، نقاط الاتفاق لم يفهمها الفلسطينيون الذين كانوا خارج نطاق اوسلو . فالمؤسسة الأمنية الفلسطينية لم تفهم " نقاط الاتفاق" مع أنها اقدر من المفاوضين في اوسلو ، ولم يستطيعوا فهم كل نقطة يتفق عليها في اوسلو . بينما المؤسسة الامنية الاسرائيلية كانت تفاوض فعلا على الاتفاق . ومن جهة الفلسطينيين ، العمل كان يتم بمعزل عن الثاني ، فمجموعة اوسلو نجحت ، بينما المجموعات الاخرى لم تنجح . وبالتالي فان الطرفين – الفلسطيني والاسرائيلي – ولكن بشكل خاص الطرف الاسرائيلي ، فهم قليلا نقاط الجوانب الامنية .

والسؤال هنا : هل نحن قادرون على توفير الامن خلال سنتين ؟ ، والجواب على ذلك : لا . وفيما يتعلق بشكل خاص بموضوع المستوطنات : وكان يعرف بهذا كل من المؤسسة الأمنية الفلسطينية والمؤسسة الأمنية الاسرائيلية . " ومرة أخرى أعود لمجموعة اوسلو" . لم يكونوا فاهمين . هذا هو الشيء الوحيد الذي استطيع التحدث به في هذا الموضوع .

متابعة الاسئلة والمداخلات :-

Digitized by Birzeit University Library

- **محمد حماد** : أخذت اقتباسات من حديث د. ابراهيم أبو لغد ، الاقتباس الاول : يقول فيه : الماضي صنع لنا ، ونحن نصنع المستقبل . أقول : الى أي حد نحن شاركنا بصناعة المفاوضات وفي صناعة اعلان اتفاق المبادىء ؟، هل هو صناعة فلسطينية ؟ أم هو صناعة اسرائيلية ؟ حتى عندما نتحدث عن المستقبل ، نتحدث وندور في دائرة الحدث ، وندور في دائرة رد الفعل . لا نصنع الفعل . حتى في المفاوضات التي جرت أرى أن الفلسطينيين داروا فيها في دائرة رد الفعل وليس في دائرة الفعل .

النقطة الثانية : يقول د. ابراهيم أبولغد : "تستغرب في حكمنا على المستقبل ولم نتحاور حوله" . من الذي يحكم على المستقبل ؟ ، ومن الذي يتحاور ؟ ، ومن الذي يبدأ في الحوار ؟ ، هل هو الحوار من طرف واحد ؟ ، هل هو الحوار من طرف حركة فتح ؟ ، أو في طرف المفاوضات ؟ . نتحاور حول نقطة واحدة ، هذا هو المطلوب . لا نريد أن نتحاور في طرف المعارضة ، لا نريد أن نتحاور في رأي د. علي أو رأي د. رياض أو رأي د. شقاقي ، أو في رأي حماس أو في رأي أي طرف من اطراف الشعب الفلسطيني . وأنا أحتج على تسمية " المعارضة " لأنها هي رأي الشارع الفلسطيني ورأي الشعب الفلسطيني . أرى أن الدعوة موجهة للتحاور حول الاتفاق نفسه ، حول ناحية واحدة وليس حول الناحية الأخرى .

النقطة الثالثة : حول الخبرة السياسية في الضفة الغربية ولدى م.ت.ف ، وفي الشتات أريد أن أسأل : ما هو مدى الخبرة الفلسطينية ؟ ، وماذا عملت في الماضي ؟ ، وما هو تصرفها في المستقبل ؟ . لم يكن هناك اشارة كيف تتصرف هذه الخبرة اذا كانت كافية واذا كانت خبرة واعية واذا كانت مؤهلة للتعامل مع المستقبل ؟ . وشكرا .

Digitized by Birzeit University Library

- **علي أحمد** : السؤال موجه ل د. علي الجرباوي بشكل خاص وللجميع بشكل عام : أريد أن اسأل سؤالا صريحا : عندما قرأت بنود الاتفاق العلنية والسرية ، تهيجت ذاكرتي لهذا السؤال : عندما خرج المستعمر من بلاد المسلمين أو من بلاد الشرق الأوسط ، وضع على الحكم أناسا حريصين على مصالحه أكثر منه شخصيا ، وحاقدين على هذه البلاد أكثر من حقده هو شخصيا على أهل هذه البلاد . فهل هناك ما يمنع من تصور أن الذين وقعوا على الاتفاق ، هم أيضا حريصون على مصالح اسرائيل ، كما اسرائيل حريصة على مصالحها ، هل هناك ما يمنع هذا التصور ؟ .

- **أكرم نجلا** : السؤال موجه ل د. ابراهيم أبو لغد : بشكل حكمي تحدث عن النظام في المستقبل أنه سوف يكون مزيجا من الواقع الفكري والاجتماعي ، يجمع ما بين التقليد والحداثة ، لكن في هذا الحكم غموض مدرك ، هل هذا النظام سيكون على طريق الديموقراطية التعددية ، أم لا ؟ .

- **شاهر شعبان** : توضيح : د. رياض المالكي يقول بأن الاتفاق اعد كمشروع تجزئة ، لكن في الاتفاق نفسه هناك نص يقول : بأن الارض المحتلة وحدة جغرافية واحدة . السؤال موجه الى د. رياض : ما هو الموقف العربي المفاوض السوري والاردني ، بعد أن أصبحنا نرى أن الكل أصبح يعطي اشارات لأمريكا للاستعداد للتفاوض ، من المعارضة ، هل يستغلون المعارضة لتحقيق اهدافهم ؟

- **نادر الترك** : لقد قام د. رياض المالكي باستشراف المستقبل وتوقع أن السلطة الفلسطينية المقبلة سوف تفتقد المصداقية ، وسوف يقود ذلك الى فقدان الدعم الجماهيري في الساحة الفلسطينية . بناءا على ذلك نوجه السؤال الى د. علي الجرباوي والى د. خليل الشقاقي : لقد دعا د. علي الجرباوي الى اللحمة الداخلية داخل الشعب الفلسطيني ، هل العمليات التي ستقوم بها المعارضة ضد الاحتلال الاسرائيلي الذي سيبقى على

Digitized by Birzeit University Library

أراضي الضفة ، ثم مواجهة المعارضة من قبل سلطات الاحتلال ستقود الى اللحمة الداخلية داخل الشعب الفلسطيني ؟ .

السؤال الثاني موجه الى د. خليل الشقاقي : هل العمليات التي ستقوم بها المعارضة الفلسطينية ضد الاحتلال الاسرائيلي وضد السلطة الفلسطينية المقبلة سواء بطريقة ديموقراطية أم لا ؟ ، هل ستقود الى احتلال باقي أراضي اريحا وغزة التي ستقوم بها السيادة الفلسطينية ؟ ، وماذا سيكون رد العالم على ذلك والرد الفلسطيني المتوقع ؟ . وشكـــرا .

- **ناصر يعقوب** : السؤال الأول ، موجه الى د. علي الجرباوي : من خلال التفنيد والتحليل النقدي للاتفاق مستقبلا ، - وأنا متأكد أن مكتب عرفات مليء برؤى نقدية ، وكثير من الناس أشاروا الى هذا مثل ادوارد سعيد وغيره - . لا أفهم لماذا هناك محافظة على استمرار مثل هذا النهج ، مع أنه محسوب ومع أنه ليس هناك نظرة أكاديمية تقول : ان هناك مجالا للاستثمار ضمن كل المعطيات ، ميزان قوى ، وغيرها . السؤال ليس ما هو البديل ، السؤال : لماذا تستمر القيادة الفلسطينية على هذا النحو ؟.

السؤال الثاني موجه الى د. أبو لغد : نحن نكثر من الحديث عن الشرطة الفلسطينية وعددها ، حتى بنيامين نتانياهو يستنكر ؟! يقول : "شو الدعوة" ٣٠ الف فلسطيني ! لماذا يأتي مثل هذا العدد ؟. الشرطة الاسرائيلية عندما كانت في مجدها وعزها كانت أقل من هذا العدد بكثير . وسؤالي هنا : ما هي المصلحة الامريكية في المنطقة وكيف تريد أن تصوغ المنطقة ؟، وما هو موقع الاتفاق الفلسطيني الاسرائيلي من المصلحة الامريكية ؟ ، خاصة أن الاتفاق خرج من اوسلو ، مع أن بيكر حدد أن كل الامور يجب تسويتها على طاولةالمفاوضات في واشنطن ثم خرج الاتفاق من اوسلو ، فما هو مدى تأثير الامريكيين لهذه العملية من اوسلو بالذات ؟ ، وما هي مصلحة امريكا؟ ، هل مصلحة أمريكا بالسلام ، والا كما يقول تشومسكي : ليس السلام مصلحة امريكية ؟ .

Digitized by Birzeit University Library

السؤال الثالث موجه الى د. رياض المالكي الذي يقول بوجود سيناريوهات للمعارضة ويقول : حماس اذا دخلت الانتخابات من الممكن أن تأخذ أغلبية . السؤال : هل هو موافق على مسألة دخول ومشاركة المعارضة الفلسطينية بغض النظر عن تسميتها انتخابات التشريعات للحكم الذاتي ؟ . واذا كان موافقا على هذا ، فهل هذا معناه تفتيت الاتفاق من داخله أو دعم للاتفاق ؟ . وشكرا .

- **يوسف طميزي:** ما فهمته من أحاديث الاساتذة أن الاتفاق هو لعنة أو شر للشعب الفلسطيني ، وقد نسوا أننا منذ ٢٦ عاما من الاحتلال نناضل من أجل أن يعترف العالم واسرائيل تحديدا بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلا شرعيا وحيدا للشعب الفلسطيني . و كان الاحتلال يحاول خلق قيادات مثل روابط القرى وأصناف كثيرة . عندما أتى العالم واعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية بقيادتها الحالية . أصبح هذا اليوم ، ليس مطلبنا ، وأصبحنا ندعو لالغاء الحدث هذا كله . السؤال موجه الى د. رياض المالكي : عندما قال أن السلطة الفلسطينية سوف تحمي نفسها بالشرطة والعملاء ، ماذا يقصد بكلمة العملاء ؟ ، هل الذين يتعاملون مع السلطة الفلسطينية عملاء ، مثلهم مثل المتعاونين مع السلطة الاسرائيلية ؟ .

- **ربحي قطامش** : أنا سمعت جزءا من المحاضرات ، لكن سبق وسمعت معظم المتحدثين . في الحقيقة عندما نتحدث عن دور المعارضة في المستقبل ، فما أريد قوله : أن كلمة معارضة عليها خلاف ، لأننا لسنا قوى معارضة . نحن قوى مناهضة للاتفاق ونحن نرفض من حيث المبدأ والاساس تسميتنا بالمعارضة لأن هذا يتعارض مع المبدأ الوطني الفلسطيني . نحن لسنا معارضين للاتفاق ، نحن نرفض الاتفاق مبدئيا لأنه يتعارض مع البرنامج الوطني الفلسطيني الذي يتحدث عن دولة فلسطينية مستقلة ولها حق المصير وحق العودة لشعبها . المسألة الثانية : عندما يتحدثون عن المعارضة ، كأن المعارضة هي شكلية ، وأن المطلوب من المعارضة في المستقبل ، في مرحلة الحكم

Digitized by Birzeit University Library

الذاتي أن تتصارع مع السلطة الفلسطينية القادمة . اذا حددنا الحلقة الاساسية في البرنامج الفلسطيني ، وهو برنامج الدولة الفلسطينية وحق تقرير المصير ، (بمعنى أن الصراع الجوهري والاساسي ليس مع السلطة وانما مع بقاء الاحتلال ، وأشكاله) ، لذلك فالمعارضة موضوعيا لها مبرر وجود قوي وراسخ ، لأن التناقض الموجود في الأرض هو تناقض موضوعي بين مصالح شعبنا الاساسية ووجود الاحتلال . بالتالي نحن صراعنا ليس مع أبو عمار وليس مع فتح ، (وان كان لا يعني هذا الحديث أنه سيكون هناك تناقضات بيننا وبين السلطة) ، ولكن ليس هو التناقض الجوهري والاساسي . هذا تناقض ثانوي . التناقض الاساسي هو مع المستوطنين والجيش ومصادرة الاراضي ومصادرة المياه والحدود والأمن والاعتقال والسجون . بالتالي وجود المعارضة هو وجود مبرر ومنطقي في المستقبل . وشكرا .

- **رائد بدر** : أوجه هذا السؤال للدكتور رياض الماكي : هل ستشارك المعارضة الوطنية في الانتخابات القادمة بجانب حركة حماس ؟ ، وهل برأيك ستقوم م.ت.ف بالغاء النتائج اذا ما كانت النتائج حسب الاحتمالين الذين وصفتهما ؟ ، وهل تتفق مع د. خليل الشقاقي أنه في النهاية ستكون حرب أهلية نتيجة للصراع بين الدوائر حول السلطة التي افترضتها ؟ . وشكرا .

مناقشة الاسئلة :

- **د. ابراهيم أبو لغد** :- دعونا نتأكد أن الشعب الفلسطيني اليوم غير متفق بالخطوط العريضة على أية مسيرة معينة . الكلام الذي وجه عن التناقض الاساسي بين الاتفاق وبين الاجماع الوطني الفلسطيني الذي بقينا عليه أكثر من ٧٠ عاما . هذا كلام صحيح ، ولكن الذي أراه حتى في هذه الندوة أننا حصرنا أنفسنا بالاتفاق . ونتكلم عن اطار الاتفاق وكأنه سيصير . فلا يوجد لدينا في هذه اللحظة اتفاق على تناقض اساسي ، بين الاتفاق نفسه وبين المبادىء التي اتبعناها عبر السنوات الطويلة . واذا اتفقنا على هذا فمعنى ذلك أن الخيار الوحيد أمامنا هو رفض الاتفاق بأكمله والاستمرار في

Digitized by Birzeit University Library

النضال لانهاء الاحتلال . هذا ما حدث في لبنان بعد المعاهدة التي فرضت على لبنان ، تحالفت القوى الوطنية لافشال المعاهدة التي ابرمها البرلمان اللبناني ووقعها رئيس لبنان . (هذا خيار ، وليس بطريقة الصومال) . كان في لبنان تحالف وطني كبير وليس عشائريا ، ولكنه اتفق على حرية لبنان واستقلال لبنان وانهاء الاحتلال ، ونجح كذلك في اخراج الاسرائيليين . واللبنانيون هم الوحيدون في الوطن العربي كله الذين نجحوا بارغام اسرائيل على الانسحاب عن طريق النضال الوطني ، واستمروا في النضال . ولكن نحن ، وهذا ما اقوله : أنه لا يوجد شيء حتمي فيما بعد الاتفاق . نحن نصنع المستقبل ، ونصنعه اليوم بسلوكنا ومسلكياتنا ، بنضالنا ، بالمعارضة وبأزمة المعارضة ، والسلطة . كل هذا نحن نصنعه . لا يوجد شيء اسمه حوار بالمطلق . نحن نتحاور يوميا . ولكن هذا الحوار متجه على طريق تنفيذ الاتفاق . نتفلسف على الاتفاق ، ولكن الاتفاق سار ، ونعرف حدوده . ود. خليل الشقاقي يعرف أنه في المستقبل يوجد اقتتال داخلي ، ولكن لا نعرف الى أين يؤدي هذا الاقتتال الداخلي . وأنا لي سؤال موجه الى د. خليل : هل هنالك حقيقة عدم رغبة في تأمين أمن الاسرائيليين في المرحلة المقبلة أو عدم قدرة لدى السلطة الفلسطينية ؟ ، أنا لا أعرف . واذا كان يوجد عدم رغبة فرابين محق في عدم قبوله الاتفاق ، واذا كان هناك عدم قدرة فهناك امكانيات لوضع القدرة في متناول السلطة الفلسطينية . ولكننا نريد أن نعرف اذا كان الاتفاق نفسه في طريق التنفيذ . وفي هذا المجال ، أنا لا أدعو الى حوار حقيقة لأن الحوار دائر ، وسيظهر يوميا بأن الاتفاق سار ، وأن المعارضة تناقش في اطار امكانية تنفيذ هذا الاتفاق والآثار المترتبة على ذلك .

وهذا يعيدني الى مقولة أنا قلتها سابقا : ان الحياة الفلسطينية السياسية ، كاملة منذ بدايتها حتى اليوم ، لها خصائص محددة ، من أين أتت هذه ؟ ، أنا لن أدخل بهذا ، لكن الشيء الذي نعرفه أن القيادة الفلسطينية المجلسية العشائرية الانبطاحية ، كلها مثل بعضها هي متنفذة . والمعارضة وهي من نفس الشريحة الاجتماعية والاقتصادية كالقيادة المتنفذة ، وهي معارضة غير متنفذة في القرار السياسي الفلسطيني .

Digitized by Birzeit University Library

في أثناء الانتداب ، لم تؤثر المعارضة الفلسطينية في القرار السياسي الفلسطيني المجلسي . وكذلك لم تؤثر المعارضة الفلسطينية بعد قيام منظمة التحرير في الشتات ، في القرار السياسي الفلسطيني وفي الوصول الى حل آخر .

أعتقد أن هناك شيئا خاطئا في التركيبة في الصراع الفلسطيني نفسه . ونحن كأساتذة وعلماء علينا أن ندرس نقطة الضعف هذه ، لأن المعارضة في كل الدنيا تؤثر في الاتجاه السياسي العام وتلعب دورا أساسيا في الاتفاق الوطني ، وهذا هو معنى الحوار . أي أن الحوار يؤدي الى محصلة أخرى نتيجة التفاعل الكامل بين جميع الفئات التي تتحاور . لكن نحن نرى أن الحوار الفلسطيني المستمر والنقاش الفلسطيني المستمر لا يؤثر مطلقا . عندما ذهبنا الى جينيف ، عندما ذهبنا للامم المتحدة ، عندما أخذنا قرار الاستقلال في الامم المتحدة ، وعندما قررنا أن نتنازل عن قرار الاتفاق الفلسطيني الاسرائيلي ، كله مثل بعضه ، نحن والقيادة ، كلنا نمشي في نفس الاتجاه ، ولا أعرف لماذا لا يتأثر هذا القرار ولا يعكس نتائج النقاش الذي يجري كما يجري اليوم ؟ .

بالنسبة **لأمريكا ومخططها في هذه المنطقة** ، (وأنا لا أتعب من تكرار ذلك) : أمريكا أصرت منذ البداية ان الشعب الفلسطيني لا يتمتع بحق تقرير المصير وما زالت حتى اليوم مصرة على ذلك . وعملت بنجاح بتعاون بعض القيادات على فكفكة الشعب الفلسطيني . وأنا سأثير نقطة جدل الآن ، أنا قلت في السابق (وانتقدني الاستاذ محمد حسنين هيكل) ، أن الوطن العربي نفسه مرشح لأن يكون افريقيا القرن الواحد والعشرين . وأنا أقول بأن الشعب الفلسطيني اليوم في ظل الاتفاقية وفي غيرها ، في تنفيذ ما يجري ، نحن مرشحون بأن نكون " نَور " القرن الواحد والعشرين . هذه سياسة أمريكا "لفكفكة" قضية فلسطين والمجتمع الفلسطيني .

د. علي الجرباوي : أنا ذكرت ، أن الاتفاق جاء لاعتبارات سياسية وأنا مصر على ما قلت . ونحن ندرس سياسة ، ونقول لطلابنا : أن المصالح وليس المبادىء هي التي تحكم

Digitized by Birzeit University Library

الاعتبارات السياسية . هذا جواب باختصار على سؤال : " لماذا الاستمرار مع كل الالحاح المستمر والجدل الدائر " ؟ والاجابة على ذلك : لأنه يوجد مصالح . هذا هو الجواب باختصار شديد .

نقطة أخرى : السؤال الذي ذكر عن سوريا والاردن وعلاقتهما بالمعارضة : أنا أتصور أنه ايضا هذا يدخل في نفس الاطار ، فسوريا لها مصالحها وتستغل كل مقدورها لتلبية مصالحها . وأنا لا شك لدي أن سوريا والاردن وجميع اللاعبين السياسيين يستغلون كل ما لديهم من معارضة وغير معارضة لتلبية مصالحهم .

أما النقطة المهمة التي أثيرت في جلسة اليوم "بأنه فلسطينيا كنا دائما نقول : بالاتفاق انفلش الرقم الصعب وثبت بأن الصراع لم يتوقف ، حتى مع سوريا التي تريد بعد غد أن توقع الاتفاقية ، ولكن على شروطها أو على الشروط التي تتفق هي واسرائيل عليها مع الامريكيين . وبالنسبة للصراع الفلسطيني لفترة طويلة من الزمن" : أنا أتصور بأنه لا يمكن أن نضع العربة أمام الحصان . أنا أتصور بأننا كنا دائما نقاتل ولا زلنا نقاتل من أجل الاعتراف بالحقوق الوطنية الفلسطينية الشرعية في فلسطين ، ومن يقودنا لذلك فهو يمثلنا ، فالمسألة ما بين التمثيل والحقوق وتثير اشكالية كبيرة .

أما النقطة الاخيرة التي أود أن اثير عليها جدلا فهي مسألة اللحمة الداخلية : انني لم أدع للحمة الداخلية ، لكنني قلت بأن أحد المرتكزات التي نريد أن نراها في التفسير الاسرائيلي أو في حدود التفسير الاسرائيلي هي مدى اللحمة الفلسطينية الداخلية . ولكن وحتى أكون صريحا تماما ، فأنا لم أكن أفهم " اجرائيا ووظيفيا " معنى الوحدة الداخلية ، فعندما نرفع شعار الوحدة الوطنية ونقول أنه يوجد عندنا مشاكل ، (وأنا أوافق د. ابراهيم أبو لغد أنه يوجد هناك مشكلة في الصراع الفلسطيني–الفلسطيني) ، فاذا كان عندنا مشكلة في الصراع الفلسطيني–الفلسطيني ونرفع شعار الوحدة الوطنية ، فاننا نرفعه بتصوري ، اما للتهميش ، أي لتهميش المعارضة أو استثناء بعض الاطراف . لذلك في تصوري فان

Digitized by Birzeit University Library

رفع شعار الوحدة الوطنية يصبح مهما ، اجرائيا ووظيفيا عندما يتحقق هناك أمران هما :-

١- المحاسبة ، وهي مفقودة على مدار الزمن ، ومثال على المحاسبة المفقودة : أن الكل يلهث وراء القيادة ، فلا فائدة من وحدة وطنية اذا كان شعارها اللهثان .

٢- ومن أجل أن يكون لدينا وحدة وطنية يجب أن يكون لدينا أسس ومبادىء تحكم النظام السياسي . أما رفع شعار بدون أسس ومبادىء اساسية متفق عليها فلا فائدة من ذلك ، ولذلك كانت الوحدة الوطنية دائما متعثرة وغير مفيدة .

- **د. خليل الشقاقي** :- أولا : د. ابراهيم أبو لغد ، انني لم اقل انه قد تحدث حرب أهلية ، بينما قلت أنني نظرت للمستقبل وقلت بأن هناك أربع قضايا ستحدد ما اذا كان سيحدث هناك حرب أهلية أم لا ، وتجنبت التنبؤ بهذا الاتجاه وقلت بأنه سيعتمد على نوع النظام السياسي ونوع النظام الاقتصادي الذي سيكون سائدا ، وكذلك الوضع النفسي والاجتماعي للسكان .

أما بالنسبة للوضع الامني والترتيبات الامنية التي ستوجد ، بما فيها الترتيبات العسكرية ، قلت : بأنه اذا كان الشخص سيحكم فقط على ما هو معروف عن الوضع الامني ، عند ذلك يمكن التنبؤ بالحرب الاهلية . ولكن هذا يفترض بأن يكون الوضع السياسي سيئا والوضع الاقتصادي والوضع النفسي والاجتماعي كذلك . انما اذا كانت الأوضاع أو الجوانب الثلاثة الاخرى تدفع باتجاه أن يحل الفلسطينيون مشاكلهم بدون اللجوء للعنف ، فمن الممكن (برغم الظروف الامنية الصعبة) الا تحدث الحرب الاهلية.

هناك سؤالان يتعلقان بعمليات المعارضة العسكرية ضد الاحتلال وضد المستوطنين (فهل يمكن أن تؤدي الى عودة الاحتلال) ؟ ، وسؤال د. ابراهيم أبو لغد عن

Digitized by Birzeit University Library

عدم القدرة على توفير الامن في السنة الاولى والثانية هل هو عن عدم رغبة أم عن عدم قدرة ؟

أما اجابتي عن ذلك فهي : **أولاً** : اعتقد بأنه ستكون هناك دوافع قوية للمعارضة للجوء الى العنف . دعني أسحب كلمة معارضة واقول : ستكون هناك دوافع قوية للفلسطينيين للجوء للعنف أثناء الفترة الانتقالية ضد المستوطنين والجيش الاسرائيلي ، وسيكون هناك دوافع مبدئية اسلامية ووطنية لاستمرار الكفاح المسلح أو الجهاد المسلح . لا أريد أن اخوض بالتفصيلات لكن أود أن اذكر تفصيلات . **ثانيا** : سيكون هناك دافع وطني عملي من المعارضة للجوء الى العنف لاسقاط الاتفاق . **ثالثا** : سيكون هناك دافع وطني من المؤيدين للاتفاق لكنهم يرغبون بالاطاحة بطرف أو بآخر من داخل الجماعة المؤيدة للاتفاق . **رابعا** : سيكون هناك دافع لدى الجهة المؤيدة للاتفاق والتي تسعى لانجاحه أو بعض أطرافها للجوء للعنف . ولماذا هذه الجهة الاخيرة ستلجأ للعنف ؟ لأنها تريد أن تخلق وضعا صعبا للمستوطنين تجرهم الى الخروج من قطاع غزة . مثلا هذا دافع لجماعة مؤيدة للاتفاق ولكن كل ما ترغب فيه هو أن تخلق ظروفا صعبة أمام المستوطنين تجعلهم يشعرون بعدم الامان وبالتالي أن يتركوا . لذلك سيكون هناك دافع للفلسطينيين للجوء للعنف أثناء الفترة الانتقالية .

أما الجانب الآخر من الكلام الذي قلته أن السلطة الفلسطينية ستفشل في مواجهة هذا العنف ، وهنا أود أن اقول ، لماذا سيتم ذلك ؟ **أولاً** : كما قلت : لأن الدافع سيكون قويا ، وكذلك بسبب الشروط الصعبة التي تحدثت عنها فيما يتعلق بشروط ترتيبات الامن الداخلي والخارجي الذي تحدثت عنها بالمحاضرة . **ثانيا** : سيكون الضعف وعدم القدرة يا د. ابراهيم اتى لأن الاسرائيليين سيفقدوا بشكل مفاجيء قدرات كبيرة جدا يتمتعون بها الآن : في الحصول على الاستخبارات ، وفي قدرتهم على الحركة ، وفي قدرتهم على الاعتقال ، وفي قدرتهم على الاعمال التي يلجأون اليها في الاعتقالات وغيرها ، وسيفقدون مقدرتهم على جمع المعلومات أو على مواجهة الوضع الذي ينشأ . **ثالثا** : الامكانات المتاحة أمام السلطة الفلسطينية القادمة ستكون في المرحلة القادمة

Digitized by Birzeit University Library

ضعيفة ، خاصة في السنة الاولى والثانية ، اذاً ستكون هناك عدم قدرة وليس فقط عدم رغبة ، ولعدة أسباب منها :

أ : عدم كونهم مدربين على هذا العمل الذي سيكون مطلوبا منهم . ب : دوافع قمع المعارضة عند قوات الامن الفلسطينية ستكون ضعيفة . جـ : معرفة قوات الأمن الفلسطينية بالمنطقة ومقدراتها التسليحية ومقدرتها على الانتشار والحركة أيضا ستكون ضعيفة ، د : بالمقابل ، ستفشل قوات الامن الفلسطينية بسبب ازدياد قوة المعارضة العسكرية بشكل لا يعرفونه الآن ولا يتوقعونه ، بسبب سهولة حصولهم على السلاح وسهولة قيامهم بالتدريب وسهولة حصولهم على المعلومات الاستخبارية وزيادة في الجرأة لديهم وزيادة في التأييد لهم من قبل الشارع الفلسطيني ، كل هذا سيعطيهم دفعة قوية من القدرات على استعمال العنف ، ولا اعتقد أنهم سيضيعون هذه الفرصة . لا أعرف اذا كانت هذه الاجوبة ستجيب عن جميع الاسئلة ، لكنها بالتأكيد لا تجيب على سؤال واحد وهو : هل سيعود الاسرائيليون لاحتلال المناطق مرة أخرى ، ان جوابي : نعم سيعودون وسيفعلون هذا .

- وبالتأكيد في المرحلة القادمة ستكون المواجهة في البداية من شقين : مواجهة استمرار وبقاء سلطات الاحتلال ، وهذه القضية لن تتأثر اطلاقا بالاتفاق ، وسيرفع نفس الشعار وتتم نفس المقاومة ، ان لم تكن قد تزيد ، من أجل كسب وتأييد الجماهير بشكل أكبر باتجاه الجانب المعارض ، وهذه التجربة موجودة ومتوفرة عند الجميع خلال سنوات الاحتلال بشكلها الكامل . الشق الآخر : هو كيفية التعامل مع السلطة القادمة ، أي سلطة الحكم الذاتي ؟ . وهذه القضية هي جديدة نوعيا بالنسبة لنا جميعا ، وحتى الآن تحدثنا عن مجموعة كبيرة من الخيارات لم يتم تحديد أي خيار سيتم اعتماده من قبل هذه الجهات المعارضة أو المناهضة للاتفاقية . وهذا متروك لمجموعة من الاسباب ومجموعة من العوامل التي سوف تعتمد أساسا على طبيعة عمل السلطة القادمة وطبيعة الايحاءات التي

Digitized by Birzeit University Library

ستقدمها في هذه المرحلة . ولكن بالتأكيد المواجهة ستكون مختلفة تماما في التعامل مع السلطة الذاتية ، عن التعامل مع سلطات الاحتلال الاخرى .

وبخصوص الموقف التفاوضي لكل من سوريا والاردن : الواقع أنني أتفق أن سوريا والاردن في موقعها التفاوضي تريد أن تستفيد وتستغل وجود الفصائل الفلسطينية المناهضة للاتفاقية على أرضها ، ومثلما نتحدث عن سوريا نتحدث عن الاردن ، وهذا الشيء معروف ، فاذا لم تستغل سوريا هذا الوضع ، معنى ذلك أن هناك مشكلة في رؤية سوريا وفي كيفية التعامل بالاوراق التي بين ايديها . ولكن المهم في هذا الموضوع ، هو كيف سيكون تعامل هذه الفصائل المناهضة للاتفاقية لهذا الدور في وجودها على الارض السورية ؟ .

أعتقد أن هذه الفصائل لم تتأخرلحظة في مهاجمة وادانة مؤتمر مدريد الذي شاركت فيه سوريا كبلد أساسي ، وفي مفاوضات واشنطن وحتى في الاتفاقية . اذاً الموقف هو مبدئي من خلال الفصائل الموجودة في سوريا باتجاه المفاوضات برمتها منذ بدايتها وحتى هذه اللحظة ، حتى لو أدى هذا الموقف المبدئي الى اخراج هذه الفصائل من الاراضي السورية الى مكان آخر نتيجة لهذا الموقف . وبالتأكيد الفرق واضح ما بين الاطراف العربية والجانب الفلسطيني ، فالاطراف العربية المفاوضة كانت دائما تعيد وتؤكد بشكل مستمر على شمولية الحل وعلى عدم تجزئة الحل ، وأن الحل يجب أن يكون شاملا بين جميع الاطراف ، وهذه هي رؤية سوريا ولبنان والاردن ، الى أن جاء الجانب الفلسطيني وفاجأ الجميع بما فيهم هذه الدول بتوصله الى اتفاق مع الجانب الاسرائيلي .

اذا من الواضح أن سوريا والاردن الى الآن (رغم استغلالهما لتواجد الفصائل المناهضة على أراضيهما) ، أكثر التزاما بالموقف الذي اتفق عليه قبيل مدريد ، وأكثر التزاما فعلا برؤيتهم لشمولية الحل ولتعاملهم مع القضية الفلسطينية ، حتى لو كانت قضية مزاودة ، ولكن بالمقارنة مع الجانب الفلسطيني ، نستطيع أن نرى أن الجانب السوري

Digitized by Birzeit University Library

والجانب الاردني يتطلعان الى الحل الشامل ، حتى أن الجانب الاردني عندما توصل الى اتفاقية في ١٤ أيلول وافق على ترك هذه الاتفاقية للتطبيق بعد التوصل الى اتفاق شامل مع الجميع . وسوريا حتى الآن لا زالت تتحدث عن رؤية شاملة للحل للصراع العربي الاسرائيلي .

بخصوص **الانتخابات وموقف المعارضة منها** : بالتأكيد عندما رفضت الفصائل المناهضة لمدريد وواشنطن شروط المفاوضات ، رفضت ايضا بشكل طبيعي وتلقائي نتائج المفاوضات، وعليه فاتفاقية غزة وأريحا هي من النتائج المرفوضة عمليا من قبل الفصائل المناهضة . وعندما تأتي قضية الانتخابات كجزء أو كبند من بنود الاتفاقية فهي أيضا مرفوضة ضمن هذه الرؤيا ، وخاصة عندما نتحدث نحن ضمن هذه الاتفاقية عن انتخابات ليست تشريعية وطنية عامة ، وانما نتحدث عن انتخابات محدودة لاختيار أعضاء لمجلس الحكم الذاتي بصفات وبسلطات تنفيذية محدودة ، تقوم بادارة شؤون الاحتلال بدلا من الادارة المدنية . هذا هو وصف حقيقي لطبيعة المجلس الجديد الذي سوف يقود مرحلة الحكم الذاتي القادمة ، هو ادارة شؤون الاحتلال بدلا من الادارة المدنية الاسرائيلية ليس أكثر . وعليه فليس هناك أي استعداد من أي فصيل فلسطيني مناهض لهذه الاتفاقية أو لمؤتمر مدريد للمشاركة في هذه الانتخابات الهزيلة ، خاصة أن هذه الانتخابات لن تكون نزيهة أولا ، ولن تكون ثانيا ديموقراطية ، وثالثا ستكون هناك تداخلات خطيرة جدا ، خاصة وأن جنود الاحتلال الاسرائيلي سيكونون متواجدين بالقرب من صناديق الاقتراع أو قريبا من المدن ، وهذا الشيء سيعكس عملية ردع واضحة جدا من خلال تواجد جنود الاحتلال في الاراضي المحتلة ، ناهيك عن الاجراءات التي قد تتخذها سلطات الاحتلال في منع وصول الناخبين الى المواقع الانتخابية ... الخ .

عندما تحدثت عن امكانية مشاركة حماس في الانتخابات ، أقول ذلك لأن هناك بعض المؤشرات التي بدأت تبرز من قيادي حماس خارج الاراضي المحتلة بهذا الاتجاه ، وعليه تصبح هناك احتمالية ، (وأنا لا أقول أنها امكانية أكيدة وانما احتمالية) ،

Digitized by Birzeit University Library

وهي مشاركة حماس في هذه الانتخابات . أما بقية الفصائل المناهضة وبشكل أساسي الجبهة الشعبية والديموقراطية فموقفهم مبدئي وواضح تماما وهو يتمثل بعدم المشاركة اطلاقا في انتخابات تقود الى حكم ذاتي في الاراضي المحتلة نتيجة لاتفاقية غزة وأريحا . وحول الاعتراف ب م.ت.ف فأنا أتساءل : عن أي م.ت.ف تتحدث أنت ؟ هل هي منظمة الاجماع الوطني ؟ ، أم هل هي منظمة الميثاق الوطني ؟ هل هي منظمة تقرير المصير واقامة الدولة ؟ ، هل هي منظمة العودة ؟ . من الواضح أن سلطات الاحتلال لم تعترف خلال السنوات الماضية ب م.ت.ف التي كانت تمثل هذه المواقف ، في اللحظة التي تراجعت م.ت.ف عن تمثلها لهذه المواقف وتراجعت عن التزامها بالميثاق الوطني والبرنامج الوطني ، عندئذ لم يكن هناك أي مانع لدى اسرائيل للاعتراف بهذه المنظمة حتى لو كان على رأسها عرفات . اذا نحن لا نتحدث عن نفس المنظمة التي عرفناها والتي اعتبرناها ممثلنا الوحيد والشرعي ، وانما نحن نتحدث عن منظمة تختلف كليا عن المنظمة التي قادت النضال الوطني على مدار العقود الماضية .

Digitized by Birzeit University Library

الجلسة الثانية

"الآثار المباشرة للاتفاق"

عريف الجلسة

الاستاذ روجر هيكوك

Digitized by Birzeit University Library

" الأبعاد السياسية للاتفاق "

مداخلة د. زياد أبو عمرو : أستاذ مشارك في العلوم السياسية / دائرة الفلسفة والدراسات الثقافية في جامعة بيرزيت :-

شكرا السيد الرئيس ، أود في البداية أن انوه الى أنه كان من المقرر أن اقدم ورقة حول الموضوع الذي قدمه د. رياض المالكي . لكنه بعد أن كان غائبا رجع رجعة مفاجئة ، لذلك قد تجدون بعض التشابه أو التداخل في ورقتي وورقته ولكنه تداخل غير منسق . ومع ذلك أعتقد بأنني سأختلف معه في كثير من الاطروحات ، ويأتي انعقاد يومنا الدراسي هذا في ظل ظروف داخلية يعاني فيها الاتفاق الفلسطيني - الاسرائيلي من حالة من التأزم ، وتتمثل مظاهر الازمة التي يمر فيها الاتفاق في الخلافات العميقة والتعثر الذي يعترض طريق تنفيذ الاتفاق وفي ارتفاع أو ازدياد وتيرة المعارضة للاتفاق سواء كان ذلك من خلال تصعيد أعمال العنف ضد الاحتلال الاسرائيلي ، أم من خلال اصطفاف قوى الاطراف المعارضة وترجمة تحالفاتها النظرية الى ممارسة عملية كما حدث في انتخابات مجلس طلبة جامعة بيرزيت ، ومواقع أخرى . وهناك أيضا تراجع نسبي في التأييد الشعبي للاتفاق تظهره آخر استطلاعات للرأي ، التي تظهر أن نسبة المؤيدين للاتفاق هي حوالي ٤٠٪ بالقياس الى حوالي ٦٥٪ بعيد توقيع الاتفاق . وأود أيضا أن أشير الى المزاج الوطني العام في الشارع الفلسطيني الذي كان يتوقع تحسنا في الاوضاع المختلفة في الارض المحتلة بعيد الاتفاق ، ولكن هناك خيبة أمل تسود الآن أوساط الفلسطينيين .

ان هذه المتغيرات تؤثر على موضوع مداخلتي وهو موضوع الاستقطاب السياسي . نلاحظ مثلا أنه في اليوم الذي كان يتوجب على اسرائيل أن تنسحب فيه من غزة واريحا ، تعزز وجودها العسكري في هاتين المنطقتين وتخضع هاتان المنطقتان وبقية اجزاء الضفة الغربية الى مزيد من الاجراءات الاسرائيلية التضييقية . وتسود في

Digitized by Birzeit University Library

الساحة الفلسطينية اليوم حالة من الاستقطاب وتتجلى مظاهر هذا الاستقطاب على عدة مستويات :-

أولاً : على مستوى الفصيل الواحد ، **ثانيا** : بين الفصائل الوطنية بعضها البعض ، **ثالثا** : بين الفصائل الاسلامية بعضها البعض ، **رابعا** : بين فصائل وطنية واسلامية من ناحية وفصائل وطنية من ناحية أخرى ، **خامسا** : بين القيادة السياسية والشارع السياسي ، **سادسا** : بين القيادة السياسية والشتات الفلسطيني .

ان نقطة الانطلاق في هذه المداخلة هي أن الشراكة أو اقتسام السلطة هما أفضل من الاستقطاب أو احتكار السلطة من قبل طرف معين . والسؤال المطروح هو : هل سوف تتزع السياسة الفلسطينية – أي السلطة السياسية – الى احتكار السلطة وخلق حالة من الاستقطاب أم الى الشراكة واقتسام السلطة ؟ .

استنادا الى التجربة الفلسطينية هناك من الشواهد ما يؤيد كلا من الخيارين . هناك في التجربة الفلسطينية تجارب للاستقطاب ، وهناك ايضا تجارب للشراكة أو اقتسام السلطة ، وهنا أود فقط أن أشير الى حدث واحد أو مثال واحد وهو حالة الاستقطاب التي تبعت اتفاق عمان عام ١٩٨٥ ، والمصالحة الوطنية التي تلت بعد ذلك في عدن وتم بموجبها عقد الشراكة واقتسام السلطة . ولكن منذ بداية العملية السلمية وانعقاد مؤتمر مدريد في أكتوبر ١٩٩١ وحتى اليوم ظلت حالة الاستقطاب هي السمة المسيطرة على السياسة الفلسطينية . ونحن هنا لا نتحدث عن استقطاب مطلق ، اذا أن بعض التحالفات قامت وظلت قائمة ولكن طرأت بعض التحولات في المواقف وفي التحالفات أيضا . وليس هناك الآن ما يمكن أن نطلق عليه وحدة وطنية أو اجماعا وطنيا على الحد الادنى كما كانت عليه الحال في الماضي . وهناك من يقول بأن هذا النمط من العلاقات الوطنية (أي اتفاق الحد الادنى أو الاجماع الوطني) ، لم يعد ممكنا ، لاننا دخلنا مرحلة تختلف عن

Digitized by Birzeit University Library

مرحلة التحرر الوطني . فاليوم نحن على أبواب اقامة كيان وهناك من سيكون في السلطة ومن سيكون في المعارضة بالضرورة .

عودة الى السؤال الذي طرحته في بداية هذه المداخلة ، هل ستتنزع السلطة الفلسطينية القادمة من ناحية والمعارضة المتمثلة اليوم في القوى الرافضة لاتفاق اعلان المبادىء من ناحية أخرى ، الى الاستمرار في حالة الاستقطاب القائمة ، أم أنه سيكون هناك محاولات وتجاوب مع مبدأ الشراكة واقتسام السلطة ؟ . اعتقد أن الكيفية التي ستتطور بها الاوضاع السياسية هي التي ستحدد علاقة السلطة السياسية بالمعارضة وامكانات الاستقطاب أو الشراكة ، فقد تتطور الاوضاع بشكل يعزز دور السلطة ويقوي من شرعيتها ، وفي هذه الحالة سوف تكون بحاجة أقل الى استرضاء المعارضة . وقد يحدث العكس وتتعمق حالة الاستقطاب مما سيدفع السلطة الى السعي لاشراك المعارضة أو البحث عن تحالفات خارجية ضدها كالتوجه نحو الاردن أو مصر أو حتى اسرائيل . ومع ذلك فانا اعتقد أن حالة الاستقطاب سوف تستمر في المرحلة المقبلة وأثناء عملية انتقال السلطة ، فالسلطة الفلسطينية مشغولة الآن بالتفاوض وبعملية انتقال واستلام السلطة ولا تفكر في موضوع القوى المعارضة . من ناحية أخرى ستسعى السلطة الفلسطينية القادمة الى احتكار السلطة بشكل مؤقت على الاقل وذلك لتأكيد هيبتها والظهور بمظهر القوة ، ويعتبر ذلك اجمالا من مقتضيات المراحل الانتقالية تقريبا في أماكن عديدة . ولن تقدم السلطة الفلسطينية على التعامل الجدي مع المعارضة الا بعد أن تركز نفسها على الارض ، وقد يكون هذا التعامل تدريجيا . وفي هذه الاثناء سوف تلجأ السلطة الى عدة اساليب للتعامل مع المعارضة .

من المنطقي والافضل بالطبع أن تسعى السلطة الفلسطينية الى عقد اتفاق وطني شامل لأن ذلك سيعزز من شرعية السلطة ويقوي موقفها تجاه الطرف الاسرائيلي . ولكن في حالة عدم التوصل لاتفاق وطني ، وهو الاحتمال الاقوى من وجهة نظري ، ستتعامل السلطة مع المعارضة بأساليب عدة ، وبعض هذه الاساليب سبق ممارستها في التجربة

Digitized by Birzeit University Library

الفلسطينية في الخارج . فقد تحاول السلطة عقد اتفاقات جزئية مع جهة معارضة أو اخرى ، وقد تحاول شق صفوف المعارضة أواحتواءها ، وقد تحاول التضييق على بعض الاطراف أو قمعها ، وقد تحاول ممارسة الضغوط والمساومة ، مثلا من خلال التحكم في من سيسمح له بالعودة الى أرض الوطن من اقطاب المعارضة السياسية . كما أن السلطة الفلسطينية لن تكون مطلقة السراح اسرائيليا واقليميا ودوليا في تعاملها مع قوى المعارضة ، الا بمقدار تجاوب المعارضة مع الاتفاق ، ومن الصعب على السلطة أن تتنازل عن ، أو تتجاهل ، بنود الاتفاق الملتزمة به أمام اسرائيل . وقد تلقى محاولات السلطة الفلسطينية اقامة شراكة او اقتسام للسلطة مع المعارضة الاعتراض من عدة مصادر : -

أولاً : قد يكون هناك اعتراض فلسطيني ، فهناك في السلطة الفلسطينية من يريد احتكار السلطة بحجة أن القوة الاساسية المؤيدة (حركة فتح) هي كبرى الفصائل وهي التي ناضلت ، وتحملت مسؤولية التوصل الى الاتفاق ، ومن غير المنطقي أن تأتي القوى المعارضة لكي تجني ثمار هذا الاتفاق وهي التي حاولت وتحاول عرقلة تنفيذه .

ثانيا: وقد يكون هناك اعتراض اسرائيلي ، فاشراك المعارضة في السلطة دون الحصول على التزامها بدعم الاتفاق قد يضعف القوى المؤيدة ، لأن القوى المعارضة في التحصيل النهائي قد تحاول افشال الاتفاق من داخله ، (أود أن اذكركم بتصريحات نائب رئيس الاركان الاسرائيلي أمنون شاحك الذي ناشد الفلسطينيين نبذ حماس من صفوفهم) .

ثالثا : وقد يكون هناك اعتراض غربي وامريكي على وجه الخصوص على فكرة اشراك المعارضة بسبب الخوف من "الاصولية الاسلامية" ، والمواقف الوطنية المتشددة للمعارضة العلمانية ، ومن أن محاولة

Digitized by Birzeit University Library

استرضاء المعارضة سوف يقوي عودها في المستقبل ويهدد الاتفاق الخطر .

رابعا : وقد يكون هناك اعتراض عربي (مصري بالذات) ، يقوم على الافتراض بأن اشراك المعارضة في السلطة ، وخاصة المعارضة الاسلامية في كيان مجاور لمصر ، قد يعطي الاسلاميين في مصر دفعة من نوع ما ، ولا أعتقد أن النظام المصري سينظر الى ذلك بعين الرضا في وقت يخوض فيه حربا ضد الجماعات الاسلامية .

كيف ستتعامل المعارضة مع السلطة وعروضها بالمشاركة ؟ ، ما هي احتمالات مشاركة المعارضة في السلطة ؟ ، وكيف ستوفق المعارضة بين استمرار مقاومتها للاحتلال واحترامها لسلطة القانون في الكيان الفلسطيني ؟ ، هذه أسئلة واشكاليات تواجه السلطة والمعارضة على حد سواء . عندما تقوم السلطة الفلسطينية على الارض سيترتب على قوى المعارضة بعض الاستحقاقات منها احترام السلطة القائمة ، والا فان المعارضة ستخاطر بتعريض نفسها للعقاب شأنها في ذلك شأن أي معارضة موجودة في أي قطر آخر في العالم ، اذ أن هناك سيادة قانون ، وعلى المعارضة أن تحترم سيادة القانون .

وسيتحتم على المعارضة من ناحية أخرى التعامل مع الوضع الجديد بشكل أو بآخر، لأن كلا من السلطة والمعارضة تتحركان في نفس الحيز السياسي والجغرافي والديموغرافي . ولذلك فان المعارضة ، مجتمعة ، أو اطرافاً فيها ، قد تبادر الى ممارسة المعارضة الايجابية من خلال المشاركة في الوضع الجديد بنفس الطريقة التي تتعامل بها اليوم مع م.ت.ف . وانا هنا اتحدث عن أطراف المعارضة التي تحظى بوجود جماهيري ومؤسساتي داخل الأراضي المحتلة .

Digitized by Birzeit University Library

لنأخذ حركة حماس : لا تستطيع حماس أن تبقى على هامش المجتمع الفلسطيني ، فهي جزء هام ولا يتجزأ من هذا المجتمع ، واذا كانت تسعى الى أسلمة هذا المجتمع وقيادته فلا بد أن تغوص فيه وتنشط في اطاره ، وهي قد تفعل ذلك بدون أن تصبح جزءا من السلطة الرسمية التي تسيطر على هذا المجتمع مثلما هو الحال اليوم ، حيث تشارك في مؤسسات المجتمع وتنافس م.ت.ف دون أن تكون جزءا منها . اذن ، حماس قد تشارك في جوانب من المجتمع دون أن تشارك في جوانب أخرى . ولكن اذا ما قررت حماس أن تسترشد بموقف الاخوان المسلمين في الاردن فقد تغير موقفها من م.ت.ف كمنظمة ، وتشارك في السلطة القادمة كنظام جديد مثلما يشارك الاخوان في الاردن في المؤسسات الحاكمة للنظام الاردني .

ولكن لا بد هنا من المسارعة والتمييز وايضاح بعض الفروقات : فالهاشميون في الاردن سبقوا قيام جماعة الاخوان المسلمين ، وهم الذين رعوا تأسيس هذه الجماعة في الاردن ، وارتبطت جماعة الاخوان في الاردن بعلاقة تاريخية مع النظام الهاشمي الذي يحظى بالشرعية الدينية ايضا بحكم نسب الهاشميين الى النبي . أما منظمة التحرير الفلسطينية ، وعلى رأسها السيد ياسر عرفات ، فلم تسبق في تأسيسها قيام جماعة الاخوان المسلمين ، ولا تحظى بشرعية دينية ، ولذلك لن تشكل مرجعية دينية لحماس ولجماعة الاخوان المسلمين بشكل عام . أخيرا ومن ناحية أخرى قد تستمر حماس في المحافظة على بناها ومؤسساتها الخاصة لتشكل بها بنية بديلة لبنية السلطة الفلسطينية .

أما فيما يتعلق بالجبهتين الشعبية والديموقراطية فان الوضع يختلف عن حماس ، اذ أن هاتين الجبهتين نشأتا في احضان م.ت.ف وكنفها والتزمتا بخط م.ت.ف العلماني وبميثاقها وببرامجها السياسية وهما تشاركان في جميع مؤسسات م.ت.ف القيادية . ومثلما هو معروف ، فان معارضة الجبهتين للاتفاق ومن قبله للمفاوضات مردها الشروط المجحفة المفروضة على الفلسطينيين ، ولا تأتي هذه المعارضة على فكرة التفاوض أو الحل السياسي من حيث المبدأ . ان التحالف القائم بين الجبهتين الآن وبين حركة حماس

Digitized by Birzeit University Library

يقوم على المعارضة للاتفاق الفلسطيني - الاسرائيلي ، ولا يعرف اذا كانت مواقف الجبهتين وحماس سوف تلتقي حول بعض الموضوعات التفصيلية الناجمة عن الاتفاق ، فموقف الجبهة الديموقراطية وحماس المعلن حتى الآن من موضوع الانتخابات يختلف عن موقف الجبهة الشعبية مثلا . وهذه النقطة لم يشر اليها د. رياض المالكي ، لأنه قال : أن الديموقراطية والشعبية تعارضان مبدأ المشاركة في الانتخابات ، وأنا أعتقد أن موقف الديموقراطية غير محسوم شأنه في ذلك شأن موقف حماس . هناك امكانية لمشاركة الديموقراطية في الانتخابات . وبالتأكيد فان المواقف سوف تختلف اذا ما تعلق الامر بأمور أخرى عديدة ، بمعنى أنه ليس هناك التقاء في موقف حماس وموقف الجبهتين في قضايا اجتماعية وقضايا ثقافية وقضايا تعليمية ... الخ ، فعلاقة التحالف محكومة فقط بالمعارضة للاتفاق ، وستبرز هذه الخلافات اذا ما فترت همة المعارضة في رفض الاتفاق ومقاومته واذا ما برزت قضايا أخرى الى السطح .

أما بالنسبة لحركة الجهاد الاسلامي ، فان هذه الحركة ستكون آخر من سيتعامل مع السلطة القائمة على الاتفاق الفلسطيني الاسرائيلي وذلك لعدة اعتبارات أهمها أن الحركة متشددة في مواقفها العقيدية والسياسية ، وهي صغيرة وشبه سرية وليس لديها مؤسسات ، وتوجد قياداتها في الخارج وتستطيع أن تعيش كجماعة صغيرة في المجتمع دون أن تقدم استحقاقات للسلطة . من ناحية أخرى ، لن تتمكن حركة الجهاد من تحقيق أية مكاسب فعلية من خلال أية مشاركة هامشية أو اسمية في السلطة . وأخيرا فان علاقات الحركة الخارجية ، وخاصة مع ايران ، لن تسمح لها بالمشاركة في السلطة الفلسطينية .

هناك أخيرا موقف بقايا الفصائل المعارضة في الخارج . ان معظم هذه الفصائل لا تملك قاعدة جماهيرية في الارض المحتلة ، ولذلك فان السلطة الفلسطينية لن تعير مواقف هذه الفصائل المعارضة الموجودة في دمشق الكثير من الاهتمام ، ويمكن أن نتحدث عن هذا الموضوع في النقاش ان شئتم .

Digitized by Birzeit University Library

وفي الختام ، أعتقد أن هناك امكانية واقعية لاقامة شراكة بين القوى المعارضة والمؤيدة ، ولكن ذلك يتطلب وجود قناعة لدى المعارضة بجدية موقف السلطة ، فاذا ما اقتنعت اطراف المعارضة اليوم ، بما في ذلك حماس ، والجبهتين الشعبية والديموقراطية بأن السلطه معنية فعلا باقامة شراكة سياسية ، أعتقد أن ذلك سيزيل الكثير من المخاوف والاعتراضات من قبل المعارضة ، وستقبل بمبدأ الشراكة ولكن بالطبع ضمن شروط .

ان فصائل المعارضة هي حركات سياسية وليست حركات عقيدية وأيدولوجية مطلقة بما في ذلك حركة حماس . فاذا كانت المعارضة تتكون من حركات سياسية ، فالحركات السياسية بطبعها تراعي معايير الربح والخسارة ومستعدة للدخول في مساومات . واعتقد أن جميع الفصائل الفلسطينية المعارضة دون استثناء دخلت في مرحلة أو أخرى في مساومات مع السلطة الفلسطينية أو مع اطراف أخرى غير فلسطينية .

ان هذه الحركات السياسية ، ولأنها حركات سياسية ، لا تستطيع أن تعيش على هامش المجتمع ولا تستطيع أن تتجاهل الشارع الفسطيني الذي تسعى الى استقطابه وكسب تأييده . لكن الخشية الحقيقية من وجهة نظري في الوقت الحاضر على الاقل ، تكمن في أن السلطة الفلسطينية كما أشرت في مداخلتي قد لا تكون معنية باشراك المعارضة بالشروط التي ترضي هذه المعارضة ، لان من شأن ذلك تقييد حرية السلطة في الحركة واتخاذ القرارات . وقد تتعامل السلطة مع المعارضة بطريقة فوقية وسلطوية . لكن السلطة الفلسطينية ستكون في وضع أفضل بكثير في المستقبل ان هي بذلت جهدا لاشراك المعارضة ، ويجب أن لا يسيطر الغرور على السلطة الفلسطينية بحيث تفكر أن بامكانها أن تستثني المعارضة السياسية ، لأن ذلك سيؤدي الى خلق المزيد من المشاكل في المستقبل . ومن الاجدى للسلطة الفلسطينية أن تؤسس شرعيتها وقوتها على تحالف فلسطيني بدلا من الدعم الخارجي المرهون بمواقف سياسية معينة . لان من الاجدى أن

Digitized by Birzeit University Library

تسعى السلطة الفلسطينية الى مقابلة المعارضة الفلسطينية في وسط الطريق لان ذلك يوفر ضمانة أكبر للشرعية والاستقرار السياسي الداخلي .

Digitized by Birzeit University Library

"الأثار القانونية للاتفاق"

مداخلة المحامي رجا شحادة : رجل قانون وكاتب ، والمستشار القانوني السابق للوفد الفلسطيني :-

مساهمتي في هذا اليوم الدراسي تتعلق بالناحية القانونية للاتفاق ولو كان الامر خلاف ذلك لكان لدي ما أقوله في السلبيات والايجابيات ، لسوء الحظ فالموضوع بالنسبة للقانون وآثاره بالنسبة للاتفاقية تفوق فيه السلبيات عن الايجابيات ، والورقة التي سأقدمها أرجو اعتبارها ورقة نقدية قانونية والنظر اليها من هذا المنظور وليس من منظور غيره .

برأيي وكمقدمة بسيطة للموضوع الذي سأطرحه ، أرجو أن أؤكد أن الخطاب القانوني في الاوساط الفلسطينية وخصوصا الاوساط القيادية ضعيف ان لم يكن مفقودا ، وهذا يؤسف له كثيرا ، خصوصا بالنظر الى طبيعة العدو وبالنظر أيضا الى طبيعة الخطاب السياسي العالمي الذي يستند في كثير من الاحيان الى الخطاب القانوني والحجة القانونية . وجزء من هذه المشكلة هي النظرة العامة في مجتمعنا المحلي الى القانون والتي تنظر الى القانون بشكل جامد ، معتبرة أن القانون هو مجرد مبادىء ، وأنه يعبر عن المطلق وعن الصحيح أو الغلط ، بينما المفروض أن ينظر الى القانون ، كأداة ووسيلة يمكنها أن تلعب دورا ايجابيا وتتطور وتتغير حسب الاحتياجات .

أما النقطة الثانية العامة التي أرغب في أبدائها فهي - برأيي - أن الاستراتيجية السياسية الاسرائيلية كانت منذ البداية تحاول أن تتجنب النواحي القانونية ، والسبب في ذلك بسيط جدا وهو أن الموقف القانوني الفلسطيني موقف قوي ، فبالتالي حاول الجانب الاسرائيلي أن يبني استراتيجيته في المباحثات على تجاهل الناحية القانونية ، وحصل ذلك بالاساس من خلال التفريق بين المرحلة الانتقالية وبين المرحلة النهائية ، وذلك عند اقرار مرجعية التفاوض في مؤتمر مدريد المنعقد في أكتوبر ١٩٩١ . وأن هذا التفريق بين

Digitized by Birzeit University Library

المرحلتين يؤدي أيضا الى صعوبة في معالجة الآثار القانونية للاتفاق ، وذلك لأن جميع ما يمكن أن يقال من اعتراضات بالنسبة للمرحلة الاولى يمكن أن يجاب عليه أنه سيعالج في المرحلة الثانية .

فالمادة الاولى التي تتحدث عن هدف المفاوضات جاء فيها أن الهدف هو اقامة سلطة لفترة انتقالية تؤدي الى تسوية دائمة تستند الى القرار ٢٤٢ ، ٣٣٨ . فاذاً ، توجد مرحلة انتقالية ومرحلة دائمة ، والاولى ستؤدي الى الثانية . هذا الربط مهم جدا ، لذلك فان أي اعتراض قانوني بالنسبة لما يتم اقراره في المرحلة الاولى يمكن أن يجاب عليه أن الموضوع مرجأ للمرحلة الثانية . فالجوهر في الاعلان هو عن الترتيبات المرحلية ، وبما أن الموضوع هو ترتيبات مرحلية ، لذا يجب أن نعود الى الماضي وأن تستذكر أن سياسة الاحتلال كانت مبنية على الاستيطان ، وأن جميع ما حدث من تغييرات ادارية وقانونية بعد سنة ١٩٧٨ كان بعد أخذ اتفاقية كامب ديفيد بالاعتبار . فمع أن سياسة الاستيطان بدأت منذ عام ١٩٦٨ الا أن الفصل الاداري والقانوني بين المستوطنات والتجمعات السكانية العربية قطعت شوطا بعد ابرام اتفاقية كامب ديفيد ، فمنذ سنة ١٩٧٨ حتى بدء المفاوضات مع الفلسطينيين سنة ١٩٩١ كان لاسرائيل المتسع من الوقت لتوفق بين تعهداتها بموجب كامب ديفيد ومطامعها التوسعية ، وبرأيي فان هذه الترتيبات كانت الركيزة التي اعتمدتها اسرائيل كأساس لموقفها التفاوضي منذ اللحظة الاولى للمفاوضات ، ابتداءا من مدريد ومرورا في واشنطن وانتهاءا في اوسلو .

سأطرح هنا سؤالين : وسأحاول الاجابة عليهما . السؤال الاول هو : هل حافظ اعلان المبادىء على مكاسب اسرائيل بالنسبة للمستعمرات وكيف حدث ذلك ؟ . والسؤال الثاني : هل يمكن تبرير استمرار الصراع ضد المستوطنات الاسرائيلية خلال الفترة الانتقالية بالاستناد الى اعلان المبادىء ؟ .

Digitized by Birzeit University Library

سأبدأ بالاجابة على السؤال الاول : لا يكفي دراسة اعلان المبادىء بدون التطرق الى "المحضر المتفق عليه" والذي تم التوقيع عليه من قبل الطرفين ، ويلاحظ **أولا :** أنه في متن الاعلان لا يوجد ذكر للمستعمرات في المادة المتعلقة بالولاية وهي المادة الرابعة ، أما في "المحضر المتفق عليه" فان المستعمرات مستثناه صراحة من الولاية . **ثانيا :** ورد في المادة الرابعة المتعلقة بالولاية أن الطرفين يعتبران أن الضفة الغربية وقطاع غزة وحدة ترابية واحدة ، الا أنه "في المحضر المتفق عليه" وخشية أن يفسر هذا البند على أن الولاية تشمل المستعمرات ورد ما يلي :-

" ولاية المجلس ستمتد على ارض ضفة الغربية وقطاع غزة (لاحظ أن "أل" التعريف سقطت من النص الانجليزي الرسمي) باستثناء تلك المسائل التي سيتم التفاوض عليها في مفاوضات الوضع الدائم وهي القدس ، المستوطنات ... الخ " ، اذاً الاستثناء صريح في "المحضر المتفق عليه" ، **ثالثا :** استثناء المستعمرات لم يقتصر على الولاية وانما تعدى ذلك الى موضوع ممارسة السلطات التي تم نقلها الى الفلسطينيين بموجب المادة ٦ (٢) وقد أكدت على ذلك المادة ٤ (٢) من "المحضر المتفق عليه" التي جاء فيها : " ستسري ولاية المجلس فيما يخص الصلاحيات والمسؤوليات والمجالات والسلطات المنقولة اليه المتفق عليها " ، **رابعا :** السلطات التي لم يتم نقلها يعني السلطات المتبقية "residual powers " تبقى في أيدي السلطات الاسرائيلية كما هو واضح من المادة ٧ (٥) ومن "المحضر المتفق عليه" ، والتي تنص على ما يلي : " بعد تنصيب المجلس سيتم حل الادارة المدنية وانسحاب الحكومة العسكرية الاسرائيلية " . أما "المحضر المتفق عليه" فقد ورد فيه أن " انسحاب الحكومة العسكرية لن يحول دون ممارسة اسرائيل للصلاحيات والمسؤوليات غير المنقولة الى المجلس " . ان الاثار المترتبة على هذا البند كبيرة جدا ، فحتى تاريخ اتفاق اوسلو كانت المستعمرات ضمن المنطقة المحتلة وكانت نظريا وقانونيا تابعة للسلطة العسكرية المسؤولة عن هذه المنطقة المحتلة ، أي أنه لم يتم ضمها الى اسرائيل . أما بعد الاتفاق فقد اصبحت تحت سيطرة اسرائيل مما يعني أنها ضمت بشكل فعلي الى اسرائيل ، ويجب الملاحظة هنا أن ما ورد في المادة ٧ (٥)

Digitized by Birzeit University Library

يتناقض مع ما ورد في الفقرة ٤ من أنه " يتفق الطرفان على أن لا تجحف أو تحل اتفاقيات المرحلة الانتقالية بنتيجة مفاوضات الوضع الدائم " .

كان هذا بالنسبة للسؤال الاول ، أما بالنسبة للسؤال الثاني المطروح وهو : هل يمكن تبرير الصراع القانوني ضد المستعمرات الاسرائيلية ، خلال الفترة الانتقالية بالاستناد الى اعلان المبادىء ؟ أي هل يجعل اعلان المبادئ استمرار الصراع القانوني غير ممكن ؟ جوابي على هذا السؤال هو بالسلب ، وأستند في ذلك على التبريرات التالية : -

١- في المقدمة لاعلان المبادىء ورد أن الطرفين يتفقان أن الوقت قد حان :
   أ- للاعتراف بحقوقهما المشروعة السياسية والمتبادلة .
   ب- تحقيق تسوية سلمية عادلة دائمة وشاملة من خلال العملية السياسية المتفق عليها .

٢- لتحقيق ذلك ، ولتحقيق الاعتراف بالحقوق ...الخ اتفق الطرفان على البنود الواردة في الاعلان ، وهذه تحتوي على الاهداف المباشرة المذكورة في المادة الاولى تحت بند " هدف المفاوضات " وهي اقامة " سلطة حكومية ذاتية انتقالية ... " وهدف غير مباشر وهو تسوية دائمة على أساس قراري مجلس الامن ٢٤٢ و ٣٣٨ . صحيح أن لاسرائيل قراءتها الخاصة بالنسبة لقرار مجلس الامن ٢٤٢ وهذا يجب أن نتذكره دائما ، الا أن لب القرار غير القابل للتأويل يستند الى مبدأ مهم جدا ومقبول عالميا وهو عدم جواز الحصول على الارض بالقوة . وبالنسبة لجميع دول العالم باستثناء اسرائيل فقد حصلت اسرائيل على الاراضي الفلسطينية بعد عام ١٩٦٧ باستعمال القوة ، كذلك فقد ورد في المادة الاولى أنه من المفهوم أن الترتيبات الانتقالية هي جزء لا يتجزأ من عملية السلام بمجملها ، وأن المفاوضات حول الوضع الدائم ستؤدي الى تطبيق قراري مجلس الامن ٢٤٢ ، ٣٣٨ ، فالسؤال هنا هو : كيف يمكن للترتيبات المتفق عليها للمرحلة الانتقالية

Digitized by Birzeit University Library

والمستندة على ترك المكاسب الاسرائيلية الناجمة عن احتلال الارض بالقوة في أيدي اسرائيل ، كيف لها أن تؤدي الى وضع دائم يستند الى قرار يمنع السيطرة على الارض بالقوة ؟ ، وكيف يمكن تحت هذه الظروف للوضع الدائم أن يكون مستندا الى الاعتراف بالحقوق للشعب الفلسطيني السياسية والتي تحقيقها يعتبر من الاهداف المنصوص عليها في مقدمة الاتفاقية ؟ .

قبل البدء في معالجة هذه الاسئلة لا بد من الاشارة الى أنه لم يرد في أي مكان من الاتفاقية تعريف لمصطلح " مستعمرة " أو " مستوطنة " ، فهل المعني هنا الأماكن التي يقطنها حاليا الاسرائيليون اليهود ؟ أم انها تشمل المناطق الداخلة ضمن صلاحيات المجالس المحلية والاقليمية اليهودية ؟. ومما يجب ملاحظته أن المجالس الاقليمية مثلا تضم مناطق شاسعة جدا تشمل أيضا المناطق الفلسطينية ، فمثلا بالاضافة الى الاراضي التي تم السيطرة عليها من قبل اسرائيل بشتى الطرق ونقلها الى المستوطنات ، هناك مساحات شاسعة تم تنظيم استعمالها بحيث أصبحت لصالح المستعمرات في المستقبل القريب والبعيد ، فهل يعني مصطلح " مستوطنة " أو " مستعمرة " جميع هذه المساحات ؟ ان الجواب على ذلك غير واضح وغير مذكور في الاتفاقية .

لا بد من الاشارة هنا الى التقييد الوارد في اعلان المبادىء بالنسبة للسلطة التشريعية للسلطة ، فالتشريع وصلاحية التشريع تقتصر على الصلاحيات المنقولة مثل التعليم والصحة والشؤون الاجتماعية والسياحة ، وبما أن مخططات التنظيم هي بمثابة قانون فان صلاحية اصدار تشاريع بشأنها لن تنقل الى الفلسطينيين كذلك ، وبما أنه بموجب المادة ٩ (٢) "يراجع الطرفان بشكل مشترك القوانين والاوامر العسكرية السارية المفعول في المجالات المتبقية " ، فان مراجعة مخططات التنظيم لا يتم مراجعتها بالاشتراك مع الجانب الاسرائيلي . وهنا من المفيد أن نستذكر المغالطات القانونية التي اقترفتها اسرائيل خلال فترة الاحتلال والتي يمكن مراجعتها تحت ثلاثة أبواب :-

Digitized by Birzeit University Library

١- ممارسة سلطات تشريعية من قبل قائد المنطقة تتعدى السلطات التشريعية الممكنة للسلطة المحتلة حسب أنظمة لاهاي واتفاقية جنيف الرابعة .

٢- اعتبار السكان اليهود في المستعمرات من السكان المحليين لاغراض القانون الاردني وذلك بموجب قرار محكمة العدل العليا باسرائيل الذي اعتبر فيه المستوطنين كسكان محليين وكان هذا القرار مهماً وأساسياً جدا كما كان له أثر كبير خصوصا بموضوع تنظيم استعمال الاراضي .

٣- خلق واقع اداري جديد بحيث أصبحت الصلاحية بالنسبة للامور الحياتية الفلسطينية بأيدي المستوطنين ، ومثال على ذلك أيضا ، موضوع التنظيم ، فالمسؤول عن التنظيم كان من المستوطنين أنفسهم ، وهذا أدى بالنسبة للتنظيم وغيره من المواضيع من تمكين المستوطنات من تحقيق تقدم سريع بينما وضعت التجمعات الفلسطينية تحت قيود مجحفة حددت من امكانيتهم على التطور .

السؤال هنا هو : هل يجوز أن تبقى هذه المكاسب بعد اعلان المبادئ دون مقاومة قانونية ؟ اذا كان الجواب بالنفي ، فهذا يعني أن اطول احتلال بالعصر الحديث والاحتلال الذي تم تدوين جميع مراحله من قبل مؤسسات عديدة ولاقى اهتماما اعلاميا لا مثيل له ، هذا الاحتلال استطاع أن يحصل على مكاسب خلافا للقانون الدولي دون أي معارضة قانونية من قبل باقي دول العالم ، ولكن مع قبول الممثل للشعب الفلسطيني باعلان المبادىء ، ماذا نستطيع أن نطلب من الهيئات العالمية التي ساندت الشعب الفلسطيني تاريخيا ؟ .

Digitized by Birzeit University Library

اقترح بعض الاقتراحات : -

١- يجب الاصرار على تطبيق معاهدة جنيف الرابعة ، وذلك للتأكيد أن مصدر السلطة الفلسطينية هي ليست دولة اسرائيل والحكم العسكري ، وأن المنطقة لا زالت تعتبر منطقة محتلة بما في ذلك المستعمرات .

٢- الوضع الحالي يتصف بعدم المساواة حيث أن الجزء الاكبر من الاراضي تحت سيطرة المستعمرات اليهودية وقد تم هذا التوزيع من خلال ادعاءات من قبل السلطة العسكرية أن هذه الاراضي بمعظمها أراضي دولة . كما تم اصدار الامر العسكري ٢٩١ الذي أبطل عملية تسجيل الاراضي التي كانت مستمرة منذ عام ١٩٢٩ في فلسطين .

والمقترح هنا هو التدخل لالغاء الامر العسكري ٢٩١ ، والاستمرار في عملية تسجيل الاراضي و/أو تشكيل هيئة دولية تقوم بالنظر في الادعاءات المختلفة بشأن ملكية الاراضي ، ومثل هذه الهيئة يمكن ايضا أن تنظر في موضوع المخططات التنظيمية والتي بشكلها الحالي تؤدي الى التمييز في موضوع استعمال الاراضي .

هذه الاقتراحات تستلزم نوعا من التدخل المباشر وهناك أيضا اشكال من التدخل أقل مباشرة ويمكن اعطاء أمثلة عديدة عنها وسأعطي بعضها :-

١- تجهز اسرائيل نفسها لابرام اتفاقيات مع اوروبا تتعلق بالتجارة والتصدير ، وكما حدث في الماضي عندما ربطت السوق الاوروبية المشتركة موافقتها على هذه الاتفاقيات مع عدم خرق اسرائيل للحقوق الانسانية الفلسطينية ، علينا أن نطالب بربط هذه المعاهدات الثنائية بين السوق الاوروبية واسرائيل مع موافقة اسرائيل على ابداء المرونة في الموافقة على اعطاء الفلسطينيين الصلاحيات ، التي تمكننا في المستقبل من التوصل الى تحقيق حقوقنا المشروعة وخصوصا في الفترة الانتقالية .

Digitized by Birzeit University Library

ولكن من المؤسف أنه حتى اليوم لا يوجد حسب اطلاعي موقف فلسطيني واضح للتوجه الى العالم بطلبات محددة ، واستراتيجيات واضحة لتحسين فرص الشعب الفلسطيني في تحقيق حقوقه المشروعة ضمن التغييرات القانونية والسياسية التي حصلت بعد التوقيع على اعلان المبادىء في اوسلو .

Digitized by Birzeit University Library

"الآثار الثقافية للاتفاق"

مداخلة د. أحمد حرب : أستاذ الأدب الانجليزي والمقارن في جامعة بيرزيت

عند دراسة الآثار الثقافية لاتفاق اعلان المبادىء الفلسطيني-الاسرائيلي لا بد من الاشارة الى احتراز مهم يجب أن يأخذه الدارس بعين الاعتبار وهو أن هذه الدراسة ، أوأي دراسة من هذا النوع ، هي دراسة افتراضية تعتمد على مؤشرات واحتمالات قد يثيرها الواقع الحاضر ، وعلى تفسيرات لنصوص وردت في صيغة الاتفاق والتي لا تزال موضع تفاوض بين طرفي الصراع . كما أن الآثار الثقافية للاتفاق ، سواء كانت سلبية أم ايجابية ، سوف تتوقف الى حد كبير على نوعية السلطة الفلسطينية القادمة التي ستتولى قيادة الحكم الذاتي أو الكيان الفلسطيني الوليد ، وكيف ستنظر هذه السلطة الى مسألة السلام مع اسرائيل : هل ستعتبر السلام مع اسرائيل أمرا تكتيكيا أم وضعا استراتيجيا ؟ ان كل واحد من هذين الاعتبارين يتطلب موقفا مختلفا من السلطة تجاه الثقافة الوطنية الفلسطينية .

وأود أن اشير أيضا الى أنني عندما استعمل كلمة "الثقافة" فانما استعملها كمفهوم فضفاض وان كنت في بعض الأحيان ، كما سنرى لاحقا ، أقصره على النتاج الادبي والثقافي الكتابي والابداعات بشكل خاص . أي أن المفهوم العام للثقافة يشمل مكونات البنية الفوقية للمجتمع التي تتضمن المؤسسات التعليمية والاجتماعية والدينية والسياسية والتربوية وما الى ذلك .

لم يتحدث اتفاق اعلان المبادىء عن "الثقافة" الا في المادة السادسة الخاصة "بالنقل التمهيدي للصلاحيات والمسؤوليات" حيث ينص البند الثاني من المادة المذكورة على ما يلي : "مباشرة بعد دخول اعلان المبادىء هذا حيز التنفيذ والانسحاب من قطاع غزة ومنطقة أريحا ، وبقصد النهوض بالتنمية الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع

Digitized by Birzeit University Library

غزة ، سيتم نقل السلطة للفلسطينيين في المجالات التالية : التعليم والثقافة والصحة ، والشؤون الاجتماعية والضرائب المباشرة والسياحة ، سيشرع الجانب الفلسطيني ببناء قوة الشرطة الفلسطينية ، كما هو متفق ، والى أن يتم تنصيب المجلس . يمكن للطرفين ان يتفاوضا على نقل الصلاحيات ومسؤوليات اضافية حسبما يتفق عليه" .

وفي البند "ب" من "المحضر المتفق عليه لاعلان المبادىء حول ترتيبات الحكم الذاتي الانتقالية " يرد شرح للمادة السادسة . والنقطتان ذات العلاقة تحت هذا البند هما "١" و"٤" :

١- "يقوم الجانب الفلسطيني بابلاغ الجانب الاسرائيلي بأسماء الفلسطينيين المفوضين الذين سيتولون الصلاحيات والسلطات والمسؤوليات التي ستنتقل الى الفلسطينيين وفقا لاعلان المبادىء في المجالات التالية : التعليم والثقافة ، الصحة ، الشؤون لاجتماعي ، الضرائب المباشرة ، السياحة ، وأية سلطات أخرى متفق عليها" .

٤- "فور تنفيذ اعلان المبادىء سيباشر الوفدان الاسرائيلي والفلسطيني على الفور مفاوضات حول خطة مفصلة لنقل السلطة على المناصب السابقة وفقا للتفاهمات المذكورة أعلاه" .

ما هي التبعات الثقافية التي قد تترتب على النص المذكور ؟

أولا : يأتي الحديث عن الثقافة في سياق نقل السلطة للفلسطينيين والذي يأتي بدوره في سياق تفاوضي مما يعطي للطرف اللآخر (الاسرائيلي) صلاحية أو امكانية التدخل والتأثير ، وبناءا عليه قد تدعي اسرائيل الحق لنفسها بالتدخل - مثلا - بالمناهج المدرسية خاصة تلك المتعلقة بالجغرافيا والتاريخ والأدب الوطني على أساس أن المناهج يجب ألا تكون تحريضية ويجب أن تتساوق مع مفهوم السلام والتعايش . ويوجد أكثر من مؤشر بأن هذا الأمر هو في بؤرة اهتمام التفكير الاسرائيلي الاستراتيجي والتفكير الأمريكي ويلاقي تجاوبا ما من الجانب الفلسطيني الذي وقع على الاتفاق. ومما له دلالته في هذا السياق أن "مارتن اندك" ، مسؤول الشرق الأوسط في مجلس الامن القومي الامريكي والمعروف بقربه من المفاوضات

مكتبة جامعة بيرزيت الرئيسية
Digitized by Birzeit University Library

المباشرة بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية ، قد رفع مؤخرا توصية الى ادارة الرئيس كلينتون يقترح فيها تشكيل لجنة من الخبراء والاختصاصيين تكون مهمتها دراسة السبل الكفيلة بتغيير المناهج الدراسية في العالم العربي بما يتناسب مع استحقاقات عملية السلام . وفي هذا السياق لا بد وأن اذكر ما قاله كاتب اسرائيلي معروف بتأييده لعملية السلام : "لا مانع على الاطلاق من قيام دولة فلسطينية ، ولكن ما يهمني هو أن يعلم الفلسطينيون ابناءهم في المدارس بأن دولة أسرائيل تحدهم من الغرب" .

ثانيا : يتم الحديث عن "الثقافة" في الاتفاق من وجهة نظر فنية أو ميكانيكية محض جنبا الى جنب مع المسائل الأخرى مثل الضرائب والشرطة والتنمية الاقتصادية . أي أن اعلان المبادىء يتكلم عن "الثقافة" خارج أي سياق ثقافي فلسطيني محدد أو اطار هوية ثقافية وطنية مميزة . وهذا في تصوري انتقاص بالاعتراف بالشعب الفلسطيني وهويته الثقافية .

ثالثا : يتم الحديث عن "الثقافة" وسط التركيز على برامج التنمية وما يسميه اعلان المبادىء "الاستقرار الاقتصادي الذي يشمل اقامة صندوق طوارىء لتشجيع الاستثمار الاجنبي والدعم المالي والاقتصادي" . وبالرجوع الى النص نلاحظ أن الاتفاق يتعامل مع الثقافة كوسيلة من أجل التنمية الاقتصادية : "وبقصد النهوض بالتنمية الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة سيتم نقل السلطة للفلسطينيين في المجالات التالية : التعليم والثقافة ، والصحة ، والشؤون الاجتماعية ..." وليس العكس ، بمعنى أن المتضمن هنا أن التنمية الاقتصادية السليمة هي التي تتم ضمن الاطر الثقافية المعروفة للمجتمع . وغني عن القول أن "التنمية" كمفهوم حديث دارج استعماله في اوساطنا هذه الأيام مرتبط تاريخيا وثقافيا بتطور الرأسمالية وسيطرتها على العالم وبطموح شعوب العالم الثالث الى تحسين أحوالها . والتنمية الاقتصادية اذا لم تكن امتدادا طبيعيا للنضال الوطني من أجل

Digitized by Birzeit University Library

الاستقلال السياسي واذا لم تكن تنمية مستقلة بمعنى الاعتماد على الذات في مواجهة الاعتماد على المعونات والقروض والاستثمارات الاجنبية وفي مواجهة انشطار الاقتصاد والمجتمع الى شطر حديث مرتبط عضويا بالشركات والاستثمارات الاجنبية وشطر "تقليدي" أو متخلف كما سينظر اليه ، فانه لا يمكن أن تتم دون أثر ثقافي واجتماعي وحضاري بغض النظر عن حكمنا القيمي على ذلك الأثر .

وغالبا ما يكون لهذا النوع من التنمية الاقتصادية آثار ثقافية واجتماعية وحضارية سلبية . سوف تقود الى تشوهات في البنى الاجتماعية تعكس نفسها في صورة اختلال في انظمة القيم وفي استعمال الفروق بين الطبقات والطوائف . سوف يتطور عندنا وضع نواجه فيه أغلبية مهمشة ، وسوف تتعمق التبعية الاقتصادية . ولا يخفى أن التبعية الاقتصادية التي تتأتى عن هذا النوع من التنمية سوف تطرح بالضرورة طبيعة العلاقة الجدلية بين التنمية وبين متطلبات الحفاظ على الهوية الثقافية . سوف يتقمص البعض منا الثقافة الرأسمالية الغربية ، وسوف تطرح بحدة قضية تطويع الثقافة التنموية الغربية ضمن الاطر الثقافية الفلسطينية . وسوف تشكل هذه المواضيع الخطاب الثقافي الفلسطيني وربما العربي لفترة غير قصيرة .

وفي ضوء ازدياد الفوارق الاقتصادية والاجتماعية ، سوف تطرح اشكالية الدين نفسها بقوة أكثر في تطور الثقافة الفلسطينية بشكل قد تبرز معه الطائفية . سوف يلصق مفهوم التطور بالمسيحية ومفهوم المحافظة على التراث بالاسلام . وبما أن الاقلية المسيحية أكثر تقبلا للثقافة الغربية وبشكل عام تعيش في وضع اقتصادي أفضل ، فسوف ينظر اليها على أنها أكثر تأييدا لمشاريع التنمية وأوسع مشاركة فيها وأكثر استفادة منها . ومع تفكك أو ضعف الهوية الثقافية الوطنية (وهي النقطة التي سأبحثها لاحقا) الأمر الذي قد يترتب في المستقبل نتيجة لتطبيق الاتفاق ، فربما يصبح الانتماء الى الدين ، مسيحي أو اسلامي ، سابقا على الانتماء الى الهوية الوطنية .

Digitized by Birzeit University Library

السلطة أو الجهة الفلسطينية التي لها مصلحة سياسية واقتصادية في عملية التطبيع السياسي والاقتصادي سوف تشجع بل وتعمل على تسريع وتأثر التطبيع الثقافي لكي تبرهن على تكاملية عملية السلام . ولا أخفيكم سرا أنه حتى على صعيد الثقافة الابداعية تجري منذ مدة لقاءات شبه منتظمة بين كتاب اسرائيليين وفلسطينيين معروفين وبتأييد من الجهات الاسرائيلية والفلسطينية المؤيدة لعملية السلام ، وقد دعيت شخصيا الى بعض هذه اللقاءات واعلم انها سوف تسفر في المدى القريب عن خطوات عملية على طريق التقارب الثقافي الفلسطيني-الاسرائيلي ، مثل انشاء مركز ثقافي اسرائيلي-فلسطيني مشترك ، ونشر نصوص مشتركة بلغات اجنبية لكتاب فلسطينيين واسرائيليين . ويقوم كتاب فلسطينيون داخل اسرائيل بدور فعال في هذا المجال تحت شعار "كتاب من أجل السلام" وسوف يتم في المستقبل القريب لقاء في مدينة القدس بين كتاب فلسطينيين من الداخل وكتاب فلسطينيين من الأرض المحتلة وكتاب يهود . ومما له دلالته ، هنا افتتاح رئيس منظمة التحرير الفلسطينية وشمعون بيرس وزير خارجية اسرائيل للقاء الثقافي العربي-الاسرائيلي الذي اقيم في غرناطة /اسبانيا في الذكرى السنوية السادسة للانتفاضة . والذي تابع الخلافات حول اصدار بيان ختامي مشترك والمصطلحات التي كان يجب أن يتضمنها البيان ، حيث اقترح المندوب الاسرائيلي استبدال اسم "فلسطين" في سياقه الثقافي باسم منظمة التحرير الفلسطينية تمشيا مع روح الاتفاق ، لا بد وأنه قد لاحظ محاولة اسرائيلية لاستبدال مفهوم "الوطن الثقافي" بمفهوم المنظمة الفلسطينية التي وقعت الاتفاق . ولا شك أن الفرق في المضامين الثقافية لاستعمال أي من الاسمين هو هائل جدا .

الا أن الآثار أو التبعات الثقافية لاتفاق اعلان المبادىء لا تتوقف على ما ذكر صراحة أو لم يذكر في بنود الاتفاق بشأن الثقافة . ان مجرد التوقيع على اتفاق مع اسرائيل مهما كانت شروطه ومهما كان السقف السياسي الذي نأمل أن نصل اليه من خلاله ، يضعنا في مواجهة حادة مع ذاتنا الثقافية الوطنية سواء على صعيد افراد عاديين أو كتاب ومثقفين أو حتى على صعيد سلطة سياسية في طور التكوين . لقد وضعنا

Digitized by Birzeit University Library

الاتفاق الفلسطيني-الاسرائيلي في موضع يفرض علينا أن نفحص وعينا الثقافي التاريخي ، سواء كان من أجل المعارضة أو التأييد ، مقابل ادراكنا وتوجهنا السياسي . وما نسمعه من اسئلة تتردد كل يوم في اوساطنا : كيف سنعلم التاريخ الفلسطيني ؟ كيف سنعلم جغرافية فلسطين ؟ كيف سنعلم أدب المقاومة الفلسطيني ؟ كيف ستعلم التراث الفلسطيني ونحافظ عليه وننقله للاجيال القادمة ؟ كل هذه الاسئلة ما هي الا في الحقيقة مظاهر لأزمة خطيرة في هويتنا الثقافية الوطنية وكأننا بوعي أو بغير وعي نحاول اعادة صياغة مقدمات تلك الهوية .

عندما استعمل تعبير "الثقافية الوطنية" فانني انطلق من مقولة مهمة تستعمل للتمييز بين الثقافة والعلم وهي ان "الثقافة لها وطن ولكن العلم لا وطن له" . وبغض النظر عن الجدلية الفلسفية للعلاقة بين الثقافة والعلم ، الا أن هذه المقولة تخدم فهمي للثقافة الوطنية الفلسطينية وتحليلي لأهم مكوناتها . فالثقافة الفلسطينية بشكل عام هي ثقافة عربية اسلامية في جوهرها ، ولم ترتبط بجغرافية الوطن وبكيانية الوطن وبمدلول الوطن وبفلسطينية الوطن الا نتيجة للتحدي الصهيوني بأبعاده ومضامينه الثقافية والسياسية ، والذي نافسها بشكل حاد وعنيف لاحتلال هذا الوطن . بمعنى آخر ان الهوية الثقافية للفلسطينيين قد تجذرت بمفهوم الوطن وأن القضية الوطنية الفلسطينية هي التي شكلت جوهر وملامح الهوية الثقافية التي اعتمدت على أن فلسطين الوطن هي وطن الثقافة الفلسطينية . وقد كان لهذا العامل - تاريخيا - الدور الرئيسي في الحفاظ على وحدة الثقافة الفلسطينية وهويتها على الرغم من التمزق السياسي والاجتماعي الذي حل بالشعب الفلسطيني اثر نكبة عام ١٩٤٨ . وعندما وضع الميثاق الوطني الفلسطيني عام ١٩٤٦ ولم يكن مناص أمام واضعيه الا التأكيد على وحدة الوطن كأساس لوحدة الهوية الثقافية للفلسطينيين الذين كانوا يعيشون تحت الادارة المصرية في قطاع غزة والفلسطينيين تحت الحكم الاردني في الضفة الغربية والفلسطينيين تحت الحكم الاسرائيلي والفلسطينيين في مناطق الشتات تحت أنظمة حكم عربية وأجنبية مختلفة .

Digitized by Birzeit University Library

ولقد تجذرت الهوية الثقافية الوطنية الفلسطينية بمفهوم الوطن لدرجة أصبح الوطن موطنا لجماليات ثقافتنا الابداعية ومصدر الهامها و"حجر الكيمياء" الذي تتحول بلمسه وتفاعلاته كل رموز الأدب . ففي ثقافتنا الابداعية نجد أن الام هي الوطن ، والحبيبة هي الوطن ، والعشيقة هي الوطن ، والعاهرة هي الوطن ، والطائر هو الوطن ، والقمر هو الوطن ، والشمس هي الوطن ، والزيتونة هي الوطن ، والنهرهو الوطن ، والبحر هو الوطن ، والحجر هو الوطن ، والكلام هو الوطن . ولعل ما يقوله الشاعر محمود درويش في قصيدة معروفة خير مثال على عمق هذا التجذر :

"ولي قمر في اقاصي الكلام ورزق الطيور وزيتونة خالدة
مررت على الأرض قبل مرور السيوف على جسد حولوه الى مائدة
أنا من هناك اعيد السماء الى امها حين تبكي السماء على امها
وابكي لتعزفني غيمة عائدة
تعلمت كل كلام يليق بمحكمة الدم كي أكسر القاعدة
تعلمت كل الكلام وفككته حتى اركب مفردة واحدة
هي : الوطن"

من هنا فان التوقيع الفلسطيني على اتفاق اعلان المبادىء هو ، شئنا أم أبينا ، أيدنا أم عارضنا ، هو توقيع على تفكيك الوطن ، الذي فكك الشاعر كل الكلام العابر والغابر والداثر والناثر والثائر ليركب مفردته . وتفكيك الوطن هو تفكيك للهوية الثقافية الوطنية ، وهذا في نظري هو أكبر بل وأخطر أثر للاتفاق على الثقافة الفلسطينية . الذي يحدث عندما لا يقدر المركز (الوطن) على شد الاشياء الى بعضها هو أن مكونات الهوية الثقافية الوطنية سوف تسبح فرادى بعيدا عن نقطة الجاذبية في خضم الواقع السياسي الجديد . سوف يترك هذا الاتفاق ، في حالة تطبيقه هويتنا الثقافية الوطنية كومة من حطام . سوف ينتهي الأمر بنا تدريجيا بأقلية عربية في اسرائيل ، بعرب فلسطينيين في مناطق الحكم الذاتي ، وبأردنيين أو مصريين أو سوريين أو لبنانيين أو أمريكيين من

Digitized by Birzeit University Library

منابت فلسطينية . ومع تفكك هوية الثقافة الوطنية سوف تبرز أهمية ثقافة العائلة أو الطائفة أو العشيرة أو الاقليم الجغرافي .

الا أن حجم خطر الاتفاق على الهوية الثقافية الوطنية يعتمد الى حد كبير على العامل الذاتي الفلسطيني في التعامل مع الاتفاق وعلى طبيعة السلطة الفلسطينية التي ستتولى شؤون الحكم بعد تطبيقه . هل ستكون هذه السلطة ديمقراطية أم لا ؟ كيف ستتعامل هذه السلطة مع الثقافة السياسية المعارضة للاتفاق ؟ وهل ستعتبر هذه السلطة الحل السياسي الذي توصلت اليه مع اسرائيل حلا تكتيكيا مرحليا أم حلا استراتيجيا دائما ؟ فاذا كانت السلطة الفلسطينية القادمة غير ديمقراطية ، فسوف تعتبر ما توصلت اليه من حل سياسي هو نهاية المطاف ، فان الوضع لن يبشر خيرا بالنسبة للثقافة الوطنية . فهذه السلطة نفسها سوف تكون عاملا من عوامل التجزئة الثقافية . سوف يقتصر مفهوم الثقافة الوطنية على رؤية السلطة الحاكمة وسوف يتشكل عندنا وضع نتكلم فيه عن ثقافة السلطة مقابل سلطة الثقافة كما هو الحال في البلدان العربية ودول العالم الثالث . سوف تتكىء هذه السلطة على الثقافة لتبرير نفسها وشرعيتها وسوف يكون مفهومها للثقافة الفلسطينية انتقائيا جدا لينسجم مع استحقاقات السلام الذي وقعت عليه . وليس من المستبعد والحالة هذه بأن يعاد النظر في مكونات التنشئة الثقافية والسياسية والتي تشمل مناهج التعليم وفلسفة التربية التي توجهها .

أما اذا كانت السلطة القادمة ديمقراطية ، سلطة تتعامل مع الثقافة السياسية المعارضة في اطار الفهم الاستراتيجي للثقافة الوطنية ، سلطة تتوجه الى جميع الفلسطينيين في جميع أماكن تواجدهم وتخاطبهم على أساس ما هو مشترك بينهم ، وهو ضرورة الحفاظ على الوطن وحراسته في أنفسهم ، فان كثيرا من المخاوف التي عبرت عنها سابقا بشأن تفكك الهوية الثقافية الوطنية سوف تزول . يجب أن يبقى واضحا لدينا نحن الفلسطينيين – من سلطة ومعارضة ومستقلين – أنه اذا لم يكن بوسعنا استرداد الوطن سياسيا فانه يمكننا الحفاظ عليه ثقافيا . وأول عمل يمكن أن نقوم به لتحقيق هذا

Digitized by Birzeit University Library

الهدف هو اعادة صياغة تعريف "من هو الفلسطيني" بناءا على اسس ثقافيـة وطنيـة شـاملة والقيام بعملية احصاء للفلسطينيين استنادا الى تلك الصيغة .

Digitized by Birzeit University Library

مناقشات الجلسة الثانية

أسئلة ، أجوبة ، مداخلات

Digitized by Birzeit University Library

مناقشات الجلسة الثانية :

- **د. حنا ناصر** :- أريد أن اعلق على ما قاله د. أحمد حرب حول المشكلة الثقافية ، وأنا اشاركه هذا التخوف الرهيب ، لكن دائما يجب أن نعرف أنه في يدنا سلاح ويجب أن لا نخشى من كل تلك الامور . سأعطي بعض الامثلة : في مصر ، رغم اتفاقية كامب ديفيد التي أبرمت منذ مدة طويلة ، الا أن التطبيع الثقافي لم يتم ، (لسبب من الاسباب) ، ربما بسبب موقف الشعب المصري نفسه . وهنا في الاراضي المحتلة ، في بداية الاشهر الماضية وجدنا عمليات مجادلة بموضوع التطبيع الثقافي لدرجة أن عدة مؤسسات اوروبية والتي ترغب أن تتعاون مع جامعة بيرزيت ، أرادت أن يتم التعاون ضمن اطار مشترك يجمع جامعة بيرزيت مع جامعة اسرائيلية أيضا . لكن نحن بطريقة بسيطة جدا وبدون أي اشكال ، ألغينا الطرف الثالث من هذه الاتفاقية ونجحنا بسهولة أن نجعل هذه الاتفاقية بين الاوروبيين وبيننا . ونحن نعرف أنه ربما يكون من ألاسهل أن نحصل على مبالغ أكثر وامكانيات أكثر اذا قبلنا التعاون ضمن اطار مشترك مع جامعة اسرائيلية ، ولكن نحن لم نقبل الا العلاقات الثقافية بيننا وبين هذه الدولة الاوروبية وألغينا الطرف الاسرائيلي فيها . النقطة التي اريد أن اشدد عليها أن الموضوع بيدنا ويجب أن نستعمل كل هذه الاسلحة .

أيضا هناك هجمة علينا من اليونسكو . قبل اسبوعين ، عقد مؤتمر تربوي هنا ، شارك فيه د. ابراهيم ابو لغد ، وأول الجمل التي استعملوها ، " أنه الآن بعد أن اصبح الاعداء ليسوا اعداء ، يجب أن يتغير الكتاب والمضمون السياسي " . أنا قلت بكلام بسيط : "الحقيقة لم يتغير شيء" . في كتبنا التاريخية ، يافا ما زالت مدينة فلسطينية ، وحيفا مدينة فلسطينية . ربما يتغير اسلوبنا في الكتاب ونقول : نحن رضينا بالضم ، "مكره أخاك لا بطل" . ولكن لن نغير الأسلوب الثقافي في كتابتنا .

Digitized by Birzeit University Library

مجمل ما أقوله : يوجد هجمة ثقافية علينا ولكن يجب أن نكون واثقين بأنفسنا من أجل مجابهة هذه الأزمة الثقافية . شكرا .

د. ابراهيم ابو لغد :- أنا سأتفق مع د. احمد حرب واختلف معه كذلك ، وسأتفق مع د. حنا ناصر واختلف معه . الشيء الأساسي الذي يخيفنا وأنا عرضته بشكل سياسي في الجلسة السابقة ، أنه اذا نظرنا الى المستقبل الفلسطيني في اطار التفكك السياسي وفي اطار فكفكة المجتمع الذي نشرعه الآن بموافقتنا ، وليس تفكيكا قسريا كما كان في عام ١٩٤٨ . فنصبح أقرب الى " النور" ، شعوب ممزقة لا يجمعها جامع ، الا اذا تمكنا من احداث الوحدة الثقافية . وهنا علينا دائما أن نعتبر الخبرة الفلسطينية نفسها في اطار التجزئة القسرية التي حدثت بعد عام ١٩٤٨ . حيث تمكن الشعب الفلسطيني حقيقة من المحافظة على نفسه حتى في الثقافة ، التي لم تتح لنا عربيا ولا اسرائيليا . بمعنى أن الطموح الفلسطيني والابداع الفلسطيني والعمل الفلسطيني الفولكلوري قد توحد . يجب العمل على **التجمع** للتغلب على **التفكك** . لقد كان ذلك عملا تلقائيا فلسطينيا في كل اماكن التواجد الفلسطيني . وهنا الموضوع الأساسي الذي نطرحه دائما : كيف نتصرف ؟ فاذا قبلنا بأننا نصنع مستقبلنا ، معنى ذلك ان نفعل كما فعلت منظمة التحرير في الاطار الثقافي وفي دعم التوجه الفلسطيني الثقافي وتشجيع الثقافة الفلسطينية ، حيث أوجدت الأوعية للابداع الفلسطيني : في التاريخ ، في الأدب ، في الثقافة ، في كل شيء ، وكذلك يجب أن نفعل نحن . وكما أوجدت المؤسسات الفلسطينية نفسها في الأسرة وفي المؤسسات الشعبية حيث ساهمت مساهمة كبرى في وحدانية الشعب ، ووحدانية مخاوفه . كذلك نحن في هذه المرحلة علينا أن نختار ، هل لدينا قوة للتغلب على الفكفكة السياسية والفكفكة الثقافية ؟ اذا استسلمنا ، كما يظهر أننا نسير في هذا الطريق ، سيقع خطر كبير وهذا هو الذي يشير له د. أحمد حرب . أنا لا اقتنع بأن المقارنة مع سلوك يعد ثقافيا مع اسرائيل لاقامة علاقة فلسطينية اسرائيلية وتطبيع ثقافي ، من خلال اللقاءات والحوارات التي كانت سائرة بقيادة منظمة التحرير ، هي أكثر فاعلية من أي موقف مصري . المصريون لهم مساحة جغرافية وفكرية ليس لها علاقة باسرائيل وهم غير موجودين في نفس الساحة .

Digitized by Birzeit University Library

السؤال هنا كيف نتعامل ؟ المستقبل سيقرر فيما اذا كنا نتعامل مع موقف رافض يختلف عن الموقف السابق . وشكرا .

- **أحد الحاضرين** :- اسمحوا لي أن ارجع الثقافة للسياسة قليلا ، بالنسبة لمخاطر الاتفاق وتنفيذه . تحدث الكثير عن أن تنفيذ الاتفاق صعب جدا ، أنا ارى من وجهة نظري أن مخاطر المعارضة لافشال الاتفاقية أصعب بكثير . للاسباب التالية :-

أولا : فشل المعارضة في ايجاد بديل للاتفاق ويقبله الشارع الفلسطيني ، مما سيترك الشارع الفلسطيني ينظر الى الاتفاق وما سينتج عنه . فوجهات نظر الشارع الفلسطيني اصبحت مرتبطة بنتائج الاتفاق ، لذلك نرى اليوم تأييدا للاتفاق من قبل الشعب الفلسطيني ومعارضة لنتائج الاتفاق . واذا نظرنا الى معاهدة كامب ديفيد ، عارضها معظم العرب ، ولكن المعارضين فشلوا في ايجاد بديل لمعاهدة كامب ديفيد ، ولهذا نجحت المعاهدة .

ثانيا : امكانية توقيع الاتفاق بين سوريا والاردن واسرائيل مما سيضغط على التحالف ، أو اعضاء التحالف الوطني في الشام والاردن ، وهذا سيخلخل المعارضة .

ثالثا : التحالف الهش وغير المتوازن بين القوى المعارضة للاتفاق . على سبيل المثال هناك قضيتان أصبحتا حديث الشارع : الانتخابات وما طرح لبلدية غزة . بالنسبة لبلدية غزة أصدر ياسر عرفات قرارا بتعيين منصور الشوا ، وجوبه ذلك بردات فعل مختلفة من التحالف في المعارضة ، فحركة حماس قالت : نطالب بانتخابات . الجهة الأخرى الوطنية قالت : نريد اجماعا وطنيا ، وهذا يدل على عدم التوازن في المعارضة الفلسطينية .

بالنسبة للانتخابات التي ستحدث في الأرض المحتلة ، أنا اعتقد أن التصريحات التي بدأت من حركة حماس في الأرض المحتلة كانت مؤشرا خطيرا للجبهة الشعبية

Digitized by Birzeit University Library

والديموقراطية في التحالف . أين نقف نحن في هذه المعارضة السياسية ؟ فحركة حماس هي طرف الثقل الذي يقود المعارضة السياسية ، اذا تركتنا غدا وشاركت في الانتخابات ، من الذي سيقود هذا الثقل ؟ .

النقطة الأهم أن حركة حماس في الأرض المحتلة تمر في تطور سياسي مهم ، وأكبر حدث هو انتخابات مجلس طلبة بيرزيت . ولا ننظر اليه كمجلس طلبة ، ولكنه مؤشر لتطور سياسي لموقف حركة حماس الداخلي . لذا يجب الوقوف عند السؤال الذي يجب أن أسأله للدكتور زياد أبو عمرو : ما مدى امكانية نجاح الاتفاق بالمقارنة مع امكانية افشاله ديموقراطيا وسياسيا ؟ السؤال الثاني : ما هي امكانية استعمال العنف لفرض الاتفاق أو محاولة فرض افشاله ؟. شكرا .

د. نبيل قسيس :- سؤالي للاستاذ رجا شحادة : بالنسبة للنواحي القانونية التي ذكرها ، هل كان من الممكن عقد اتفاق آخر قانونيا ؟ شكرا .

د. يوسف أبو سمرة :- انني لا أوافق على ما أتى به الاستاذ أحمد حرب وبعض التفسيرات التي تلت ذلك . صحيح ، أن هناك شروطا عندما نتباحث مع اكاديميين اسرائيليين ونشارك في ندواتهم ، وأنا شخصيا شاركت في عدة ندوات . كان هناك اتفاق سياسي في البداية على الاعتراف والاعتراف المتبادل قبل عدة سنوات من تاريخ ١٣ سبتمبر ، حول مطالبنا وتمسكنا بموقف م.ت.ف . ما أريد أن اقوله : أنني ضد الانغلاق الفكري ، ومع الانفتاح الفكري حتى مع العدو قبل دول العالم الاخرى ، لأن الهروب وعدم المواجهة والحديث مع الاشخاص الذين لنا معهم علاقة (بغض النظر عن طبيعة هذه العلاقة وأهميتها) هو شيء غير مجدي ، ولكن يجب ان نواجهه ونثبت وجودنا ولا نختبىء ، وأن نثبت للعدو قبل أن نثبت للعالم مواقفنا. فانا شخصيا حصلت معي تجربة في الجامعة العبرية قبل الاعتراف المتبادل واعلان المبادىء ، حيث دعيت الى المشاركة في ندوة حول الانتفاضة ، وكان العلم الاسرائيلي في مدرج الجامعة العبرية ،

Digitized by Birzeit University Library

ورفضت أن أشارك في المحاضرة طالما أن العلم الاسرائيلي موجود ، لأنه لم يكن هناك معاملة متبادلة على قدم المساواة ، وقام رئيس معهد ترومان بازالة العلم الاسرائيلي وهو د. ايدي كوفمان ، وثارت ضجة في الصالة واحتجوا عليه والقضية وصلت الى وزير التربية الذي كان حينذاك اسحق نافون الذي قام بعرضها في الكنيست ، وكنت قد أبديت اصرارا على موقفي بأنني سأتكلم بعد ازالة العلم الاسرائيلي . وقد وجهت للدكتور كوفمان انتقادات كثيرة وكاد أن يفقد وظيفته ، لذلك نحن يجب أن نكون موجودين في كل مكان لنتكلم أمام الجميع بدون خوف ... شكرا .

- **أحد الحاضرين** :- أوجه سؤالي للاستاذ رجا شحادة : حول الوضع القانوني الذي يتكلم عن المستوطنات وكيف يمكن المطالبة بازالتها ؟ لدي نقطتان في الاتفاق نفسه : فقرار ٢٤٢ - وبغض النظر عن التفسير الاسرائيلي - بالنسبة لعدم احتلال أرض الغير بالقوة ، لكن هناك اراض بيعت لاسرائيل بطرق غير شرعية وأصبحت تقام عليها مستوطنات ، فقد تكون هذه حجة لاسرائيل أن هذه الارض يملكها سكان محليون يهود . بالاضافة الى القضية التي لم ينوه اليها الاستاذ ، وهي اعتبار أن أرض الضفة الغربية هي ارض متنازع عليها وليست أرضا محتلة وهي خاضعة للتفاوض ، فأرجو أن تعلق على ذلك ؟

والسؤال الثاني موجه للاستاذ أحمد حرب : وأنا أتفق معه بأن الاتفاق خلق لنا أزمتين وهما : أزمة تربوية وأزمة ثقافية ، أزمة ثقافية : لاننا نعتبر أدب شعبنا ومقاومته تراثا وطنيا ، ونعتبر اسرائيل بأنها احتلال واستيطان واغتصاب لارضنا ، ونازية ووحشية وهمجية ، لكننا أخيرا اصبحنا نتعامل مع واقع جديد . فصحيح أنه تربويا وثقافيا لا يترك أثر على الشعب الفلسطيني ولكن هذا أجبر أحد القيادات الفلسطينية لأن يقول أن رابين شخص عظيم وشجاع يحترم كلمته ، فلا أعرف الآن ، نحن كفلسطينيين ، ماذا سنقول عن تراثنا الثقافي ؟! هل نقول لرابين أننا متأسفون ؟! هل كنا مخطئين عندما كنا نقول عنك أنك نازي وفاشي وارهابي ؟ ، وكل ثقافتنا وتراثنا الثقافي هي من هذا النوع ،

Digitized by Birzeit University Library

تربية أطفالنا ، ما جاء به أدباؤنا كله يدعو للتحرير والسلطة الوطنية وهو ضد اسرائيل . فماذا سيقول مثلا محمود درويش ، "أيها العابرون عبر ... الكلمات العابرة" أم سيحكي كلاما جديدا ، الاطفال الذين تربوا الى اليوم على "عاشت فلسطين" ، ماذا سنقول لهم ؟ أصبح عندنا أزمة تربوية وثقافية .

أحد الحاضرين :- أي نظام سياسي ، يحاول أن يربي الناس ضمن تربية لا تتعارض مع طرح النظام القائم ، فكيف تستطيع السلطة الفلسطينية القادمة ان تربي الجيل الفلسطيني تربية فلسطينية تتعارض مبدئيا مع الاتفاق الذي وقعت عليه ؟

أنا أود أن أتكلم عن جانب آخر : هو ماذا سيفعل المثقفون وليس السلطة ؟ للاسف يبدو واضحا أن هناك كثيرا من المثقفين ، يبدون مساندين للسلطة ، ويبدو أن التراجع بدا واضحا عندهم . مثل سميح القاسم ، والمتوكل طه ، ومحمود درويش . يبدو أن الكثير من المثقفين يسيرون الآن في ركب السلطة التي تملك كل شيء . خاصة وأن هذا الاتفاق سيمول اوروبيا وامريكيا ، ويبدو أن السلطة لن توافق على أي مثقف الا اذا سار في ركبها هذا سيخلق نوعا من عدم الانسجام الذاتي بين المثقف صاحب الضمير الحي ، وبين ما يقول أو بين ما قال ، المشكلة التي تلاحظ هي أن هؤلاء بدأوا هم انفسهم يتراجعون عما كانوا قد قالوه .

نقطة أخرى ، هي أن هناك العديد من الفلسطينيين مازالوا يقبعون في المخيمات ، وما زالوا يحلمون ، وعندما تسألهم من أين أنتم ؟ يقولون : من يافا ومن حيفا . يفترض الآن ، بعد الاتفاق ، وحسب ما يقوله داني روبنشتاين (أن الادب الفلسطيني في معظمه أدب مقاومة وبالتالي ينبغي أن لا يدرس ويفترض أيضا أن لا نقوم نحن بتسجيل الاحاسيس التي يشعر بها هؤلاء الناس) ، وبالتالي فان الاتفاق يتطلب من الكاتب أن يلغي الذاكرة المدونة ويطلب منه أن يقتل بقايا الذاكرة عند هذا الجيل . شكرا .

Digitized by Birzeit University Library

- **أحد الحاضرين** :- الاستاذ زياد أبو عمرو طرح عملية الاستقطاب ، وهي عملية تكون تابعة للتنشئة السياسية ، وهي احدى الوظائف الاساسية للنظام السياسي وللحفاظ على وجوده في السلطة . السؤال موجه للاستاذ زياد او عمرو : هل تظن أن العائلة ، وهي احدى مؤسسات التنشئة السياسية تغير منهجها في تعليم ابنائها وتنشئتهم السياسية الى اساليب أخرى غير الأساليب التي تعلمناها نحن ، وفي أن صراعنا مع الاسرائيليين هو صراع وجود أو لا وجود ، نكون أو لا نكون ؟ .

السؤال الثاني موجه للاستاذ أحمد حرب : وهو الذي طرح عملية التنشئة السياسية . هل تظن أن المناهج الدراسية سوف تقوم على التعايش السلمي ما بين الدولة الفلسطينية والدولة الاسرائيلية ، أم سوف تقوم على المنهج السابق وهو أن صراعنا وجود أو لا وجود ؟ وخصوصا بأن المدرسة هي تقوم بتأكيد ما تبدؤه العائلة ، ولأنها هي احدى المؤسسات التي تقوم بالتنشئة السياسية . وشكرا .

د. سليم تماري : - أقام الاستاذ أحمد حرب تمايزا بين عالم الثقافة وعالم العلم ، وذكر ان لم أكن مخطئا ، أننا نستطيع حصر عالم العلم في الثقافة العالمية وعالم الثقافة في الوطن . كنت أفضل لو ذكر هذا التمايز بشكل آخر ، مثلا لو قال : أن الثقافة مجزأة في خصوصية الوطن ، أما العلم فاستعمالات وطنية ، وله آفاق دولية . سبب هذا التمايز برأيي ، أن احدى مآسي الثقافة الفلسطينية ، أنها اصبحت سجينة الوطن الفلسطيني بشكله الاضيق بعد نكبة عام ١٩٤٨ ، وبعد احتلال عام ١٩٦٧ . ومن نتائجها ، أن تقييم النتاج الثقافي الفلسطيني اليوم ، لا يحصل ضمن مقاييس مساوية للنتاج الثقافي الآخر في العالم الغربي ، وانما ضمن رؤية أيدولوجية لكون مؤلف هذا النتاج هو فلسطيني . نلاحظ مثلا في المنابر الدولية ، أن التصفيق يكون أحد ، والتقييم يكون أعلى والنشر يكون اكثر كثافة للنتاج الفلسطيني ، حتى ولو كان أكثر ضحالة من الانتاج الثقافي العربي فقط لأنه فلسطيني . وقد يكون من النتائج الايجابية غير المرئية للاتفاقية أن تصبح فلسطين احدى

Digitized by Birzeit University Library

الدول العربية . ومن النتائج الايجابية أيضا أن يحصل للثقافة الوطنية الفلسطينية اختراقان : الاختراق **الاول** أن تصبح جزءا من الثقافة العالمية والعربية ، وهذا شيء منع عنها في الاحقاب الاخيرة نتيجة الاحتلال . **والثاني** أن تقيم ضمن معايير علمية وليس ضمن معايير تصفيقية أو حماسية كما هو الوضع الحالي . أكون ممنونا فيما لو علق على ذلك الاستاذ أحمد حرب .

- **السيد عبد الجواد صالح** :- سؤالي موجه للاستاذ رجا شحادة : أنا أوافق مئة في المئة على ضرورة اعادة المطالبة بتطبيق ميثاق جنيف . ولكن المؤسف في اتفاق الادارة المدنية والاتفاق الفلسطيني الاسرائيلي ، أنه يعتمد كقاعدة ، الحكم الكولونيالي أو الحكم الذاتي . ومرجعية الادارة الذاتية هي الحكم العسكري . اذا فشلنا طوال أكثر من ربع قرن مضى في تطبيق ميثاق جنيف ، كيف يمكن الآن ونحن كفلسطينيين قبلنا بهذا الاتفاق أن نستطيع تنفيذه ؟ وهل هناك امكانية لايجاد آلية لذلك . وشكرا لكم .

د. عزمي الشعيبي :- أوافق د. زياد أبو عمرو على مداخلته ، حول كيف ستتصرف المعارضة في المرحلة القادمة . ولكن القضية الجوهرية : أن لا أحد يريد أن يسلم مسبقا ، أن الجميع مسلم أن الاتفاق سيسري ، وأن خطابنا السياسي مفصول باستمرار عن برنامجنا العملي وعن ممارساتنا ومع برنامجنا الذي نطرحه ، وليس مع خطابنا السياسي الذي نقوله .

والآن حول الموقف للمرحلة القادمة لهذه القوى : من الواضح أنه ما زال في تجاهل للمتغيرات التي ستحصل على بنية الحركة الوطنية الفلسطينية ، ونعمل عملية استنساخ طبيعي وهو امتداد ما بين الاتفاق وما بعد الاتفاق ، وما بين المنظمة والقيادة في الخارج الى مرحلة سيتم فيها الاندماج والعودة لاول مرة الى الداخل . والسؤال الذي يطرح نفسه : هل البنية الفلسطينية التي كانت معلقة في الهواء مبنية على أساس تحالف سياسي يجمعهم خطاب سياسي معين ؟ فقضية الاجماع الوطني كانت مربوطة بخطاب

Digitized by Birzeit University Library

سياسي ونصوص . وكذلك ما زال كثير من الناس يحاكمون القضايا على أساس أنها نصوص . في المرحلة القادمة ، لاول مرة في تاريخ الشعب الفلسطيني سيكون هناك مجتمع مدني له سلطته ومؤسساته . وعندما نتكلم عن م.ت.ف. ، نتكلم عن المنظمة في الخارج أم شيء جديد سينشأ ؟ هل "فتح" ستبقى "فتح" ؟ هل "حماس" ستبقى "حماس" نفسها التي كانت قبل الاتفاق وفي ظل السلطة القادمة ، في ظل المؤسسات ؟ جوابي على ذلك : بلا . في رأيي ستكون هناك مؤسسة فلسطينية جديدة يجب أن تنشأ. هكذا الواقع يفرض . فهل يا أستاذ زياد أبو عمرو تتوقع أن التحالفات ستستمر على صعيد هذه البنية بعيدا عن بنية المجتمع ومصالح جديدة وفئات جديدة سيكون لها دور ؟ أم ستبقى محصورة بين فتح والشعبية وحزب الشعب ، وفدا وحماس ؟ شكرا .

- **أحمد عابدين** :- هناك مقولة تقول أن الثورة يفجرها متهور ، ويقودها ثائر ، ويجني ثمارها جبان . السؤال موجه للدكتور زياد : من هم الجبناء وكيف سيتم استقطابهم ؟ وشكرا .

- **د. زياد أبو عمرو** :- أود أن ارد على سؤال الاستاذ عزمي الشعيبي ، أنا أتفق معك تماما ، أن التحالفات القائمة لن تستمر ، ومنطق الكيان والدولة والمجتمع المدني هو مغاير تماما لمنطق حركة التحرر الوطني الموجودة في المنفى . الواقع على الارض سيفرض علاقات اجتماعية وثقافية وسياسية أخرى جديدة . وعملية التحول هذه سوف تتم بشكل تدريجي . هناك من سيحاول التشبث بالصيغ القائمة من السلطة ومن المعارضة ، لأن الصيغ القديمة كانت مواتية لأطراف عديدة في السلطة وفي المعارضة . لكن يجب أن يعطى المجتمع المدني فرصته ، لكي يتطور ويفرز الافرازات الجديدة المنسجمة مع الوضع السياسي الجديد . بالنسبة لامكانيات فشل الاتفاق أو نجاحه :-

أولا : الاتفاق لن يفشل ولن ينجح ديموقراطيا . الديموقراطية ليس لها علاقة بافشال الاتفاق أو انجاحه . موازين القوى هي التي تفرض نفسها على الارض ، أنا

Digitized by Birzeit University Library

أرى ان الظروف التي أدت الى التوقيع على الاتفاق لا زالت قائمة ، وبالتالي اذا لم يحدث أي تغير جذري في الظروف الموضوعية التي أدت الى توقيع الاتفاق ، فان الاتفاق وتنفيذه سيظل جاريا . ولكن ادعوكم الى استعراض موازين القوى أو الاستقطاب المؤيد والاستقطابات المحلية والاقليمية والدولية ، المؤيدة لتنفيذ الاتفاق والمعارضة . نرى أن ميزان القوى يختل تماما لصالح القوى المؤيدة ، وأنا قلت في محاضرة سابقة أنه يكفي أن تكون هناك أقلية فلسطينية توافق على الاتفاق ، لكي تهب مجموعة من القوى المحلية والاقليمية والدولية لكي تفرض تنفيذ الاتفاق فرضا .

من وجهة نظري أن الجهة الوحيدة القادرة على افشال الاتفاق ، وانا أتكلم عن المستقبل المنظور لأنه ربما تحدث تطورات في العالم تفشل كل الموازين ، لكن على المدى المنظور ، فاسرائيل هي الجهة الوحيدة القادرة على افشال الاتفاق . وأنا اريد أن اجازف قليلا ، فاسرائيل ستحاول ابتزاز الموقف الفلسطيني الى اقصى درجة ، وهي تدرك أن الفلسطينيين في وضعهم الراهن ليس لديهم خيارات كثيرة . مثلا ، الاجراءات التي تراها الآن والتلكؤ الاسرائيلي ، ما الهدف منها ؟ افرض ، نحن قلنا نحن نرفض الاستمرار . أو القيادة الفلسطينية قالت سنرفض ، لن نستمر في الالتزام بالاتفاق . ما هي الخيارات العملية المتوفرة الآن لدى القيادة الفلسطينية بعد ما جرت الى هذا الموقف ؟ أخذت القيادة الفلسطينية الاتفاق على محمل الجد بعكس اسرائيل . وغيرت القيادة الفلسطينية من بنيتها الهيكلية ، من توجهاتها السياسية، والايدولوجية . يعني أنها هي التي تغيرت واسرائيل لم تتغير . وبالتالي : سيكون من الصعب جدا على الطرف الفلسطيني أن يعود لاستنهاض أو لخلق وضع وطني قادر على استكمال النضال . أنا لا أقول أن هذا غير ممكن تماما ، لكن نحن بحاجة الى سنوات عديدة لكي نعود الى ما كنا عليه قبل سنتين أو ثلاثة ، عندما كانت الانتفاضة قائمة . وبالتالي بمقدور اسرائيل الآن أن تبتز الطرف الفلسطيني الى أقصى درجة . والاجراءات التي نراها اليوم ، فيها نوع من الامتهان للموقف الفلسطيني . المطلوب من اسرائيل أن تساعد الطرف الفلسطيني على احترام بنود الاتفاق وتنفيذه .

Digitized by Birzeit University Library

فيما يتعلق بالعنف ، فأنا اعتقد أنه لن يجري هناك عنف على أرضية الخلاف السياسي ، بين المؤيدين للاتفاق أو المعارضين له . لأنه لم يحدث عنف . هناك من يؤيد الاتفاق وهناك من يعارضه ، ولم يقع عنف على أرضية الخلاف السياسي بشأن الاتفاق . ولكن أنا اعتقد ، وهنا أشير الى عرض د. خليل الشقاقي ، ود. رياض المالكي والآخرين الذين تحدثوا في الندوة الاولى ، انه اذا ما ارادت المعارضة أن تستمر في مقاومة الاحتلال في ظل السلطة الوطنية ، ما الذي يحدث ؟ أنا أعتقد أنه سيقع نوع من المواجهة الضيقة ، ولكن أنا اعتقد (وارجو أن لا اثير أحدا هنا) ، أن المعارضة الفلسطينية سوف تتصرف بمسؤولية . أنا أعتقد انه في ظل ادراكها لموازين القوى القائمة لن ترمي بنفسها الى التهلكة ، ليس لأنها معنية بالاتفاق ، ولكنها تعرف أن الطرف المؤيد للاتفاق والمشارك بالسلطة هو أقوى منها ، ولديه دعم ، وهناك جماهير غير معنية الآن بحالة الاستقطاب الواقع بين السلطة والمعارضة ، أو بين السلطة والمثقفين . الجماهير معنية بخروج قوات الجيش الاسرائيلي بشكل أو بآخر . بعودة رمز وطني يجسد ويعطينا نبض الاشباع الوطني للعلم والجيش الفلسطيني والشرطة الفلسطينية وتحسين الوضع الاقتصادي .

لا يزال أغلبية الشعب الفلسطيني والسواد الاعظم من العامة غير متحسسين لقضايا الحرية والديموقراطية وحقوق الانسان وحقوق المرأة . هذه قضايا ثانوية على جدول أعمال العامة في المخيم والقرية والشارع الشعبي . لكن أعتقد أن العنف سيتفجر اذا ما اختارت السلطة الفلسطينية أن تصد الفصائل الاخرى أو تقمعها أو تحاربها ، أو تحرمها من حرية الحركة التنظيمية والوجود التنظيمي ، وأن تلغيها . أن تلغي وجود التنظيمات الاخرى مثلما يحدث في أماكن أخرى . أنا أعتقد ان هذه التنظيمات ستحاول المحافظة على وجودها ، وستلجأ الى كافة السبل من أجل الحفاظ على نفسها ، ولدينا أمثلة في المنطقة .

Digitized by Birzeit University Library

بالنسبة للنقطة الاخيرة والخاصة بالعائلة : أعتقد ان العائلة غير مطلوب منها رسميا استحقاقات معينة تجاه الاتفاق أو تجاه اسرائيل . بعكس السلطة . فالعائلة الفلسطينية ستكون حرة في تنشئة أبنائها . والاسرائيليون يفعلون نفس الشيء . فهناك موقف رسمي معلن من الحكومة ، ولكن العائلة اليهودية والمؤسسات اليهودية تنشىء اليهودي بطريقة مغايرة . ولكن أعتقد أن العائلة نفسها ستكون موضعا للتنشئة السياسية من نوع آخر ، لماذا ؟ لأن السلطة السياسية سوف تستحوذ على معظم آليات التنشئة السياسية من مناهج دراسية وتلفزيون وراديو وجرائد ، فالسلطة سوف تمتلك الكثير من آليات اعادة التنشئة واعادة تشكيل الادراك الاجتماعي والوطني والسياسي . لكن هناك آليات أخرى ، فأنا اعتقد أن عمليات التنشئة سوف تخضع لعوامل أخرى . بالاضافة الى العائلة ، هناك المدرسة الحكومية ، وهناك المدرسة الخاصة ، هناك المسجد ، أو الكنيسة ، فأماكن العبادة هي آليات كلاسيكية في التنشئة . هناك الاحزاب ، سوف تنشأ بطريقتها . هناك الأدب الذي تحدث عنه د. أحمد حرب ، وهناك مؤسسات أخرى . هذه عملية طويلة ومستمرة ، ولن تظهر آثارها الا في المستقبل المنظور .

في النهاية أود أن أسأل سؤالاً صغيراً للدكتور أحمد حرب وللجميع هنا : أنه فيما عدا حركة حماس التي تريد أن تزيل اسرائيل عن وجه الارض . القوى الاخرى كانت تتحدث عن حل : دولة فلسطينية ، ودولة اسرائيلية ، مثل قوى المعارضة الاخرى كالجبهتين . ماذا نفعل عندما نعقد صلحا مع خصمنا ، كيف سنتعامل معه ؟ هل يمكن أن نقيم دولة فلسطينية بجانب دولة اسرائيل ثم نقاطع هذه الدولة ؟ ، هل هذا المطلوب مثلا ؟ هل هذا مطلب واقعي ؟ ان الصلح أو الاعتراف باسرائيل سوف يستتبعه قبولها في المنطقة وبالتالي سوف يستتبعه في الوقت اللاحق نوع من التطبيع ، فكيف ستحل هذه المشكلة ؟ والا هل نتحدث عن سلام غير حقيقي ، نحن فقط نريد دولة وهم يريدون دولة هذه هي الخطة ؟ فكيف نعالج مثل هذه الاشكالية د. أحمد ؟ وشكرا .

Digitized by Birzeit University Library

- **د. روجر هيكوك** :- سؤال اضافي للاستاذ شحادة : هل يوجد قرارات أو مؤسسات اسرائيلية بامكان الفلسطينيين بعد اتفاق غزة اريحا الاستفادة منها لصالح الفلسطينيين وتقرير المصير ؟

- **المحامي رجا شحادة** :- السؤال الاول حول اذا كان من الممكن الحصول على اتفاق احسن قانونيا . برأيي أن هذا سؤال سياسي أكثر منه قانوني . ويجب أن يوجه الى شخص سياسي لأن موضوع ما هو ممكن وغير ممكن هو موضوع سياسي بالاساس . ولكن مع ذلك أستطيع أن أقول أن الاتفاق لم يأخذ بعين الاعتبار بعض الامور التي من الممكن أن نتكهنها ، فمثلا ، منذ كامب ديفيد موضوع الانسحاب لا يعني حلا ، كان هذا طرحا اسرائيليا . فسروا التعهد في كامب ديفيد ، وهو انسحاب الادارة العسكرية ، فسروها أن الانسحاب لا يعني الحل ، وانما تنسحب من مكان الى مكان داخل نفس المنطقة . قانونيا هذا انسحاب ، وهذا يعني ، أنه يتوجب على اسرائيل عندما تعهدت أن تنسحب أن تحل الادارة العسكرية . فكان من الممكن أن نعرف ذلك وأن نستعمل كلمات أدق مثلا . هناك امور كثيرة كان من الممكن تحسينها ، ولكن الموضوع الممكن وغير الممكن هو موضوع سياسي بالاساس . الحقيقة أن رأيي بشكل عام هو وجود فقر في الخطاب السياسي الفلسطيني تجاه النواحي القانونية مع أن النواحي القانونية لصالحنا .

هناك سؤال آخر عن موضوع المستوطنات ، (حول كيفية الاستيلاء على الاراضي ، هنا اذاً كانت عملية الاستيلاء مخالفة لصلاحيات المحتل) . والجواب على هذا : أن المستوطنات لا تزول كونها تمت بموجب أوامر عسكرية ، ولكن الاوامر العسكرية نفسها خارجة عن صلاحياته . هذا موقف قانوني جيد من الممكن استعماله ، وممكن استغلاله في خطابنا السياسي ، ويمكن عمل استراتيجية غير مبنية مطلقا على القانون ، لكن يكون القانون أحد الجوانب فيها . وبما أن القانون لصالحنا ، فبرأيي يمكن استعماله بشكل أكبر .

Digitized by Birzeit University Library

لا أستطيع أن اقترح آلية محددة بخصوص موضوع اتفاقية جنيف ، ولكن برأيي أن موضوع اتفاقية جنيف يمكن ان يوصلنا الى بحث ، من هو مصدر السلطة الفلسطينية والصلاحيات التي ستنتقل ؟. هل ستكون اسرائيل ؟ اذا أكدنا على اتفاقية جنيف (وربما يكون ذلك ، مجرد تكتيك وليس للحصول على ذلك بشكل نهائي) من الممكن أن نتجاوز موضوع مصدر السلطة بحيث يكون من اسرائيل . كيف نستطيع أن نستفيد من اسرائيل ؟ برأيي نستطيع أن نستفيد ، ويجب أن نستفيد من جميع من تستطيع الاستفادة منهم . سواء كانت اسرائيل أو العالم الخارجي . والاستفادة تكون بشكل أكبر لو دخل الى خطابنا السياسي مواضيع قانونية ، لأن القانون لغة يستطيع الغرب واسرائيل كذلك فهمها . فالمواقف السياسية تكون أقوى ، اذا كان فيها تبرير ومنطق قانوني. وهذه هي نقطتي الوحيدة وشكرا .

- **د. أحمد حرب** : حقيقة لن أطيل . بدءا بالرد على سؤال د. حنا ناصر ، وحتى الاجابة على السؤال الذي طرحه د. يوسف أبو سمرة . أنا لم أتكلم عن التطبيع في المداخلة . ولم أحاول أن آخذ موقفا ، لا "مع" ولا "ضد" ، مع العلم أنني استعمل كلمة تطبيع بتحفظ كبير . والى الآن لا أعرف معناها ، ما هي الاشياء أو النشاطات الثقافية مع الآخر التي يمكن أن تصنف على أنها تطبيع أو لا تصنف كذلك ؟

من أجل معرفة كيف يفكر هذا الآخر ، هل هذا هو تطبيع أو غير تطبيع ؟ هل القبول الكلي للآخر في ثقافتي ، هو تطبيع أو غير تطبيع ، يجب تحديد هذا المصطلح حقيقة . بالنسبة للتطبيع الثقافي بين مصر واسرائيل ، والتطبيع الثقافي هنا ، هذان وضعان مختلفان تماما . عندما نتكلم عن الثقافة الفلسطينية ، بالفعل هي في تجذر - سأستعمل نفس التعبير الذي استعمله د. سليم تماري - وهذا ما عنيته عندما استعملت تعبير أن للثقافة وطناً في تجذر الهوية الثقافية الفلسطينية المرتبطة بمفهوم الوطن ، أي ثقافة تكون مرتبطة بالوطن ، وهنا نقول ثقافة فرنسية ، ثقافة انجليزية ، ثقافة مصرية ،

Digitized by Birzeit University Library

تكون مرتبطة أساسا بالوطن . لكن درجة التجذر بهذا الوطن من الانفتاح والانغلاق على الثقافات الاخرى ، هذه هي التي أحدثت الفرق ، بالنسبة للثقافة الفلسطينية .

الارتباط بالوطن كان ارتباطا شديدا لدرجة أنه شكل جميع وجدانيات وتفاعل الثقافة الوطنية الفلسطينية ، ومن الممكن أن أعتبر هذا نقطة ضعف أو نقطة قوة ، لكن الظروف التي أحاطت بالمجتمع الفلسطيني والخطر الخارجي هو المسؤول بدرجة كبيرة عن تحديد الهوية الثقافية والوطنية الفلسطينية . المسألة ليست مطروحة ، والمقارنة بها الكثير من الاجحاف والظلم ، فبعد ١٠ أو ١٢ سنة من كامب ديفيد ، لا يوجد تطبيع ثقافي بين مصر واسرائيل ، نحن هنا نتصارع على نفس الارض ، وعلى نفس المكان، ونواجه الاحتلال الاسرائيلي بأشكاله المختلفة الثقافية والسياسية والاقتصادية والعسكرية ، وكل يوم اشاهدهم على التلفزيون الاسرائيلي الذي اصبح هو بمثابة تلفزيون وطني فلسطيني وأشاهد جميع الآثار الثقافية الذي يتركها هذا الجهاز على مجمل وفهم الثقافة الوطنية الفلسطينية .

بالطبع مشكلة الاتفاق ، أنه لاول مرة تاريخيا يوجد جانب فلسطيني "شرعي" يوقع على اتفاق . في الماضي كان هناك احداث تاريخية كثيرة ، كان مساومات سياسية كثيرة ، وكانت محاولات الحل كثيرة ، ولكن لم يتم التوقيع من الجانب الفلسطيني في مرة من المرات . لم يخطر ببالنا ان هناك أزمة ثقافية ناتجة عن الحل ، لم يرد هذا في اذهاننا لانه كان عندنا شعور أن هذا لن يحصل .

والآن يوجد جانب فلسطيني اعطى شرعية لاتفاق ما ، هذا الاتفاق بناء على فهمنا للهوية الثقافية الوطنية خلق أزمة ، كيف نتعامل بها في المستقبل ؟ ، هذه مسألة أخرى ، خلق أزمة على مستوى الفرد ، على مستوى المثقف ، خلق أزمة على مستوى النظرة الفلسفية الى كل تراثنا وتاريخنا . السؤال : هل المطلوب منا اعادة صياغة هذا التاريخ والتراث ؟! هذا سؤال ، فالاتفاق خلق أزمة ، كيف نتعامل معها ؟ هذه مسألة

Digitized by Birzeit University Library

أخرى . هل سيفرض علينا أن نغير مناهجنا الدراسية ؟ ، كان هذا احد الاسئلة بحيث تتناسب مع مبدأ التعايش السلمي ، أعتقد أن هذه مسألة تطرقت لها ، تعتمد على السلطة القادمة حقيقة وتعتمد علينا كيف نرى هذا الحل ، اذا خدعنا أنفسنا وقلنا انها مسألة تكتيكية ، وعندنا هدف استراتيجي وهدف تكتيكي وهذا يريد أن يوصلنا الى الدولة ، معنى هذا يترتب عليه أشياء ، يترتب عليه أنه علينا أن ندعم مقومات الثقافة الوطنية التي تعتمد على مفهومنا للوطن . لكن اذا قلنا لم يكن في الامكان أفضل مما كان ، فهذا نهاية المطاف ، وهذا أيضا يتطلب أن نعي المخاوف التي حذرت منها ونبهت اليها ، يتطلب من أجل أن تكون السلطة القادمة منطقية مع نفسها ومع توجهاتها ، يتطلب منها أن تجري تغييرات على المناهج ، يتطلب منها أن تجري تعديلات على جميع رؤيتها الفلسفية والتربوية وتربية الاجيال القادمة ، يتطلب منها أن ترى اليهودية والصهيونية حركة وطنية . هذا يتطلب منها من أجل الانسجام السياسي الذي تسعى به لنفسها ، يتطلب منها أن تبحث عن جذور وبؤر ثقافية في الثقافة الفلسطينية من أجل أن ينسجم هذا مع توجهها السياسي .

في النهاية أقول : أن جميع ما قلته احتمالات تعتمد (وأنا اكرر تأكيدي) بدرجة كبيرة على العامل الذاتي الفلسطيني ، وأعني بذلك ، من هم في السلطة ؟ من هم خارج السلطة ؟ على مستوى أفراد ، على مستوى العائلة . وأخيرا أقول أنه يمكن في مرحلة ما أن تخسر الوطن سياسيا ولا تستطيع أن تسترده سياسيا ، ولكن يجب أن لا نخسره ثقافيا .

Digitized by Birzeit University Library

" السلطة والمجتمع في المرحلة الانتقالية "

مداخلة د. سليم تماري : أستاذ مشارك في دائرة علم الاجتماع والانسان / جامعة بيرزيت

سأتناول في ملاحظاتي بعض اشكالات تشكيل سلطة جديدة في فلسطين في اعقاب اتفاقية السلام . ذكر اثنان من المحاضرين في الجلسة الماضية طبيعة الاشكالية النابعة من اعادة تشكيل صياغة التشكيلة الاجتماعية الفلسطينية ، ومن خلال تلك المادة تم رسم الخريطة السياسية لطبيعة التحالفات التي نحن مقبلون عليها .

برأيي أن المجتمع المدني في فلسطين وتحديدا في المناطق المحتلة تبلور من خلال غياب الدولة . غياب الدولة بشقيها الدولة العربية المستبدة التي شاهدناها في اعقاب الاستقلال الذي رافق التشكيلات ما بعد الحرب العالمية الثانية ، وغياب الدولة الكولونيالية التي سبقت في معظم دول العالم الثالث طبيعة السيطرة التي انشأها الاستعمار في معظم بلدان افريقيا وآسيا وامريكا اللاتينية ، هذه الدولة الكولونيالية عرفناها في فترة الانتداب وعرفنا بعض خصائصها في مرحلة التنظيمات العثمانية . الشق الثاني برز في القرن التاسع عشر ، في جهاز بيروقراطي كان في أغلبه مؤلفا من شخصيات وأطر فلسطينية محلية يحكمون البلد من خلال السلطة القائمة في الاستانة ، ومن ثم تم تركز هذه السلطة في القدس من خلال العائلات الاقطاعية في فلسطين .

بعد حرب عام ١٩٤٨ تجزأت فلسطين وفقدت النخبة الفلسطينية المهيمنة ، (ولم أقل الحاكمة ، لأنها لم تكن حاكمة) كل خصائصها السلطوية بعد أن تشتتت في اجزاء العالم العربي والدول الاخرى . من حيث تركيب الهوية الفلسطينية ، نلاحظ أنه عندما زادت عملية تشتت الشعب الفلسطيني زاد تشكل وحدة وعيه لهويته الفلسطينية وبعده عن امتداد انتمائه العروبي والشرق أوسطي . أصبح هناك خصوصية للشعب الفلسطيني ، كلما زاد تفتيت هذا الكيان من حيث تركيباته الاجتماعية والاقتصادية .

Digitized by Birzeit University Library

في تلك الفترة تجزأت فلسطين الى دولة اسرائيل والحكم الاردني والحكم المصري في قطاع غزة ، الى أن حدث الاحتلال الاسرائيلي عام ١٩٦٧ وأعيد توحيد جميع اجزاء فلسطين ضمن الحكم الاسرائيلي . في خلال هذه المرحلة الحاسمة بدأت عملية ظهور المجتمع المدني في فلسطين بأكثر اشكاله تطورا ، وهنا تأتي المفارقة من خلال عملية الاحتلال وعدم رغبة الاحتلال أن يشارك حكمه مع نخب فلسطينية محلية . أكثر ما اقدم عليه الاحتلال الاسرائيلي هو أن يفرز مجموعة سياسية تابعة له في محاولات انشاء روابط القرى في أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات ، وفشل هذه التجربة نتج عن عدم رغبة ونية اسرائيل أن تشارك هذه المجموعة الفلسطينية الهامشية في المجتمع الفلسطيني صلاحيات السيطرة على الارض والمصادر الطبيعية للدولة ، ومن هنا نشأت هيئات وكتل وتجمعات وأحزاب ومنظمات ومؤسسات طوعية بديلة للسلطة المركزية ، شكلت بمجموعها لبنة مؤسسات المجتمع المدني . أهمية هذه التشكيلات في المجتمع العربي أنها ليست تأتي كبديل لدولة وسلطتها ، بل للشق الآخر من المجتمع المدني وهو التركيب العشائري . اذ ساهمت هذه المؤسسات الطوعية في تآكل وتهديد المجتمع الفلسطيني من ناحية ، والسلطة المستبدة من ناحية أخرى . وعليها تعقد الآمال اليوم في نظر التيارات الديموقراطية في المعارضة وبين مؤيدي الاتفاق العربي الاسرائيلي ، في كونها أسس تشكيل المجتمع الديموقراطي العتيد في ظل الكيان الفلسطيني القادم . هذه هي الصورة بشكل عام في رأيي .

المشكلة في ظل التسويات القادمة ، أن خطابنا السياسي يحتاج الى اعادة صياغة لاسلوبنا في النقاش السياسي التقليدي ، ويحتاج الى اعادة صياغة رؤيا جديدة ، حول طبيعة التحالفات السياسية . ولا شك عندي بأن تشكيل المجتمع الجديد سيؤدي الى اقامة تحالفات جديدة ، مختلفة تماما عن التحالفات التي قادها المجتمع الفلسطيني في بداية مقاومته للاحتلال ، من تجمعات علمانية ووطنية واسلامية . هذه التوليفة ستأتي نتيجة

Digitized by Birzeit University Library

اعادة بناء لحمة المجتمع الفلسطيني الجديد في تركيبة جديدة تجمع يبن الشتات والداخل ، بين الانتماء الفلسطيني في الاقليم الداخلي وعلاقته مع المجتمع الدولي في الخارج .

يمكن الحديث هنا عن ثلاثة محاور سيتم تركيب التوليفة الجديدة على أساسها :-

المحور الأول : تجمع بيروقراطي يأتي من الخارج مؤلف من التجمعات السياسية في القيادة الفلسطينية في تونس والدول العربية ، وبين المجموعة المهيمنة من مؤسسات وأحزاب سياسية ومؤسسات اجتماعية ونخب في الداخل .

المحور الثاني : هو علاقة الاقاليم الفلسطينية مع بعضها البعض ، أحد مشاكلنا أنه لم تتكون خلال فترة الحكم الاسرائيلي نخبة اجتماعية سياسية تجمع جميع انحاء فلسطين مع بعضها البعض ، يوجد عندنا نخب اجتماعية في فلسطين ، بعضها مؤلف من عائلات كان لها السطوة في الماضي وحافظت على جزء من هذه السطوة ، ونخب جديدة تبلورت تكويناتها في فترة نهوض الاحزاب في الثمانينات . هذه النخب في الداخل لم تشكل مجتمعاً متكاملاً مما خلق ضرورة لوحدة وجدانية هي تنظيمات منظمة التحرير الفلسطينية . من أجل ذلك عندما نصر على المقولة أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد ، نحن لا نطرح شعاراً مفرغا من محتواه السياسي ، نحن نقول أن أهل الشتات من خلال تنظيماتهم السياسية ومن خلال منظمة التحرير ومؤسساتها استطاعوا أن يخلقوا الكيان الذي لم يستطع مجتمع الداخل أن يخلقه ، أي استطاعت أن توحد بشكل قانوني وسياسي ليس فقط في المنابر الدولية ، ولكن عن طريق تركيب هيكلية جديدة نسميها منظمة التحرير وفروعها ، فالمحور الثاني هو توحيد الاقاليم الفلسطينية في مجتمع ، ليس فقط مدنياً بل مجتمعاً قومياً ، كلامنا عن المجتمع الفلسطيني يشوبه الكثير من الرؤيا الايدولوجية الضبابية التي تحتاج الى صياغة الهوية ، وكما ذكر الاستاذ أحمد حرب ، صياغة الهوية الفلسطينية هي عملية متبلورة ولم ترس بعد على وجدان جماعي ذي طابع اقليمي ، القاعدة الاقليمية لهذا الوجدان هي أيضا وجدانية فلسطين ، هي في الخيال أكثر منها في الواقع . الواقع الجديد يحتاج الى وحدة أرض تجسده في رأيي

Digitized by Birzeit University Library

قدرة القيادة الفلسطينية على انتزاع وحدة فلسطين الاقليمية بالفعل وليس فقط كما تم في اعلان المبادىء .

المحور الثالث : هو علاقة فلسطين أو السلطة الفلسطينية القادمة مع امتداداتها العربية . الواضح أنه نتيجة الاحتلال تم عزل فلسطين ثقافيا وسياسيا عن امتدادانها الطبيعية ، عن العالم العربي ، وهذه المهمة ستكون على رأس خيارات السلطة الفلسطينية ومن خلال اتفاقيات مشتركة ، اتفاقيات امنية وعلاقات اقتصادية مع دول العالم العربي المحيطة وتحديدا مع امتدادها الطبيعي ، أي بلاد الشام ، سوريا ولبنان والاردن ، ومن ثم الى بقية دول العالم العربي . وسيشكل هذا الامتداد العربي التوازن الضروري مقابل العلاقات التي ستضطر فلسطين أن تقيمها مع اسرائيل حتى لا تبتلع وتصبح عملية تطبيع العلاقات مع اسرائيل هي عامل تهميش للثقافة الفلسطينية والاقتصاد الفلسطيني .

في هذه التوليفة المثلثة بين العالم العربي والكيان الفلسطيني والعلاقة بين الخارج والداخل ستنشأ مشاكل تتعلق حول طبيعة المجتمع المدني الذي ناضلنا لتكوينه خلال الست والعشرين سنة الماضية ، التوليفة الاولى تقع في تركيبته . السؤال هنا حول هذه التوليفة القادمة ، هل هي سلطوية قامعة ؟ هل هي تركيبة ديموقراطية ؟ أنا شخصيا تعلمت الكثير من نقاش اليوم ويبدو لي أن أمام المعارضة الفلسطينية تحديا كبيرا ، اذا هي استمرت في معارضتها لهذا الاتفاق من الخارج ، سيحكم عليها بالتهميش ، ولكن اذا انخرطت في توسيع مجال الديموقراطية من الداخل أصبحت قوى برلمانية وسياسية وثقافية معارضة على أرضية الاتفاق ، وستساهم بالتالي في امكانية انشاء مجتمع مدني ضابط للنزعات القامعة للسلطة القادمة . تركيبة هذه التوليفة تجابه مشكلة منهجية هناك في الخطاب الفلسطيني السياسي وخصوصا في الغموض حول التمييز بين ما يشكل القطاع العام وما يشكل قطاع الدولة . أذكر في نقاش حصل في ندوة ثقافية مؤخرا ، شكك بعض المثقفين في امكانية وجود بنى سياسية عامة وليست تابعة لجهاز الدولة مثلا في وظيفة مراقب الدولة ، وظيفة أجهزة مراقبة لحقوق الانسان ووسائل الاتصال ...الخ . (يوجد كثير من الناس في الاطر المهيمنة مثلا لم يستوعبوا لغاية الآن أن تكون مؤسسة مثل بي بي

Digitized by Birzeit University Library

سي ممولة من قبل الدولة ولكنها غير خاضعة للدولة) . لأنه عندنا كثير من المؤسسات الجماهيرية العامة التي لا تهدف الربح وليست خاضعة لمعايير خاصة ، بعضها حزبي وبعضها غير حزبي ، ولكنها ليست من أجهزة الدولة .

في المرحلة القادمة الكثير من انجازات هذه المؤسسات التي بلورتها التيارات السياسية الحزبية وغير الحزبية ستتضوي بلا شك تحت اجهزة الدولة وأخرى ستصبح جزءاً من المجتمع المدني الفلسطيني الذي يشكل وسادة كابحة بين الجمهور من جهة وبين أجهزة الحكم التنفيذية من جهة أخرى . وهذا تحد كبير من أجل الحفاظ على الديموقراطية في المجتمع المدني في المرحلة القادمة .

أخيرا أجمل ما يلي ، برأيي مرحلة انشاء السلطة الفسطينية تحمل في طياتها صراعاً مزدوجاً ، الصراع الاول : هو اخضاع تشكيلة أجهزة الدولة بشكلها الجنيني الى رقابة برلمانية شعبية تتحكم في نزعة هذه الدولة نحو السيطرة القمعية كما هو الحال في أي دولة ، ومن ناحية أخرى أمامنا تحد آخر هو توسيع أجهزة المجتمع الدولي التي قمنا بانشائها في فترة الاحتلال بحيث نستطيع مجابهة طبيعة تشكيل الثقافة والمجتمع والثقافة الوطنية وتشكيل المجتمع الجديد في السنوات القادمة .

Digitized by Birzeit University Library

"آفاق التنمية في المجتمع الفلسطيني"

مداخلة الاستاذ ابراهيم الدقاق :

فطن الفلسطينيون الى العلاقات الوثيقة بين التنمية والسياسة منذ بداية الاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة (فلسطين) في العام ١٩٦٧ . ولم تغب هذه العلاقة عن ذهن سلطة الاحتلال ولا عن بال مصادر التمويل غير الفلسطينية . فاستخدمت الاطراف الثلاثة التنمية كآلية للوصول الى أهداف تبدو انسانية في مظاهرها وتخفي في نفس الوقت أهدافا سياسية متعارضة في معظم الأحيان .

عمل الفلسطينيون من ناحيتهم على توظيف التنمية لتعزيز صمودهم في وجه سياسة التهجير القسري التي استخدمتها اسرائيل ضدهم ، ولتمكين أنفسهم من ممارسة مقاومة متنامية للاحتلال بمؤسساته المختلفة ، وذلك كاسهام منهم في عملية سيطرتهم على ترابهم الوطني . وبهذا الفهم تبنى الفلسطينيون شعار "التنمية من أجل صمود مقاوم" .

ومن ناحيتها سعت اسرائيل ، ومن خلال سلطة الاحتلال ، الى اضعاف صمود الشعب الفلسطيني فوق أرضه وخلخلة آلية مقاومته للاحتلال . ولتحقيق أهدافها هذه تبنت سياسة "تنمية سلبية" تتمثل في تجزئة الأرض المحتلة الى أقسام وفي تأكيد عزلتها عن بعضها البعض بالمستوطنات والطرق التي أنشأتها ، وكذلك باجراءات أخرى كثيرة لا مجال لتعدادها في هذا المقام ، وشجعت بذلك على قيام خصوصيات فلسطينية متمايزة داخل فلسطين نفسها .

ومن ناحية ثانية ، اختلفت دوافع ومحفزات مصادر التمويل غير الفلسطينية لتقديم المعونة للفلسطينيين داخل الأرض المحتلة ، فتعارض أداؤها وسلوكها تبعا لذلك . ورغم ذلك ، اتفق جزء منها على تقديم المعونات المادية ، مع تجنب تقديم الدعم السياسي للشعب

Digitized by Birzeit University Library

الفلسطيني في نضاله من أجل حقوقه الثابتة . وترتب على ذلك فرض تكيف قسري على الأداء الفلسطيني مع برامج متعارضة تتبناها مؤسسات الدعم غير الفلسطينية ، هذا من ناحية ، والقبول بالصدقات التي تقدمها هذه الجهات بسبب ظروف الافقار المستمر له من ناحية ثانية . وهكذا عملت هذه المؤسسات ، واعية أو غير واعية ، على تعميق الاتكالية بين صفوف الشعب الفلسطيني وعلى اضعاف روح المبادرة عنده ، وعلى تعزيز الصراع الفئوي والتناحر الداخلي . ومن ناحية ثانية مارس بعضها ظروفا على الفلسطينيين لتطبيع علاقاتهم مع سلطات الاحتلال تحت شروط الأخير بسبل مختلفة .

وفي الآونة الأخيرة أخذ مسار التنمية منحنى جديدا وأكثر تحديدا . فقد حدد مؤتمر مدريد في العام ١٩٩١ مسار التنمية الفلسطينية ورسم طريقها عبر المسارين الثنائي (سياسي) ومتعدد الأطراف (تنموي) . وجرى تحديد المسار التنموي بدقة أعلى بتوقيع اتفاق المبادىء بين م.ت.ف. واسرائيل في ١٩٩٣/٩/١٣ . فقد حوى الاتفاق بنودا وملاحق تحدد الى مدى بعيد الاطار التنموي والمستقبل السياسي للفلسطينيين خلال المرحلة القادمة وحتى قيام الكيان الفلسطيني بعد سنوات خمس . وفتح الباب ، في نفس الوقت ، لتوضيح تفاصيل العلاقة بين الطرفين الفلسطيني والاسرائيلي عبر المحادثات الثنائية بينهما ، والتي باشرت اعمالها بعد توقيع الاتفاق .

ترسم الصورة التي لخصتها أعلاه ، طبيعة العلاقات الناشئة بين الفلسطينيين داخل الأرض المحتلة وبين الأطراف غير الفلسطينية - بظلالها المختلفة وفي توافقها وفي تعارضها - وتكشف عن التعقيدات التي تخضع لها ديناميات الفعل داخل المجتمع الفلسطيني ، وهي ترسم في نفس الوقت الصعوبة التي يواجهها الأخير في التكيف مع هذه الديناميات . وتزداد الصعوبة عند محاولة القيام بصوغ معادلة تسمح له بالاستفادة من المعونة المقدمة من جهات غير فلسطينية مع المحافظة في نفس الوقت على زخم نضاله لتحقيق أهداف ثلاثة تتمثل في : التخلص من الاحتلال الاسرائيلي ومن آثاره ، وفي انهاء حالة شتات الشعب الفلسطيني ، وفي تجسيد الهوية المستقلة على أرض فلسطين.

Digitized by Birzeit University Library

سوف أحاول في ورقتي هذه استشراف آفاق التنمية تحت المحددات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي فرضتها ظروف الاحتلال الطويل وتدخل الجهات غير الفلسطينية في شؤون الأرض المحتلة والتطورات السياسية بعد مؤتمر مدريد في العام ١٩٩١ . وتدور هذه المحددات حول واقع عدم التكافؤ الناشيء بين الفلسطينيين من ناحية ، وبينهم وبين الأطراف الأخرى في الشرق الأوسط في اطار التعاون الاقليمي المتوقع من ناحية ثانية ، ويأتي في مقدمة هؤلاء الجانب الاسرائيلي . وتدور أيضا حول شروط اتفاق المبادىء الموقع في واشنطن (١٩٩٣/٩/١٣) وما يتبع تطبيقها من تجزئة لعملية التنمية في اطار تجزئة مراحل الوصول الى الحل النهائي (غزة وأريحا ، مرحلة الحكم الذاتي ، المرحلة النهائية) ، وما قد يترتب على كل ذلك من تكييف قسري للبنية التحتية الفلسطينية لتوكيد تبعيتها لهم : للمنظور التنموي الاسرائيلي ولأولويات أطراف التعاون الاقليمي . وحتى تكتمل الصورة أرى من المناسب البدء بالقاء نظرة على الواقع الفلسطيني القائم ككابح من كوابح قيام تنمية وطنية مستقلة تحت الظروف القائمة .

الواقع الفلسطيني القائم :

ولدت حالة الشتات التي فرضت على الشعب الفلسطيني منذ العام ١٩٤٨ وحتى الآن خصوصيات فلسطينية غير متسقة ، تختلف فيما بينها تبعا لدرجة التكيف مع ظروف المجتمعات المضيفة المختلفة التي خضعت لها ، وكذلك تبعا لأداء وسلوك نظام الحكم في هذه المجتمعات تجاههم . وينطبق نفس القول - مع الفارق - على وضعي الضفة الغربية وقطاع غزة (فلسطين) ما بين العامين ١٩٤٨ و ١٩٦٧ وكذلك بعد العام ١٩٦٧ وحتى الآن .

وقد ترتب على نشوء الخصوصيات الفلسطينية نتائج سلبية أجمل أهمها في ثلاث نقاط هي :

١- تشوهات سلوكية .

Digitized by Birzeit University Library

٢- تشوهات وظيفية .

٣- تشوهات بنيوية .

ولا مجال لبحث هذه التشوهات بالتفصيل ، ولكنني أرى حاجة للوقوف عند بعض التشوهات العامة متلمسا التعرف على بعض أوجهها وأحصرها في أربعة هي :

١- فقدان الفرد الفلسطيني بعضا من مبادرته الانتاجية ، تلك المبادرة التي شكلت جزءا من نظام انتاج بلده الأصلي في الماضي ، وفرض التكيف القسري مع نظام انتاج في المهجر غريب عن تجربته السابقة عليه . وفضلا عن ذلك رافق هذا التكيف ، حرمان الفلسطيني - في معظم الأحيان - من التمتع بحقوق المواطن في أماكن لجوئه .

٢- نشوء كم بشري فلسطيني قادر على خدمة الغير بأكثر مما هو قادر على خدمة نسق انتاجي فلسطيني مستقل ينشأ في المستقبل .

٣- ابعاده جزئيا عن الأرض واكتسابه هو نفسه صفات المرتزق الجوال في أرجاء الأرض الساعي وراء تامين رزقه ومستقبله .

٤- تنامي استخدامه العلم الذي اكتسبه تحت ظروف قاسية وتحويله الى سلعة يستبدلها بأموال منقولة بسبب فقدانه الأمن الفردي والجماعي ، وبسبب غياب المؤسسة الفلسطينية القادرة على استيعاب جهوده وجهود غيره من الفلسطينيين لبناء قاعدة علمية فلسطينية مستقلة بسبب غياب الشروط اللازمة لقيامها .

وأما على صعيد الضفة الغربية وقطاع غزة ، وبالاضافة لما ذكر اعلاه أشير الى ما يلي :

١- خضوع نظام الانتاج فيهما وتكيفه مع آليات السوق الاسرائيلية .

٢- تنامي الاختلاف بين آليات السوق في الضفة الغربية وبين آليات سوق قطاع غزة .

٣- تنامي دور المستوطنات الاسرائيلية كنسق فوقي كابح لنمو المجتمع الفلسطيني وكعامل تفتيت له .

مكتبة جامعة بيرزيت الرئيسه

Digitized by Birzeit University Library

اتفاق المبادىء ومحددات التنمية القائمة والمنتظرة :

وقعت اتفاقية المبادىء في ١٩٩٣/٩/١٣ بين منظمة التحرير الفلسطينية ودولة اسرائيل في واشنطن . وتتكون الاتفاقية - فضلا عن المقدمة - من سبع عشرة مادة وبعض الملاحق . وأشير هنا الى المادة السابعة (بند ٤) وكذلك الى الملحق الثالث والرابع ، وهي المادة والملاحق التي تتعلق بموضوع التنمية . وينص البند الرابع من المادة السابعة على تشكيل سلطات فلسطينية للاشراف على قطاعات الكهرباء وميناء غزة ، وبنك للتنمية ، ومجلس لترويج التصدير ، وقضايا البيئة والاراضي وادارة المياه وأي سلطة أخرى يجري الاتفاق عليها حسب شروط الاتفاقية الانتقالية .

أما الملحق الثالث فهو بروتوكول يحدد اقامة التعاون الفلسطيني الاسرائيلي في اطار البرامج الاقتصادية والتنموية . ولتحقيق هذه الاهداف يدعو الملحق الثالث الى انشاء لجنة للتعاون الاقتصادي بين الفريقين ، يشمل نشاطاتها مجالات التعاون في قطاعات الكهرباء والماء والمالية والمواصلات والاتصالات ، وكذلك في ميادين التجارة والصناعة وتنظيم الشؤون العمالية وتنمية المصادر البشرية والاعلام وأية برامج ذات اهتمام مشترك . ويدعو الملحق الرابع الى تنسيق الجهود الفلسطينية الاسرائيلية في مجال التعاون الاقليمي .

وأسمح لنفسيَ هنا بمناقشة بعض هذه المحددات والكوابح التي تواجه التنمية الفلسطينة المستقلة تحت خمسة مواضيع هي : التعاون المنتظر في ظل غياب التكافؤ ، المحددات السياسية التنموية ، دور اللجنة الاقتصادية الفلسطينية الاسرائيلية والتشوهات التي خضع لها الفلسطيني والتحدي غير المنصف الذي يفرضه عليه الاتفاق والسياسة السكانية الفلسطينية .

Digitized by Birzeit University Library

١- **التعاون المنتظر في ظل غياب التكافؤ :**

لا يطرح التعاون بين الفلسطينيين واسرائيل وبينهم وبين الأطراف الأخرى كاختيار فلسطيني : وانما يطرح عليهم كالزام من الأطراف الأخرى - بما فيها اسرائيل - للدخول في عمليتي تنسيق وتعاون معها تحت شروط وظروف غير مواتية للفلسطينيين . ومن ضمن هذه الشروط تأخير البحث في مواضيع ذات أهمية بالغة للتنمية الفلسطينية منها : القدس واللاجئون والمستوطنات اليهودية والتعاون والتنسيق مع الجيران (المادة ٥ بند ٤ من اعلان المبادىء) . وسوف يعلق التعامل مع هذه القضايا الى المرحلة النهائية . ويشكل استثناء هذه القضايا من البحث الآن الأذن باستمرار حالة الخلخلة القائمة والتشويه المفروض على العمل التنموي الفلسطيني وكذلك استمرار عملية اضعاف الجانب الفلسطيني امام الجانبين الاسرائيلي والشرق أوسطي في عملية التنسيق والتعاون المنتظرة . وبناءا عليه سوف تحدد علاقات فلسطين بجيرانها في المرحلة القادمة (الحكم الذاتي بشكل خاص) درجة الكبح الذي يملك هؤلاء بممارسته لمنع التنمية الفلسطينية من اتخاذ مسار مستقل وصولا الى التكافؤ المرجو معهم . هذا مع العلم أن الكفايات الفلسطينية متوفرة وقادرة على قيادة تنمية فلسطينية مستقلة وحقيقية ، تلبي التطلعات المشروعة لشعبها منذ الآن . وهي مؤهلة للدخول في تعاون متكافىء مع الجيران فيما لو سمح لها بالتخلص من حالة الشتات المفروض عليها ، وكذلك من الكوابح التي تمنع تحويل الكفايات الفلسطينية الفردية الى كفاية جماعية متكاملة .

٢- **المحددات السياسية للتنمية :**

أعد تحت محددات التنمية بعض ضوابطها السياسية . وقبل تبيان المحددات المشار اليها أنبه الى العلاقة الوثيقة بين التنمية والسياسة والى ضرورة توفير التوازن بينهما حتى يتحقق الغرض التنموي والهدف السياسي دون تفريط بأي منهما . ولأن التنمية عملية مستمرة ومتصاعده فان ضمان استمرارها وتناميها يتحققان بشروط فلسطينية فقط . وخلاف ذلك سوف تتحول التنمية الى آلية استغلال للانسان الفلسطيني من قبل الأطراف الأخرى : اسرائيل وبقية الجيران ناهيك عن الممولين .

Digitized by Birzeit University Library

أما المحددات السياسة للتنمية الوطنية الفلسطينية فتتمثل في غياب الشروط الفلسطينية والمتمثلة في غياب السيادة الفلسطينية على الأرض الفلسطينية وكذلك في استمرار فعل منظومة المستوطنات الاسرائيلية كعامل كابح لقيام وحدة جغرافية فلسطينية ناجزة في الضفة والقطاع . ومن ناحية ثانية فان الحديث عن المرحلة النهائية القادمة بعد سنوات خمس هو حديث عن كيان فلسطيني يكتنفه الغموض ، ولا يمكن لأحد تحديد ملامحه أو الجزم بنوعيتها . فاسرائيل والولايات المتحدة تنكران حق الفلسطينيين في اقامة دولة فلسطينية مستقلة بما يملكان من دور مؤثر تحت الظروف القائمة في صياغة مستقبل المنطقة . ويسعى الفلسطينيون من ناحيتهم الى بناء الدولة المستقلة . وفي غياب الاتفاق بين الأطراف المشار اليها يتحول الحديث عن المستقبل السياسي لفلسطين الى تمنيات متعارضة ، ويتحول الحديث عن التنمية بمفهومها الصحيح أقرب الى الافتراض المبني على التمنيات .

واذا ما تناولنا بعض جزئيات المحددات السياسية الملموسة أقول بأنه يمكن الحديث عن ثلاثة منها أبينها فيما يلي :

أ- سوف يؤدي فرض التعاون على الفلسطينيين مع اسرائيل في ظل رجوع ميزان القوى لصالحها وتطبيع العلاقات معها قبل الاتفاق على الحل السياسي بين الطرفين الى اخضاع التنمية الفلسطينية لمقتضياتها السياسية .

ب- ونتيجة للخلل القائم في ميزان القوى لصالح اسرائيل تمت تجزئة العملية التنموية الى مراحل سياسية وتفتقر الى آلية قادرة على جمع الأجزاء واحداث تكامل بينها لتخدم الغرض الوطني الفلسطيني . والمراحل السياسية المشار اليها هي : مراحل غزة /أريحا ، ومرحلة الحكم الذاتي ، ومرحلة الحل النهائي .

ج- سوف يخضع فرض التعاون بين فلسطين وجيرانها (التعاون الاقليمي) والتنمية الفلسطينية ، في ظل غياب الاستقلال الفلسطيني السياسي وقبل تنمية قدرات

Digitized by Birzeit University Library

فلسطين الذاتية واستعادة المبادرة ، وفي غياب التكافؤ بين الأطراف الى توافق مصالح الشركاء الأقوى . وفضلا عن ذلك سوف يزيد مثل هذا الوضع من فرص التعاون الاسرائيلي مع الجيران على حساب المصلحة الفلسطينية .

٣- لجنة التنسيق الفلسطينية الاسرائيلية :

تنص اتفاقية المبادىء في ملحقها الثالث على انشاء لجنة مستمرة للتعاون الاقتصادي تركز نشاطاتها على التعاون في مجالات المياه والكهرباء والطاقة والشؤون المالية والمواصلات والتجارة وتنظيم الشؤون العمالية وتنمية القوى البشرية والاعلام وفي أية برامج تهم الطرفين . والنشاطات المشار اليها في واقع الحال هي العوامل المؤثرة في احداث تنمية مجزية في أي مجتمع . ويشكل اشتراك اسرائيل في اللجنة مع استمرار تواجدها العسكري فرصة للحد من استخدام الفلسطينيين للسلطة المتاحة لهم - بموجب الاتفاق - بنجاعة لخدمة الغرض الفلسطيني . والدليل على ذلك أن المادة السابعة (البند الرابع) تدعو الى انشاء سلطات فلسطينية لادارة معظم النشاطات المشار اليها في ظل اللجنة الفلسطينية الاسرائيلية والتواجد الفعلي للقوات المسلحة الاسرائيلية في الضفة والقطاع ، مما يعطي الانطباع بانها - أي السلطات الفلسطينية - سوف تكون مقيدة الحرية .

٤- تشوهات المجتمع الفلسطيني :

سوف تبقى التشوهات التي لحقت بالمجتمعات الفلسطينية في الارض المحتلة وفي الشتات كابحا من كوابح التنمية الخطيرة . ولعل أبرز هذه التشوهات تشوه العلاقة بين الفلسطينيين أنفسهم في الشتات والوطن ، كذلك تشوه البنية المؤسسية الفلسطينية داخل فلسطين . وسوف أتعرض لكل واحد منهما باختصار .

نشأت علاقات مشوهة بين جزء من الفلسطينيين وترابهم الوطني نتجية للشتات وما رافقه من ظروف . وتحولت العلاقة بينهم وبين الوطن الفلسطيني من علاقة تستلهم

Digitized by Birzeit University Library

الواقع الذي تحقق عبر تحولات عميقة فرضت عليه الى علاقة رومانسية تستند في معظم الأحيان الى صور نسجها خيالهم ولا تمت بالضرورة الى الحقيقة بصلة . وقد ترتب على تشوه العلاقة هذه فقدان هؤلاء للقدرة على التعامل الموضوعي مع الواقع المادي الذي تحقق على الأرض الفلسطينية منذ العام ١٩٤٨ وحتى الآن .

ومن ضمن التشوهات التي لحقت بالفلسطينيين ، تشوه الأداء المؤسسي وتراجعه أمام الاجراءات الاسرائيلية ، وكذلك تفكك النسق الفلسطيني الواحد الى مفردات ثانوية تخدم الخصوصيات الناشئة ، وكذلك تفكك المفردات الثانوية الى عناصر تفتقر الى اللحمة التي تجمعها جمعا جدليا . وتجلى هذا التفكك بشكل خاص في الضفة الغربية وفي قطاع غزة ، وظهر في أجلى صورة عندما فاجأ التوقيع على اتفاق المبادىء الفلسطينيين فيهما وهم في حالة عدم استعداد ، وبالتالي عدم القدرة على التجاوب مع مطالب المجتمع الدولي (عبر البنك الدولي) ومجموعة الدول المانحة لهم بتوفير بناء مؤسسي قادر على استلام واستثمار الأموال المخصصة لتنمية الأرض المحتلة في فترة قصيرة جدا .

٥- السياسة السكانية وطاقة الأرض الفلسطينية :

وهناك مشكلة اضافية تتمثل في طاقة الأرض الفلسطينية على استيعاب العائدين الى وطنهم وتهيئة الآليات المناسبة لتنفيذ هذه المهمة بنجاعة في غياب سياسة سكانية فلسطينة مقرة . فالتوزيع السكاني القائم في الأرض المحتلة الآن لا يخدم أي غرض تنموي . وبالعكس مِن ذلك فان استمرار الوضع في قطاع غزة على حاله سوف يؤدي الى كارثة انسانية ووطنية . وفضلا عن ذلك سوف يؤدي استمرار تدفق أهل الريف على المدينة الى تفريغ الريف من أهله واثقال المدينة بمسؤوليات تزيد من حدة مشكلاتها القائمة . وبالمقابل يكاد الغور الفلسطيني أن يكون خاليا من السكان (حوالي ٤٩ نسمة للكيلو متر المربع الواحد) هذا مع العلم أنه يشكل سلة الغذاء الأساسية للفلسطينيين . ولا أرى حاجة للاشارة هنا الى دور المستوطنات الاسرائيلية وسياسة سلطات الاحتلال الاقتصادية والسياسية التي اضافت بطبيعتها العدوانية مشكلات الى المشكلات التي ترتبت

Digitized by Birzeit University Library

على نشوء حالة الشتات في العام ١٩٤٨ - مشكلات جديدة لم تكن قائمة بهذه الحدة على الأقل في العام ١٩٦٧ . فقد خلفت وراءها خللا في الانتشار السكاني الفلسطيني من الكثافة ، وخللا واضحا في العلاقة بين التجمعات السكانية الفلسطينية .

الاسس المقترحة لموقف فلسطيني مسؤول :

لا بد هنا من الحديث عن أسس لموقف فلسطيني مسؤول تصلح للمرحلة الانتقالية وعن أسس تصلح للمرحلة النهائية وتخدم كمنظور للمدى البعيد . وفي تناولي لهذا الموضوع أشير الى استعراضي لبعض الكوابح والمعيقات التي تقف في طريق المباشرة في بناء تنمية فلسطينية مستقلة تستلهم مصالح الانسان الفلسطيني مع التركيز بشكل واضح على العوامل الخارجية . ولم أتعرض للدور الفلسطيني الرسمي المخول بقيادة العمليتين السياسية والتنموية .

بداية لا بد لي من الاشارة الى حاجة التنمية الفلسطينية المستقلة الى مناخ يتمتع بأعلى درجة من الاستقلال السياسي . وحتى يتحقق الهدف المتمثل في بناء الدولة الفلسطينية المستقلة عبر تحرير الارادة الوطنية من الكوابح والمعيقات الخارجية فان التنمية الفلسطينية سوف تبقى رهينة الوضع القائم وآلية من آليات الصمود والمقاومة : عاملة على وقف التدهور الجاري في المجتمع الفلسطيني من ناحية ، وساعية الى مساندة النضال الفلسطيني من أجل بلوغ هدف تحقيق الاستقلال السياسي من ناحية ثانية . ويمكنني القول بأن الشعار الذي رفعه الفلسطينيون في الثمانينات والداعي الى تعزيز الصمود المقاوم وذلك بتوظيف التنمية كآلية من آليات تحقيق هذا الغرض ، سوف يبقى هو الشعار الذي يستهدي به الفلسطينيون في التسعينات وحتى تحقيق الاستقلال السياسي . ومن هنا أخلص الى القول بأن النضال السياسي سوف يبقى العامل الأهم في تشكيل صورة المستقبل التنموي في فلسطين خلال المرحلة الانتقالية .

Digitized by Birzeit University Library

وأتناول المرحلة الانتقالية التي دعت اليها اتفاقية اعلان المبادىء لأقول بأن السلطة السياسية الفلسطينية سوف تبقى منقوصة في انتظار استكمالها في اطار الاتفاق النهائي بين الفلسطينيين واسرائيل . وبناءً على ذلك يصبح العمل التنموي رافعة من روافع العمل السياسي يستفيد من ناحية المتاح أمامه من سلطات وتمويل ، ومن ناحية ثانية يوظف النتائج لمقاومة الضغوط الاسرائيلية وضغوط الجيران الساعية الى تعزيز تبعية فلسطين لتوافق مصالحه المشتركة .

ترسم اتفاقية اعلان المبادىء ، كما ذكرت أعلاه ، الاطارين السياسي والتنموي للعلاقة الفلسطينية الاسرائيلية عبر خمس سنوات ، هي الفترة الانتقالية للوصول الى حل نهائي ودائم للصراع القائم بين الفريقين . والاطاران مجحفان ، في رأيي ، بحق الفلسطينيين ، ولكنهما يسمحان لهم - رغم ذلك - بتطوير دورهم عبر نشاط سياسي / تنموي مدروس يضع الطرف الاسرائيلي والجيران أمام واقع فلسطيني دينامي قادر على قبول التحدي ويمتلك القدرة على المواجهة وتطوير الذات .

وفي سبيل تتجيع الاستفادة بأعلى درجة ممكنة مما هو متاح من سلطة وتمويل أوكلت القيادة الفلسطينية عملية التنمية الى المجلس الفلسطيني للتنمية واعادة الاعمار (المجلس) . فقد صدر قرار بتشيكله في ٣١ اكتوبر (تشرين أول) ١٩٩٣ . ويدير المجلس الآتي هيئة محافظين مشكلة من أربعة عشر عضوا (المادة الثانية) تقوم بتعيين الجهاز التنفيذي للمجلس وترسم سياسته - في اطار السياسة الفلسطينية العامة - وتراقب التنفيذ والاداء . وتتركز مسؤوليات المجلس في استلام وادارة التبرعات والقروض المقدمة للشعب الفلسطيني خلال المرحلة الانتقالية وتوظيفها توظيفا مناسبا وكذلك في قيادة العملية التنموية بعد ذلك .

وحتى أكون أكثر تحديدا أقول بأن من مهمات المجلس في المرحلة الانتقالية تحقيق درجة أعلى من اعتماد الفلسطينيين على أنفسهم عبر تعظيم قدرات مؤسساتهم

Digitized by Birzeit University Library

الوطنية على القيام بالمهمات التنموية ، وكذلك زيادة الطاقة البشرية الجماعية الفلسطينية على الفعل في ميادين الادارة والتخطيط والتنفيذ والمراقبة والمساءلة . ومن هنا يترتب على المجلس أن يحقق خلال الفترة الانتقالية الأهداف التالية :

١- نجاعة استثمار التبرعات والقروض المقدمة .

٢- بناء بنية تحتية فلسطينية تتناسب مع أهداف التنمية الفلسطينية دون مبالغة في سعتها ونوعيتها .

٣- زيادة القدرات الذاتية الفلسطينية نوعا وكما في مجالات القوى البشرية ، وكذلك في مجال بناء المؤسسات بأنواعها وأشكالها المختلفة وربطها بشبكة من العلاقات المتجاوبة مع بعضها البعض في اطار نسق فلسطيني مرن .

٤- تحول المشاريع المعدة للتنفيذ (خاصة في السنوات الثلاث الأولى ١٩٩٤،١٩٩٥،١٩٩٦) من مشاريع تفتقر الى الترابط التنموي الى اطار تنموي قادر على التكامل وذلك بتبني سياسة انتقاء مسؤولة .

٥- وحتى تتعاظم الفائدة ، بالمفهوم التنموي الاستراتيجي ، لتحقيق الأهداف بعيدة المدى ، يصبح استخدام الخبرة المكتسبة في المرحلة الانتقالية وتطويرها لزيادة القدرات الفلسطينية وتعظيمها عند توليها قيادة العملية التنموية بعد تحرير الارادة الوطنية الفلسطينية من الكوابح والمعيقات وكذلك لزيادة مضاء الفلسطينيين في تعاملهم مع الأطراف الأخرى المشاركة فيما يسمى بالتعاون الاقليمي هدفا يحتل أهمية متقدمة .

ورغم ذلك يبقى أداء المجلس ، من حيث النوعية والتوجه المسؤول ، رهنا باعلان السلطة الوطنية الفلسطينية للتطور التنموي الرسمي . فالمجلس ، وحسب قرار تشكيله ، لا يملك حق وضع السياسات التنموية ولا تغييرها ، ولكنه يتحمل مسؤولية تنفيذها حسب التوجيهات والقرارات الصادرة عن القيادة السياسية للشعب الفلسطيني ورغم الحاجة الملحة لبلورة منظور تنموي وطني فلسطيني ، لم تصدر عن القيادة السياسية أية رؤية تنموية رسمية حتى الآن ، هذا مع العلم أن الدائرة الاقتصادية في منظمة التحرير

Digitized by Birzeit University Library

الفلسطينية كانت قد أنجزت مسودة خطة تنموية فلسطينية جرى طرحها أمام القيادة لاتخاذ القرار المناسب بشأنها ، حتى يتسنى للمجلس تفصيل هذا المنظور وترجمته الى مشاريع مدروسة يجري تنفيذها حسب توفر الأموال والقدرات في المرحلتين الانتقالية وبعيدة المدى .

Digitized by Birzeit University Library

"آفاق تطور الكيان الى دولة"

مداخلة د. نبيل قسيس : استاذ مشارك في دائرة الفيزياء – جامعة بيرزيت / ومدير عام الطواقم الفنية والاستشارية الفلسطينية .

سأتكلم عن آفاق تطور "الكيان" الى دولة ولاحظوا أن كلمة الكيان استخدمت بدون أي تحديد لماهيته ، فالمقصود بالكيان هو المرحلة القادمة ، التي يشير اليها البعض بالحكم الذاتي ، والبعض الآخر بالمرحلة الانتقالية والبعض الآخر بالمرحلة المؤقتة . وأعتقد أن منظمي هذه الندوة استخدموا كلمة "الكيان" لكي لا يستخدموا كلمة أخرى تثير مشاعر البعض .

ان تطور الكيان العتيد ، مهما كان كنهه ، والمقدر له ان ينشأ بعد أشهر من الآن ، الى دولة خلال فترة زمنية قريبة ، يعتمد الى حد كبير على الموقف الاسرائيلي من هذا التطور وذلك من خلال ما تقبله اسرائيل او لا تقبله من تفسير لاتفاق المبادىء . وينطوي اتفاق اعلان المبادىء على تغيير جذري ، برأيي ، في نظرة اسرائيل تجاه قيام دولة فلسطينية . ويأتي هذا التغير في النظرة من خلال اشارات غير مباشرة ، ولكنها هامة ، أبرزها الاعتراف عميق المغزى بمنظمة التحرير الفلسطينية – وهي جسم سياسي بالمعنى الذي اشار اليه د. سليم تماري قبل قليل – كممثل للشعب الفلسطيني والاعتراف اللفظي (حاليا) بحقوق الشعب الفلسطيني ، والتعامل مع هذا الشعب ومع ممثليه بندية جديدة في نوعها .

الاتفاق يترك خيار الدولة مفتوحا ويعطيه دعامات ولكنه لا يحتمه قانونا ، حيث سمعنا مؤخرا تفسيرا قانونيا من جانب مسؤول اسرائيلي مفاده أنهم يفهمون الاتفاق على أنه لو أعلنت الدولة غدا فسيعتبرون الاتفاق باطلا . ولكن هذا من وجهة نظر اسرائيلية ترى أن الاتفاق يسمح بتطوير ما تم الاتفاق عليه نحو الدولة ، ولكنه لا يحتمه بل يتركه

Digitized by Birzeit University Library

عرضة للالغاء والنقض اذا لم تتطور الأمور بطريقة تقبل بها اسرائيل . فخيار الدولة اذا هو خيار مشروط – اسرائيليا – بماهية الدولة التي نتكلم عنها وهل هي دولة من النوع الذي نريد أم دولة دون ما نريد . هذا شيء سأتطرق له في الدقائق القادمة .

الدولة القادمة ، كائنا ما كانت ، هي دولة فقط ضمن حدود وقيود تفرضها اسرائيل ويقبلها الفلسطينيون وهي دولة اذا استطعنا – وفقط اذا استطعنا – استخدام قدراتنا بعد قبول هذه القيود لتحويل "الكيان" الى دولة . لكن حتى اذا نجحنا في تحويل هذا الكيان المؤقت الى كيان له سمات دولة ضمن كل ما هو مفروض من قيود فيبقى السؤال : ما هي الدولة التي نتكلم عنها ؟ ما مدى استقلالية هذه الدولة ؟ هل هي دولة تابعة لأحد جيرانها أم هي دولة قادرة على الحياة بقدر من الندية مع جيرانها ؟

هناك غموض كبير في الكثير من النقاط التي تم الاتفاق عليها في اعلان المبادىء والى القدر الذي تحتوي الاتفاقية على قبول اسرائيلي باقامة الدولة الفلسطينية ، تحتوي الاتفاقية أيضا على قبول فلسطيني بالنسبة للاستيطان والقدس والحدود ، حيث لم تأت الاتفاقية على ذكر اتفاقية جنيف الرابعة بأي شكل من الأشكال وهذه النقطة أشار لها الاستاذ رجا شحادة صباح هذا اليوم . أعني بهذا أن هناك قدرا من الغموض في ناحيتين : غموض يسمح لنا باستقراء قيام دولة عما قريب وغموض يسمح لاسرائيل بأن تفترض بأن مواضيع الاستيطان والقدس والحدود هي مواضيع جرى تنازل فلسطيني بصددها . ان القبول ببقاء المستوطنات وربطها باسرائيل اقتصاديا وأمنيا من شأنه تجزئة أرض الكيان الفلسطيني وابقائه غير قادر على تطوير نفسه وخلق العوائق الصعبة أمامه وزعزعة الاستقرار فيه من خلال سيناريوهات ممكنة تطرق اليها د. خليل الشقاقي صباح اليوم في حديثه . الاستيطان سوف يجعل قيام دولة مستقلة ذات سيادة أمرا صعبا وهو ينتقص من وحدة وسلامة اراضي الدولة . أما الكلام في اتفاقية المبادىء عن وحدة وسلامة الأراضي أثناء المرحلة الانتقالية فهو كلام لا معنى عمليا له . هذا بالنسبة للاستيطان .

Digitized by Birzeit University Library

وبالنسبة للحدود ، لا يوجد لغاية الآن طريقة يقبل بها الطرفان للتعامل مع موضوع الحدود وعبور هذه الحدود وذلك ضمن القيود الأمنية التي تصر عليها اسرائيل . وحتى في المرحلة ما بعد الانتقالية ، "مرحلة الدولة" ، فان موضوع العبور والتنقل سيكون موضع خلاف اذ أنه من غير المحتمل على المدى القريب والمتوسط أن يحافظ على حدود للدولة الفلسطينية مفتوحة تماما مع اسرائيل من ناحية ، ومفتوحة مع العالم العربي وغيره من جهتي النهر والبحر من ناحية أخرى .

ثم هنالك القدس . والسؤال : هل نحن مستعدون للاعلان عن دولة دون أن تكون القدس عاصمتها الفعلية ؟ اذا أردنا الكلام عن امكانية تطور الكيان الى دولة خلال خمس سنوات معنى ذلك أننا نتكلم عن اعلان دولة **عاصمتها القدس** . هذا رأيي . واذا لم يكن بالامكان اعلان الدولة والقدس عاصمة لها فهناك علامة استفهام كبيرة على امكانية تحويل الكيان الى دولة .

في المحصلة ، الولاية الجغرافية الكاملة والتي هي احدى سمات الدولة المستقلة ستبقى غير قابلة للتحقيق في المدى القريب وبالتالي فان أية دولة سيتطور اليها الكيان ستكون دولة ناقصة السيادة ، على الأقل على المدى القريب والمتوسط .

ما تقدم هو من ناحية العوامل الخارجية أما بالنسبة للعوامل الداخلية فيطرح السؤال نفسه ما اذا كان لدينا من المقومات ما يمكننا من الانتقال الى دولة . لا يخفى على أحد أنه لا يمكن قيام دولة دون قيام مؤسسات قوية في كلا القطاعين العام والخاص ، ولا يخفى على أحد أيضا أن الخراب الذي لحق بمؤسساتنا المختلفة جعل قدرتنا على استيعاب المعونة التي نحتاجها للنهوض بمستوى المعيشة والتنمية والاعمار – قدرة محدودة جدا . مثل على ذلك : لو أعطيت جامعة بيرزيت اليوم ٥٠ مليون دينار لبناء كلية طب خلال سنة فهل تستطيع الجامعة انجاز ذلك ؟ الجواب كلا ، فالقضية ليست فقط قضية توفر

Digitized by Birzeit University Library

الأموال ، وليست فقط توفر المعونة بل هي أيضا المقدرة على استيعاب المعونة في ظل غياب مؤسسات قوية . المطلوب مؤسسات قادرة على البناء وعلى التخطيط وعلى استيعاب ما هو آت . ان أهم ما يجب القيام به هو انشاء المؤسسات فبدون مؤسسات لا يوجد دولة . المؤسسات القوية هي البديل للارتجال والتخبط وسوء الادارة وهي أمور نعاني منها كثيرا ، ولكن بناء المؤسسات يحتاج الى رؤيا وتخطيط والى تجميع قوى بشرية ملتزمة ومخلصة وكفؤة وهذا ليس مستحيلا ولكنه بحاجة الى رغبة وجدية وعمل .

بالاضافة الى ذلك نحتاج الى مساعدات طارئة من أطراف خارجية . تحت الاحتلال عانينا الكثير وما كان لدينا من مقدرات نهب الى حد كبير . كما تعلمون ليس هناك الآن حكومة فلسطينية تجبي الرسوم والضرائب ولذا فاننا بحاجة الى مساعدة للانطلاق وهناك قدر لا بأس به من النية الحسنة والرغبة الجادة بالمساعدة من أطراف خارجية تؤيد عملية السلام الحالية وترغب أن ترى الاستقرار يسود المنطقة ، وهناك قدر لا بأس به من القبول الدولي بحتمية قيام الدولة الفلسطينية ولو ضمن قيود ستفرضها اسرائيل ، ولكن هل لدينا القدرة على تحويل هذه النية والرغبة بالمساعدات الى انجازات ؟ مجمل الاشارات والمؤشرات الحالية تشير مع الأسف الى أننا سنكون غير قادرين على بناء مؤسسات اذا ما استمررنا على النهج الذي نسير عليه الآن في مجمل العمل القيادي على مختلف الأصعدة والمستويات . لا أستثني أحدا . بناء المؤسسات يحتاج الى رؤيا والى قيادة والى خطة وهو يحتاج أيضا الى قوى بشرية متخصصة . وهذه يجب أن يتوفر لها ما يحفزها . لن نستطيع بناء المؤسسات القادرة بدون الخبرات الفلسطينية الكثيرة الموجَودة في الخارج . الخبرات الموجودة في الداخل تقوم بعملها ولكنها بحاجة الى اضافات ولا يجوز الاستمرار بالنهج الحالي والاثقال على شخص واحد - مهما كانت قدراته - بالقيام بعدة أعمال رئيسية متخصصة يحتاج كل منها الى جهاز . هذا هو الواقع الحالي . انه من المثير للقلق أنه ليس هناك أي مؤشرات جدية حتى الآن على أية تغير في هذا المنحى وهذا النهج . نحن بحاجة الى نهج جديد والمحك لجديتنا في البناء ولنا كشعب يطرح حق العودة هو تمكين وتحفيز عودة بضع مئات من الأشخاص

Digitized by Birzeit University Library

المؤهلين حالا لأخذ مواقع قيادية في المجالات المختلفة الى جانب زملائهم واخوانهم هنا . نحن هنا لا نستطيع في الداخل بما لدينا من قدرات متواضعة أن ننجز المطلوب في وقت قصير . لن تكون هناك دولة فلسطينية ذات معنى بدون بناء اقتصاد جاذب للسكان ، ولن يكون هناك اقتصاد جاذب للسكان بدون مؤسسات قوية ، ولن نبني مؤسسات قوية بدون تخطيط ورؤيا جديدة وبدون العدد الكافي من السواعد الفلسطينية المخلصة . وفي غياب هذه المقومات وما لم يحدث تغيير جذري في طريقتنا في التعامل مع التحديات فان الانتقال الى الدولة باعتقادي ان حدث فسيحدث بطريقة غير الطريقة المحبذة ولكنها الطريقة الوحيدة التي ستكون ممكنة وذلك عبر الأردن ومن خلال الأردن . ان انشاء دولة فلسطينية هو تحد أمام الارادة الفلسطينية وقدرات الشعب الفلسطيني بالدرجة الأولى ولم تعد العوامل الخارجية المعيقة ، على قوتها ، بنفس الوزن كما كانت في السابق بل أصبح العامل المرجح هو العامل الفلسطيني الداخلي . شكرا .

Digitized by Birzeit University Library

" تسوية أو صلح تاريخيْ أو تأريخيْ "

مداخلة د. عزمي بشارة : أستاذ في دائرة الدراسات الثقافية / جامعة بيرزيت

اتفاقية ١٣ أيلول بين اسرائيل وم.ت.ف. المسماة اعلان المبادىء ليست صلحا تاريخيا ولا تستحق أن يطلق عليها مثل هذه التسمية . وقد يستحق هذا الاتفاق وبعد جهد جهيد أن يطلق عليه اسم تسوية سياسية في أفضل الحالات وهي على أي حال ليست تسوية عادلة .

التعامل مع الاتفاق على أنه صلح تاريخي هو تشويه يدفعنا اليه المجتمع الدولي وتدفعنا اليه اسرائيل بتفسيرهم المصافحة التي من بها علينا باعتبارها أنها مصالحة تاريخية مع الصهيونية . ومن هنا قلقي وقلق العديد من المثقفين الفلسطينيين والعرب من مظاهر اندفاع نحو التطبيع تجري بناءا على اتفاق لا يستحق أن يسمى صلحا تاريخيا ولا بأي حال من الأحوال . وأقصد بالتطبيع بكل بساطة اقامة علاقات طبيعية أي عادية بين الدول والمؤسسات ، علاقات تبادل وتعاون في ظل وضع غير طبيعي ، أي تطبيع لواقع غير طبيعي .

لا أود في هذه المداخلة القصيرة أن اناقش اتفاقية اعلان المبادىء مناقشة دبلوماسية فقد نظر وقيل في ذلك الكثير ، ولا أعتقد أن هنالك معنى كبيرا لمعارضة أو تأييد الاتفاق ، لأن الاتفاق اذا نجح واذا لم ينجح قد أصبح واقعا على أي حال . بل وأكاد أقول واقعا متجاوزا ، أي أنه انشأ واقعا على صورته ومثاله . ولم ينشأ اصطفاف دولي أو على مستوى المنطقة يحول دون أن يجنب الاتفاق واقعا جديدا . ولا أقصد بتجاوز الاتفاق تجاوزه الى دولة فلسطينية كما تبدو في ذهنية المراحل ، وانما اسرائيل هي التي تحاول تجاوز الاتفاق وتفريغه من أي امكانية كهذه منذ الآن .

Digitized by Birzeit University Library

كل كلمة في هذا الاتفاق تحتاج الى اتفاق ، ولذلك فان النقاش الحقوقي مع الاتفاق فارغ وغير ممكن . ربما يصبح بالامكان تدريس هذا الاتفاق في المدارس الدبلوماسية تحت عنوان : "كيف تصنع اتفاقا يتجنب كافة القضايا الأساسية" !! وتجنب اسرائيل للقضايا الرئيسية ليس تجنبا تكتيكيا وانما تجنب مبدئي يجعل من الاتفاق مرحلة نحو محمية اسرائيلية لا نحو دولة فلسطينية . والبديل لهذه الاستراتيجية الاسرائيلية لن يكون بديلا للدولة الفلسطينية ، فنحن الآن أمام مرحلة تاريخية تختلف جذريا . لقد انتهى شعار الدولة مع القيادة التي أنجبته . علينا الآن أن نفكر بالاستراتيجية البديلة لمواجهة سياسة المحمية الاسرائيلية .

يتم الصلح التاريخي على أساسين راسخين : ١- المساواة ، وفي حالتنا ، المساواة بين دولتين أو بين شعبين في دولة ثنائية القومية أو بين مواطنين في دولة ديمقراطية . ٢- الذاكرة التاريخية ، فلا يمكن أن يعقد صلح تاريخي لا يأخذ بعين الاعتبار الذاكرة التاريخية للخصمين .

في مجال التسويات السياسية لا تعلق أهمية كبيرة على السؤال : "من يصافح الآخر ؟" أو "من يستجدي الآخر؟" ... قد تكون هذه مسائل مهملة لا تستحق الاهتمام عند الحديث عن التسويات السياسية ، فالمهم هو النتيجة الأفضل ضمن موازين القوى القائمة . ولكن عند الحديث عن صلح تاريخي تكتسب هذه الأسئلة أهمية خاصة ، فاذا لم يعترف بنا كضحية لا نستطيع أن نغفر ، واذا لم نستطع أن نغفر فلا يمكن أن نتوصل الى صلح تاريخي .

لا نستطيع ولا يستطيع أحد ، لا باسم شعبنا ولا باسم تاريخنا ، أن يغفر الجريمة التي كانت من نصيب الشعب الفلسطيني ، والغبن التاريخي الذي لحق به في تسوية لا يعتذر لنا فيها ، وانما نطالب فيها بالاعتذار .

الاستعجال الذي يدفع اليه الاوروبيون والأمريكيون والمثقفون اليساريون الصهاينة وبعض العرب هو استعجال مريب ، لأن في أساسه اعتبار التسوية السياسية

Digitized by Birzeit University Library

غير العادلة صلحا تاريخيا وذلك من أجل التخلص بأسرع وقت ممكن من "عبء القضية الفلسطينية" . ما زال الصراع مع اسرائيل ومع الصهيونية مستمرا ومن المفروض أن يبقى مفتوحا طالما لم يتم التوصل الى صلح تاريخي على الأسس السابقة . قد نتناقش حول قضايا مثل : "هل ما تم التوصل اليه يشكل تسوية سياسية أم لا ؟" ولكن لا مجال للنقاش اذا كان هذا سلاما أم لا . ولكن بعضنا يتصرف وكأنه سلام ، وأي سلام !!

هل يشكل الاتفاق تسوية سياسية قادرة على التقدم بنا خطوة الى الأمام ؟ لقد أصبح الاتفاق نتيجة للظرف العربي والدولي واقعا بسرعة هائلة ، ولكنه واقع غير محدد بأمور متفق عليها وواضحة المعالم . لقد ختم الصراع بين م.ت.ف واسرائيل دون تغيير في موازين القوى ، أي أن م.ت.ف. دخلت المفاوضات دون اختلال مفاجيء لصالحها في موازين القوى ، وأصبحت هي تخضع ذاتيا وليس موضوعيا فقط الى واقع موازين القوى القائم بينها وبين اسرائيل .

لدينا قيادة فلسطينية طلب منها أن توقع في لحظة ضعفها التاريخية . قد نتناقش على ما هو خطأ وما هو صواب في تصرف القيادة الفلسطينية ابان حرب الخليج ، وقد نتناقش على تعريف ثورة تدخل أزمة اقتصادية ، فلم نسمع عن أزمات اقتصادية لثورات في الماضي ... وقد ... وقد ، ولكننا وصلنا الى نهاية الطريق بالنسبة لهذه القيادة برأيي .

لقد توصل التيار البراجماتي بقيادة شمعون بيرس وكل طبقة المدراء والتكنوقراط التي قويت شوكتها في اسرائيل منذ السبعينات ، الى أن هذا هو الوقت المناسب للتفاوض مع م.ت.ف. والاعتراف بها .

لم اعتقد في يوم من الأيام أن تحريم الحديث مع م.ت.ف اسرائيليا كان مقدسا أو كان يقف على رجليه وحدهما . وكنت أعتقد دائما أن الاعتراف أو عدم الاعتراف ب م.ت.ف مرتبط بالاعتراف أو عدم الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني - فاذا اعترفت

Digitized by Birzeit University Library

اسرائيل بالحقوق القومية للشعب الفلسطيني تزول العوائق والموانع المصطنعة أمام الحديث مع م.ت.ف ، والموضوع لم يكن بالطبع مكافحة ارهاب أو مقاطعة ارهاب ، فاسرائيل تحدثت وتتحدث مع كل ارهابيي العالم . فقد كان رابين ذاته أول سياسي اسرائيلي براجماتي يقول أن الارهاب سلاح الضعفاء وأنه لا يشكل تهديدا استراتيجيا لاسرائيل ، فهو ، خلافا لتهديد مصر في الماضي وتهديد سوريا ، مجرد ازعاج . الوضع بالنسبة لغزة مختلف بالطبع ، فلم يعد حكم غزة ممكنا بالوسائل المتاحة لاسرائيل دوليا ، وأعتقد أن على رابين أن يدخل بعض التعديل على نظريته .

على أي حال نشأت في اسرائيل فئة اجتماعية اقتصادية سياسية تريد التفاوض مع م.ت.ف ، حتى قبل الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني . لقد اتضح تاريخيا ما هو أبعد من افتراضنا السابق ، لقد ذهبت اسرائيل الى ماهو ابعد من الافتراضات ، وتفاوضت مع م.ت.ف حتى دون كلمة واحدة عن حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني ، أو حقه بالسيادة على أرضه .

لذلك بالذات وصلت م.ت.ف الى نهاية الطريق . لأن اسرائيل وافقت على الحديث معها بعد تفريغها من أي مضمون . لقد تمت عملية مبادلة الرمز بالمرموز اليه ، والهدف بالوسيلة ، وفلسطين بمنظمة تحرير فلسطين – وماذا تعني منظمة تحرير فلسطين دون فلسطين ؟ ما تم عمليا هو انقاذ المنظمة لفترة مؤقتة جدا تتحول بعدها بسرعة البرق الى رهينة عند اسرائيل .

عانقت اسرائيل م.ت.ف عناق الدب بعد ١٣ أيلول مع اعتبار كل منتقد أو معارض "معاديا للسلام" ، وتحييد العالم العربي . بذلك لم يعد أمام قيادة م.ت.ف من استراتيجية سوى استجداء اسرائيل . هل يصلح الاستجداء كاستراتيجية للمرحلة القادمة ؟

Digitized by Birzeit University Library

لا أعتقد أن رابين سيبدي قلبا رقيقا حيال الاستجداء وسيحاول أن يعصر قيادة ياسر عرفات حتى النهاية في قضايا مثل المعابر الحدودية والمستوطنات ... الخ وستكون طريق قيادة م.ت.ف الى غزة محفوفة بالتنازلات ، ولا أعتقد أننا نستطيع الاعتماد على شفقة اسرائيل .

علينا كمثقفين أن نوضح لاسرائيل أن عليها ألا تخلط بين قيادة م.ت.ف الحالية وبين الشعب الفلسطيني . الشعب الفلسطيني ليس رهينة لدى اسرائيل . ونحن لسنا على استعداد لنفدي الرهينة بأي حق من حقوقنا . وعندما خرج الناس الى الشارع في ٩ كانون أول ١٩٨٧ واستميح المعارضة والمنظمة عذرا ، لم يستشر أبناء شعبنا لا المنظمة ولا القيادة ولا اسرائيل .

أعتقد شخصيا أن علينا أن نراهن على الناس . لا أدري اذا كان لدينا مجتمع مدني ، أو ديمقراطية ، هذه قضايا لي فيها رأي خاص . ولكن مراهنتي أن يشعر الناس أن اتفاق ١٣ أيلول قد خدعهم . لقد خلط الناس الأوراق من جديد بين مؤتمر قمة عمان وبين ٩ كانون الأول ٨٧ ، وهم قادرون الآن على خلطها من جديد .

لقد أنجز سكان غزة للوفد المفاوض أكثر مما أنجزه بأي براعة دبلوماسية ، أقول ذلك مع احترامي للوفد المفاوض ، وباعتقادي أن فشل معادلة مدريد واضطرار اسرائيل الى التفاوض مع م.ت.ف كان نتيجة لمعارضة هذه المعادلة لا نتيجة الهتاف لها . وفي اضطرار اسرائيل للحديث مع م.ت.ف لعبت حماس دورا أساسيا - علينا ألا ننسى ذلك - .

الأمور اذاً ، أعقد بكثير من طريق دبلوماسي يقود نحو نهاياته الدبلوماسية ، وطريق معاد له يقود باتجاه معاكس فحسب . الأمور أكثر تركيبا من لعبة دبلوماسية هي

Digitized by Birzeit University Library

الوحيدة في "القرية" وآخرين ليس لديهم أي بديل لهذه اللعبة . حتى اللعب الدبلوماسية لم يلعبها الدبلوماسيون وحدهم وأكاد أقول لم يكونوا الأساس في هذه اللعبة .

على أي حال فان القول بعدم وجود بديل لا يشكل برأيي الخاص حجة لا منطقيا ولا سياسيا . عبارة "ليس هنالك بديل" مغالطة وتضليل وليست حجة . ومن كان يقول في الماضي : "ليس هنالك بديل" ما لبث أن ركب موجة مظاهرات ٩ كانون الأول ٨٧ . لم يتورع القائلون بغياب البدائل عن استغلال البدائل التي طرحها الشعب الفلسطيني .

لقد قاد نضال الشعب الفلسطيني الى الانجازات القليلة والى التراجعات الاسرائيلية التي تمت رغم الظرف الدولي والعربي ، خاصة في مجال التفاوض مع م.ت.ف وفي مجال التنازل عن غزة . والاندفاع نحو سلام من أجل هذه التنازلات والتطبيع مقابلها يعني الحياد عن الطريق الذي قاد اليها .

لقد أصبحت كلمات مثل "تأييد الاتفاق" أو "معارضته" عديمة المعنى . ماذا تعني معارضة الاتفاقية اليوم ؟ التاريخ لا يعود الى الوراء . لا يمكن أن نعود الى تاريخ لا توجد فيه اتفاقية . ومعارضة الاتفاق اليوم لتكون ذات مغزى يجب أن تعني التوجه بشكل نقدي الى الواقع الذي افرزته الاتفاقية . أما دعم الاتفاق بمعنى أن يقود الى دولة فلسطينية ، فباعتقادي أنه لا يعني الا "المحمية الاسرائيلية" – هذا ما يعنيه اليوم التقدم الى "دولة فلسطينية" على هذا الطريق – ان طريق غزة وأريحا أولاً يقود الى بقية المناطق المحتلة ثانيا ، ما عدا القدس والمستوطنات "الامنية" والمستوطنات التي بنيت على الخط الأخضر .

وأكثر ما أخشاه في هذا الطريق هو أن تسلك القيادة ، التي أصبحت رهينة توقيعها ، أسهل السبل ، وهو : التحالف مع المبنى العشائري للمجتمع الفلسطيني في الداخل من أجل تفريغ أي عملية انتخابية من أي مضمون ديمقراطي . "المحميات"

Digitized by Birzeit University Library

و"الغيتوات" لا يمكن أن تكون ديمقراطية لأن مصدر شرعيتها ليس الشعب وانما القوة الخارجية ، ولذلك يصبح النقاش حول "الديمقراطية الفلسطينية" وغير ذلك من المواضيع عديمة المعنى اذا لم تتم في اطار العمل من أجل السيادة الوطنية .

من الممكن طرح بديل شعبي ديمقراطي يتضمن القوى الفلسطينية المؤطرة والمؤسسات والمستقلين وكافة رافضي التطبيع مع اسرائيل على أساس عدم المساواة . من الخطأ المراهنة على المعارضة التكتيكية السورية للاتفاق ، وعلى المعارضة أن تعود الى الشعب الفلسطيني في المناطق المحتلة وفي الشتات . ولكن من أجل ذلك سيكون على المعارضة أن تغير من تكتيكها وتوقعاتها . فالشعب الفلسطيني لن يتظاهر ضد الانسحاب من غزة ، ومن باب اللا معقول أن يطلب منه ذلك ، ولكن قد يتظاهر من أجل الانسحاب من رام الله ونابلس وجنين والخليل ، وقد يتظاهر ضد تهويد القدس . فالشعب الفلسطيني لن يتظاهر ضد الاتفاق ولكنه قد يتظاهر ضد مظاهر الاتفاق ، ضد المستوطنات ، ومن أجل اطلاق سراح المعتقلين ، وغير ذلك من القضايا التي سوف تحسم خارج الاتفاق ، وخارجه فحسب .

أي حل تتوق اليه الحركة الشعبية الديمقراطية يجب أن يقوم على اساس من المساواة والندية . لم تعد الدولة الفلسطينية شعارا مقدسا ، ومع زوال الأطر التاريخية التي أنجبت هذا الشعار ، بعد أن أدت دورها التاريخي . كل الأمور مفتوحة اذا كانت على أساس من المساواة . وقد يكون النموذج الذي سيطرح نوعا من الحل المشترك مع الأردن يتوفر فيه قدر أكبر من الندية والمساواة مع اسرائيل ، أكبر على أي حال من القدر المتوفر في علاقة "غيتو غزة وأريحا" مع اسرائيل . الأساس الا نتحول الى محمية اسرائيلية .

Digitized by Birzeit University Library

مناقشات الجلسة الثالثة

أسئلة ، اجوبة ، مداخلات

Digitized by Birzeit University Library

مناقشات الجلسة الثالثة :

د. ابراهيم أبو لغد : أريد أن اسأل سؤالين : أحدهما سؤال فني وهو بسيط فيما يتعلق بالمشاكل حول الحدود بين اسرائيل والكيان الفلسطيني والصراع الذي يدور على المعابر ... الخ . أنا حسب قراءتي للاتفاق الاسرائيلي المصري ، أرى أن الحدود الدولية بين اسرائيل ومصر تمر في رفح ، أي الحدود الفلسطينية السابقة أيام الانتداب . وهذه هي الحدود الدولية بين الطرفين ، فاذا قرأنا قرار ٢٤٢ نجد أن الحدود يجب أن يتفق عليها بين الطرفين ، فالحد الدولي الذي أصبح معترفا به بين اسرائيل ومصر هو حدود فلسطين الانتداب ، فمعنى ذلك هو حدود اسرائيل اليوم . ونحن عندما نفاوض على حدود بيننا وبينهم ، أو ممرات فهل من الممكن - والاستاذ رجا يمكن أن يفيد في ذلك والاستاذ نبيل - أننا نتفاوض الآن على حدود حصلت عليها اسرائيل وهي حدود فلسطين السابقة ، ونحن نطلب حدودا أخرى داخل فلسطين ليس لها علاقة بالحدود السابقة ؟ . لأن مصر اعترفت أين تقع اسرائيل واعترفت بحدودها .

والسؤال كذلك في منطقة الأردن : لا يوجد حدود دولية متفق عليها بين الأردن وبين فلسطين وبين اسرائيل ، فهل يعقل أن شريط النهر هو الحد الذي يتفق عليه بين فلسطين واسرائيل ؟ واسرائيل تعطينا حدودا من أريحا مثلا . والممر الكامل المتفق عليه في قرار ٢٤٢ هو حدود واضحة بين اسرائيل ومصر ، فهل الاختلاف على الحدود في غزة هو سؤال فني مستوحى من الاتفاق الاسرائيلي ؟ .

السؤال الثاني وهو مرتبط بما قاله د. سليم تماري ود. عزمي بشارة : في عهد الاحتلال الاسرائيلي، الاسرائيليون لم يحاولوا أن يجدوا طرفا عميلا يتعاونون معه الا روابط القرى . لكن أريد أن اذكر يا د. سليم ان الانتداب البريطاني لم يجد طبقة معينة سياسية وطنية تتعامل معه ، بمعنى أن القيادة الفلسطينية كلها رفضت أن تكون عميلة

Digitized by Birzeit University Library

للانتداب البريطاني في تنفيذ المخطط الصهيوني ، ورفضت مبدأ الانتداب من اصله . ولكن يجوز انه بسلوكها كانت ليست جيدة ، وهذا بحث آخر . لكن البريطانيين لم ينجحوا كما لم ينجح الاسرائيليون في ايجاد اناس يتعاملون معهم . الجهة الوحيدة التي نجحت في ايجاد من يتعاون معها هي الاردن الذي اخترق المجتمع الفلسطيني ووجد طبقة تتعامل معه ، قيادة سياسية ... الخ وهذا حدث من منطلق العروبة التي تجمع فيما بيننا . الآن مع التطور الزمني هل الذي يتكلم به د. عزمي أصبح صحيحا ؟، لأول مرة في تاريخنا ، وجد الاسرائيليون قيادة فلسطينية توافق على عقد اتفاق مجحف . شكرا .

د. علي الجرباوي :- سؤال أوجهه ل د. سليم تماري ، وهدفه حقيقة هو استجلاء الأمر من أجل أن لا نبالغ في معنى المجتمع المدني لدينا ، وسؤالي تحديدا : هل لدينا مجتمع مدني وكم هي فاعليته ؟، صحيح أنه أثناء الاحتلال كان هناك مؤسسات بناها الشعب الفلسطيني في الداخل لمواجهة المحتل ، ولا أعرف ان كنا نسمي ذلك مجتمعا مدنيا ، لأن مفهوم المجتمع المدني هو وجود بنى تتشكل بانفصال عن مؤسسات الدولة من أجل أن تحمي الحريات وان يكون هناك موازنات تخضع للرقابة ، فنحن طورنا مؤسسات لغياب الدولة وهي المؤسسات الوطنية وواجهنا المحتل . لكن الآن ننظر الى المؤسسات - التي شيدناها مع استثناءات والتي لا أتصور أنها كثيرة - كانت كلها مؤسسات مسيسة تخضع للفصائل وليست منفصلة عن السياسة ولا تخضع للرقابة ، فهل لدينا حقيقة الآن مجتمع مدني نستطيع أن نبني عليه مستقبلا ، أم اذا اردنا بناء مجتمع علينا حقيقة أن نهدم ما بنينا ضمن سياسة التسييس ، وأن نبدأ من جديد مع الاستثناءات ، الصغيرة الموجودة هنا وهناك لبناء المؤسسات التي يمكن ان نسميها مؤسسات مجتمع مدني ؟ شكرا .

محمد عياد :- في الحقيقة لي تعقيب بسيط على ما قاله د. عزمي بشارة . فمن وجهة نظري أن المعارضة الفلسطينية للاتفاق وعدم نجاحها بشكل جيد ، يعود الى ممارسة نقد الايدولوجيا ل م.ت.ف أو القيادة التي وقعت الاتفاق ، وعدم ممارسة النقد الايديولوجي على نفسها لتكون مرتبطة جيدا في الشارع الفلسطيني ، بمعنى أن تحتوي هموم الشارع

Digitized by Birzeit University Library

كما يجب ، ولا تطبق كل هموم الشارع على ايديولوجيتها . هل بنظرك د. عزمي أن بامكان المعارضة الفلسطينية ان تخرج من ذلك ، وكيف ؟ .

- **عماد غياظة** :- التساؤل موجه الى د. نبيل قسيس حول : كيف يمكن بناء مؤسسات الدولة المطلوبة ونحن الطرف الأضعف في معادلة المنطقة - كما ذكر المهندس ابراهيم الدقاق - ؟ وكذلك في مرحلة المجتمع المدني ؟ وهنا أشيد بوجهة نظر د. علي الجرباوي بأنه الى الآن لا يوجد لدينا مجتمع مدني . فهل في المرحلة الانتقالية (ضمن واقع تنمية مشروطة ومكبلة بقوة الطرف الآخر وكذلك القوة الدولية وضغوطات البنك الدولي) نستطيع أن نبني مؤسسات في مجتمع مدني ليس واضحا ؟، هذا سؤال موجه الى د. نبيل قسيس .

وسؤال موجه الى د. عزمي بشارة : ذكرت "عملية تغيير الصراع مع الصهيونية على ضوء الاتفاق" ، فما هي آليات وأساليب التغيير في ضوء تطبيق الاتفاق مع الأخذ بعين الاعتبار أنك تطرح احتمال تحولنا الىمحمية اسرائيلية ؟

- **د. زياد أبو عمرو**:- تعقيبي أيضا ينصب حول فكرة المجتمع المدني ، وأنا اعتقد أن لدينا مجتمعا مدنيا في فلسطين ، ولكن هذا المجتمع المدني شأنه في ذلك شأن بقية المجتمعات المدنية في الدول الأخرى ، له سمات مميزة ، وله خصوصية . فالمجتمع المدني بمنظماته المختلفة نشأ في ظل غياب سلطة دولة وطنية . ولكننا نلاحظ أن السلطة أو الدولة استبدلت بهياكل سلطوية أخرى ، فاستعيض عن وجود الدولة في المجتمع المدني بأشكال سلطة أخرى ك م.ت.ف في الخارج والفصائل هنا . وكسلطة الاحتلال ، فالمجتمع المدني كان يتفاعل مع اشكال بديلة للسلطة ، وهذه الاشكال البديلة أثرت في تطور واتجاهات مجتمعنا المدني في فلسطين ، ونرى أنه يمكن أن اكثر بنى سلطوية أثرت فيه هي م.ت.ف في الخارج التي كانت تتعامل مع المجتمع المدني عن بعد أو عبر وسطاء وهي الفصائل وسلطة الاحتلال .

Digitized by Birzeit University Library

من الخصوصيات أيضا أن أحد منظمات المجتمع المدني وهي الاحزاب السياسية هنا في فلسطين شكلت بنية سلطوية في نفس الوقت ، بمعنى أن الاحزاب والفصائل كانت من منظمات المجتمع المدني ولكنها بنفس الوقت مارست دور السلطة السياسية ، وهذه الازدواجية في الدور هي أيضا من خصوصيات المجتمع المدني الفلسطيني .

خصوصية أخرى هي سيادة العمل الوطني على عمل منظمات المجتمع المدني . ولكن أعتقد أن المجتمع المدني أو منظمات المجتمع المدني المتمثلة في الأحزاب والنقابات والجمعيات الطوعية والشبابية ... الخ سوف تتجه الى المزيد من عملها أو من أداء دورها كمنظمات للمجتمع المدني بعد أن يشرع في حل المشكلة الوطنية . وشكرا .

- **علي أحمد** :- السؤال موجه الى د. عزمي بشارة : قلت أن المنظمة وقعت أو طلب منها أن توقع ، ولكن هل حقيقة بعد هذا التوقيع - ونحن نعرف أن ما غنمته المنظمة من هذا التوقيع هو ٢٪ من أرض فلسطين - وهذا الاستسلام الذي نراه حاليا ، هل هذا يؤكد التحليل السياسي الذي يقول أن م.ت.ف وجدت من أجل الاعتراف باسرائيل ؟ .

- **د. محمد جاد الله** :- السؤال موجه الى د. سليم تماري ، بخصوص النصيحة التي قدمها للمعارضة للدخول ضمن المؤيدين للاتفاق بهدف - حسب ما فهمت - دعم أطراف داخل الاتفاق التي تحاول أحيانا وتتململ بدون ايقاع من أجل كبح جماح الطرف المهيمن والمسيطر . والسؤال : الى أي مدى هذا الكلام يمكن أن يكون صحيحا ؟ بمعنى أن هذا التململ قادر حتى كواقع أن يكبح من جماح الطرف المهيمن ، لأن المشكلة ليست داخل المعارضين في داخل هذا الاتفاق - ولو أن هناك مشكلة - بقدر ما هي السطوة والطبيعة المكونة للمجموعة المهيمنة . الشق الثاني من السؤال : أليس في ذلك تبريرا مسبقا وتنظيرا من أجل أن نحرر عمليات القمع القادمة من هذه الفئة المهيمنة الآن ضد المعارضة ؟ لأنه سيبقى هناك معارضة ، حتى لو التحقت بعض الأطراف الموجودة في

Digitized by Birzeit University Library

المعارضة الآن الى القوى المؤيدة سيبقى في كل الأحوال معارضة ، وبرأيي أن هذه النصيحة تحمل تبريرا لقمع قادم . وشكرا .

- **نصر يعقوب** :- سؤال موجه الى د. سليم تماري يتعلق بنفس الدعوة ونفس الاطروحة ، والتي هي دعوة المعارضة للدخول الى مؤسسات الحكم الذاتي أو كما يحلو أن تسميها . لو أخذنا صورة لما يحدث بالاردن أو صورة أي دولة فيها معارضة ، ففي تلك الدولة تكون هناك محاولة لاحتواء هذه المعارضة عن طريق الطلب من هذه الفئات المعارضة الجذرية أو المبدئية .. الخ بأن تدخل ضمن المؤسسات الرسمية ، وبذلك تصبح عمليات دبلجة ، وهذه المعارضة تكون تحت جناح النظام وتصبح المعارضة في كل دول العالم كما أراها هي معارضة من جنس النظام لتمرير الأمور الأخرى ، فهل دعوتك من هذا القبيل ؟ هل تعني هذا الأمر ؟ ، وكيف ستكون فعالية المعارضة اذا دخلت ، (فالمعارضة لديها ثوابت وأهداف) .. الخ ، فعندما تدخل في مؤسسات حكم ذاتي أو تحت جناح عرفات أو جناح المنظمة ماذا سيحصل بأهدافها ؟ هنا سيصبح تناقض بين الأهداف وبين أن نمشي ضمن مخطط لتصفية القضية ، ضمن هذا التفسير ، كيف ترى حل هذه المشكلة ، كسياسي وسوسيولوجي ؟ .

هنالك سؤال سريع موجه الى د. عزمي بشارة ، وكان بودي أن أوجه اسئلة الى د. نبيل قسيس عن الدولة ... الخ لكن الظاهر من محاضرة د. عزمي ، وفي الصباح من محاضرة د. علي الجرباوي أنه لم يعد هناك أساس للأسئلة عن الدولة ، لأن الكيان الذي نتطلع اليه أصبح في حكم أي بحث اكاديمي أو علمي لا ينتهي بدولة وانما ينتهي بشيء آخر . السؤال : أننا نرى حسب التحليل والمنظومة التي قدمتها بالنسبة لياسر عرفات ، (أنه لا يستفز من قبل رابين ، وتكلمت كذلك أن رابين سوف لا يتعامل معه بشكل من التسامح بل بالعكس سيعصره حتى النهاية) ، فماذا نرى من امكانيات أخبار الجدل التي تخرج فيها الصحف وجريدة كنعان مثلا بأن الموساد الاسرائيلي لهم مسؤولية -

Digitized by Birzeit University Library

ومصلحة في حماية عرفات ، فماذا يقدم عرفات حاليا وفي المستقبل ، هل من الممكن أن نقرأ الفاتحة على "أبو عمار" ؟ .

- **جمال عبد العزيز** :- السؤال موجه الى د. نبيل قسيس : اذا كان الاتفاق لا يضمن قيام كيان فلسطيني في الوقت الذي لا يمنع انشاء مثل هذا الكيان ، وأن الأمر متروك للمفاوضات . واذا علمنا أننا نحن الأضعف وأن أي غموض سيكون ضد صالحنا فكيف نقيم هذا الكيان ؟، وكأشخاص وقعوا على الاتفاقية ، فما هي الضمانات التي استندوا اليها لضمان انشاء هذا الكيان ؟، أم أن الذي حصل ، ما هو الا مجرد قتل للقضية فقط دون تحقيق أي انجاز ؟ وشكرا .

اجابات المحاضرين :-

الاستاذ ابراهيم الدقاق : - الصحيح لم يوجه لي أسئلة ولكني أريد أن اعلق على شيء أعتقد أنه لم يتح لي المجال بذكره في العرض الذي قدمته ، وهو ان التنمية جزءان : تنمية كآلية سياسية ضد الاحتلال ومن أجل الوصول الى الاهداف الوطنية ، وهذا ما تم خلال المرحلة السابقة منذ سنة ١٩٦٧ وحتى الآن . واعتقد أن هذه المرحلة ستمتد الى سنوات قادمة حتى يتم تشكيل الشكل النهائي للكيان الفلسطيني . هل سيكون كيانا قادرا على القيام بعملية تنمية بارادة فلسطينية أم سيكون هناك تنمية لصالح الأطراف التي تقدم التمويل ؟ وهي الجزء الثاني من التنمية . بمعنى آخر اريد أن أقول : على أننا في هذه المرحلة بالذات وفيما يجب الحديث عنه من تنمية ، ما هو الا تنمية من أجل الصمود المقاوم ضد الاحتلال وضد الارادة الاجنبية . وشكرا .

- **د. سليم تماري** : - للأسف لا نستطيع الاجابة على كل التساؤلات ، وسأحاول التطرق لبعض الاسئلة . بالنسبة لتعليق د. ابراهيم ابولغد ، أنه في فترة الانتداب لم توجد طبقة تعاملت مع الانتداب كما هو الواقع في فترة الاحتلال ، أظن أن هناك فرقا هاما :

Digitized by Birzeit University Library

ففي فترة الانتداب ، كان العرب الفلسطينيون يشكلون أغلبية والشريحة المهيمنة في المجتمع كانت شريحة عربية وليست يهودية . صحيح ، أن أجهزة الحكم في الاحتلال كانت بريطانية ، ولكن كون العرب هم المهيمنين لم يخلق الاشكال الذي واجهه المجتمع الفلسطيني المتصدع في فترة الاحتلال الاسرائيلي . أما الاستنتاج من ذلك بأن فلسطين كانت محمية وهذا ما قاله د.عزمي بشارة ، وأظن أن د. ابراهيم أبو لغد كان موافقا ضمنا على الكلام الذي قاله د. عزمي ، فأنا أود أن اعترض عليه . فهناك نوع من الايحاء الحتمي أن فلسطين ستصبح محمية اسرائيلية ضمن تسوية قادمة ، هذا الكلام برأيي يمكن أن يكون الجواب عليه نعم أو لا وذلك حسب ما نرتب نحن اوراقنا . يمكن أن يكون التشابه التاريخي هنا مع ايرلندا ، يعني أن التسوية التي قامت بها الحركة الثورية الايرلندية مع الحكم البريطاني سنة ١٩١٦ ، اتهمت اجزاء مهيمنة من المجتمع الايرلندي أنها خضعت لاتفاقية مجحفة ، وكانت فعلا مجحفة لتصبح محمية بريطانية ، والمعارضة لعبت دورا تاريخيا ، وأنا اشبهها بالمعارضة الفلسطينية الحالية ، لا أعرف ، وسيحكم التاريخ علينا اذا اصبحت المعارضة مهمشة كما هو الحال بالنسبة للجيش الجمهوري الايرلندي ، ولكن واضح أن ما سمي حين ذاك بمحمية بريطانية اصبحت مجتمعا متكاملا وجزءا من المجتمع الاوروبي . ولنا عبرة في ذلك لأن العبرة برأيي تتعلق بمفهوم السيادة ، ضمن تجاوزنا في النصف الثاني من القرن العشرين المفهوم السيادي القومي التقليدي .

واليوم نحن نجابه مجتمعات اصبحت السيادة مجزأة فيها ليس لأن البرجوازيات المحلية والطبقات الحاكمة المحلية مقزمة ، وانما لأن طبيعة المشاركة في السلطة أصبحت فوق القوميات . والآن السؤال الذي يطرح نفسه هو : الى أي مدى نحن نستطيع أن نحتل مكانا في هذا المجتمع الدولي ، والذي هو في حجم كفاءتنا وخبراتنا وقدرتنا على تطوير وتنمية المجتمع في الاتجاهات التي تكلم عنها الاستاذ ابراهيم الدقاق ؟ يعني أن مفهوم السيادة مرتبط بمفهوم المحمية ، وكلاهما يعزز الآخر بطريقة ديالكتيكية ان جاز استعمال الكلمة .

Digitized by Birzeit University Library

أما بالنسبة للمبالغة في طبيعة المجتمع المدني فانني اوافق مع د. علـي الجربـاوي بأن هناك مبالغة لها علاقة بالبعد البطولي للنضال الفلسطيني . ولكن أظن أن المشكلة تقع في اشكال الاستعمال العربـي لكلمـة المجتمـع المدنـي وهـو مرتبـط بـالمفهوم الحضـري ، ويعني أنه يوجد لدينا مجتمع مدني غير حضري ، ومدنيته نابعة مـن قدرتـه علـى مقاومـة الاحتلال وليس على انشاء مؤسسات ديموقراطية ، فالتحدي الـذي يوجـد أمامنـا اليـوم هـو تحويل مؤسسات المجتمع المدني "الطوعي" الى مجتمع ديموقراطي ، وهذا صعب جدا في مجتمع غير حضري وغير مدني ومن الممكن التحدث عن ذلك فـي نـدوة ثانيـة يمكـن أن يقوم القائمون على هذه الندوة باقامتها في المستقبل .

بالنسبة لتبرير كلمتي عن المعارضة فأنا لم اقصد أن ابـرر أي شـيء ، فكـل مـا اقصده هو ما يلي : ان حيز قدرة المجتمع المدني أن يتبلور ويقارع أي سلطة مستبدة فـي المستقبل ، تتعلق بحجم هذه القدرات المقاومة في المجتمع المدني ، فكلما تقلصت ، تكـون قدرتها على المقاومة أخف . والآن لا أرى أن القمع هـو شـيء حتمـي أيضـا ، انـه يتعلـق بقدرة أي مجتمع لأن يتعرض للسلطة المستبدة ، وكل سلطة هـي مستبدة بطبيعتهـا ، أمـا حيز الاستبداد فيعتمـد علـى وجـود مؤسسـات ديموقراطيـة مثـل احـزاب ، برلمـان قـوي ، وسلطة تشريعية قوية وجهاز قضائي مستقل . فجميع هذه الامور يجب أن نناضل جميعـا من اجلها بغض النظر عن اتجاهاتنـا الايديولوجيـة والحزبيـة ، وهـي ترتبـط بجميـع فئـات الشـعب الفلسـطيني المسيسـة بغـض النظـر عـن كونهـا مؤيـدة للاتفـاق أو معارضـة لـه . وشكرا .

- **د. عزمي بشارة** :- لو سمح لي رئيس الجلسة ، فلدي ملاحظـة واحـدة قصـيرة جدا. هنالك نقاش يجري حاليا في العالم الثـالث واوروبـا حـول موضـوع المجتمـع المدنـي والمجتمـعِ الديموقراطـي ، والـذي اعتقـد أنـه مـن المفيـد أن نميـز بيـن الموضوعيـن فـي الحالتين ، وخاصة أن هناك كثيرا من مثقفي الحركة الاسلامية في مصر وغيرهـا يدعـون

Digitized by Birzeit University Library

أن المجتمع المدني ليس له علاقة بالديموقراطية ، وانما هو وجود تنظيمات وبنى اجتماعية تحول بين السلطة وبين الفرد ، ومن ضمن ذلك القبيلة والعشيرة . أي انه في العالم الثالث لا ترى العشيرة أو القبيلة دائما ضد المجتمع المدني ، لانها قد تكون هي المجتمع المدني ، فهي تقف حائلا بين السلطة وبين الفرد . ولكن الموضوعة التي نتحدث عنها : ان ما نميل اليه نحن كفلسطينيين هو مجتمع مدني مبني على اسس ديموقراطية ، وهنا بالطبع لا تصلح كل الوحدات العضوية لا العشيرة ولا القبيلة لأن تكون مجتمعا مدنيا . وهنا يبدأ ما يتحدث عنه د. سليم تماري وهو بناء المؤسسات المبنية على تقسيم وظائفي في المجتمع ، وأهم تقسيم وظائفي في المجتمع ، هو التقسيم الوظائفي بين الفرد وبين الحيز الخاص والحيز العام . على أية حال ، الاساس هو أن ما سمي بمؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني برأيي فان اغلبيتها الساحقة ممولة من الخارج ، ومجتمع لا يمول لوحده مؤسسة واحدة حتى النهاية ، من الصعب أن أرى أنه مجتمع مدني ، وهذا موضوع طويل ... .

ان الاسس لوجود مجتمع مدني والاسس لوجود ديموقراطية هي السيادة القومية . أي أنه أنت من داخلك تبني شيئا وهذا المفروض . وأنا أحب أن اعالج هذه النقاط أو المسائل ضمن ارتباطها مع السيادة القومية . ويستلزم هنا نقاشا ، فالسيادة القومية ولا ادري لماذا تطرق الزميل د. سليم تماري للسيادة القومية بهذا الشكل ، (بأن السيادة القومية اصبحت مختلفة في العالم) . وأعتقد أنهم في تل أبيب لا يوافقونه بأننا نشاركهم في السيادة القومية هناك ، فهذا الكلام مفروض على الضعفاء "بأن السيادة القومية أصبحت تختلف" ، ولكنه ليس مفروضا على واشنطن مثلا ، فمفهوم السيادة القومية بهذا الشكل "بأنه لم يعد كما كان سابقا" ، هذا حديث للضعفاء وليس حديثا للأقوياء . وهذا الكلام لا يقال للاسرائيليين ، لا يطلب منهم أن يشاركونا بسيادتهم القومية وأن يشاركوا الامريكيين بسيادتهم القومية . هذا **أولاً** ، أما **ثانياً** ، فاعتقد أن السيادة القومية ليست مقدسة ، فهناك اشكال مختلفة من السيادة ، أعتقد ان سيادة الشعب مقدسة ، وقد يكون متعدد القوميات ، فلا اعتقد أن ال (National state) هي الشكل الوحيد

Digitized by Birzeit University Library

للسيادة ، لكن هناك عدة اشكال ، مثلا : دولة ثنائية القومية ، (فشعبنا الفلسطيني طالب بدولة ديموقراطية علمانية في السابق لم يكن لها صفة (National state) ولم يكن لها سيادة ، ولكنها شكل من اشكال السيادة . وهناك اشكال اخرى من اشكال السيادة ، فهناك مثلا "أننا والفلسطينيين في الاردن مع بعضنا البعض نبني دولة واحدة مشتركة كبيرة" ، هذه ايضا شكل من اشكال السيادة ، فليس بالضرورة أن الشكل الوحيد من اشكال السيادة هو الدولة القومية المقتصرة على فلسطينيي الضفة والقطاع ، وأنا افتح المجال للتفكير في هذه الامور وخاصة أن شعار الدولة القومية المرحلية الذي طرح في بداية السبعينات واجه الافلاس حاليا في هذه المرحلة . وهذا ليس للتشديد على أنه لا يوجد شيء غير الدولة القومية ...

أما بالنسبة لما طرح حول المعارضة ، فاعتقد أنه ستجري محاولة الآن للحديث عن الداخل والخارج ، في أن الداخل يخاف من الخارج ... الخ ، أو هناك انتقادات من الداخل على الخارج . أعتقد أن هذه المفاهيم انتهت ، وأنه بنيت - وفي فترة ما يسمى بالعملية السلمية - جبهات تتجاوز الداخل والخارج ، وهذا يعني أن هنالك اناسا في الداخل والخارج يشتركون في آراء ضد اناس من الداخل والخارج ، وهذا يعني أن القضية لم تعد في الخارج ، فهناك الكثيرون من الخارج أشاركهم الرأي اكثر مما اشارك اناسا في الداخل وغير ذلك .

المشكلة الاساسية بدأت الآن بعد أن ظهر ضعف م.ت.ف " خاصة " بعد التوقيع ، حيث بدأت اطرَاف في حركة فتح والتكنوقراط أو ما يسمى بالتكنوقراط - لأنه ليس هناك دائما تكنوقراط حقيقي ، لأنه يكون أحيانا سياسة بلباس تكنوقراط - ، كان قد بدأ بالهجوم على قيادة المنظمة التقليدية وبالاساس على ياسر عرفات ، وأعتقد أن هذه ليست معارضة ، وهذا اجتهادي المتواضع لأنني اعتقد أن التذمر لم يكن معارضة ، فالتذمر قد يصل حد الشتم "لأبو عمار" وغيره وهذا ليس معارضة ، خاصة وان التذمر عكسه الرضا وهو معنى يتناسب طرديا وعكسيا مع مدى القرب والوصل من سيادة

Digitized by Birzeit University Library

الرئيس ، فاذا اقتربت منه فأنت راض واذا ابتعدت عنه أنت متذمر ولست معارضا ، ولم آخذ في يوم من الأيام بمحمل الجد هذا النوع من الانتقادات على ياسر عرفات ، فأنا لا ادعو ذلك معارضة ، فالمعارضة السياسية والفكرية ... الخ قد تكون ايديولوجية طبعا وقد تكون غير ذلك ، ولكن مرجعيتها الاساسية في الرضا والتذمر ، ليس سيادة الرئيس ومطالبته وانما **الشعب والجماهير** ، ولذلك فانا غير مستعد للتوقيع على أي عريضة تطالب سيادة الرئيس بأي شيء ، فأنا اطالب جماهير شعبي أولا . والجدل القائم الآن في الساحة الفلسطينية أن ياسر عرفات يستطيع وحده أن يمنح الديموقراطية ، وهناك الآن عرائض تطالبه أن يعطينا ديموقراطية ، فما هذا ؟ فهذا النوع من التعامل برأيي مرفوض . وأعتقد أننا يجب أن لا نقبل بالآراء التبسيطية والمؤامراتية للتاريخ ، فنحن نميل دائما الى رواية قصة بأنه كان هناك دائما حبكة ومؤامرة ضد القضية الفلسطينية وفي نهاية المطاف تم التوقيع وبذلك انتهت القصة ، وبداية ذلك كانت عمالة ونهايته خيانة ، فهذا الكلام غير مقبول .

فأولاً : أنا لا أسمي التوقيع على "١٣ سبتمبر" خيانة ، وأنا لا اوافق على هذه الكلمة لأنه بالأصل هذا اجتهاد ... الخ . **ثانيا** : لا اعتقد أن ما سبق التوقيع بتاريخ "١٣ سبتمبر" عمالة ، لكن اعتقد أنه توجد قيادة سياسية فلسطينية وصلت الى آخر الطريق ووصلت الى نهاية الطريق ، ليس بأخطائها فقط بل أيضا بالظروف ، لو قلنا بأخطائها فقط فاننا نظلمها ، لكن حقيقة هي برأيي وصلت لنهاية الطريق ، ليس فقط بأخطائها وانما بأوضاع دولية ومنطقية ومحلية والعديد من الاشياء . ولكن علينا أن لا نقول ولا بأية حال من الأحوال أن م.ت.ف نشأت لتوقع ، فمنظمة التحرير نشأت بظروف نعرفها جيدا ومن اناس نعرفهم جيدا ونعرف اجتهاداتهم ، ونعرف كتاباتهم ونضالاتهم ، الا انهم نتاج مرحلة معينة برأيي ، هذا ولا يزال رأي أقلية من الناس يقول بأن هذه المرحلة انتهت . فأنا لا اعتقد ذلك .

Digitized by Birzeit University Library

فالحتمية هي نقيض الفعل ، فأنت لا تفعل شيئا اذا كان هنالك حتمية ، وأعتقد ان طريق القيادة الفلسطينية الحالية بالشكل والحال يقود حتميا الى "Homeland" نعم ، واذا لم يقد الى "Homeland" ، فذلك نتيجة لأن هناك آخرين ينتقدون القيادة الفلسطينية ويهاجمونها ويهاجمون الاتفاق ، فاذا كان الحديث عن جدلية فأي شيء يخرجنا من الجدلية هو جدلية الاتفاق ومعارضته وليس الاتفاق لوحده ، فالاتفاق اذا رأيناه لوحده وكأن الشعب الفلسطيني سيسيربموجب ما ترتب على الاتفاق من واقع وقوانين اللعبة التي نشأت عن الاتفاق ، فبرأيي نعم ، وفي هذه الحالة نسير على الأقل بقدر هائل من الاحتمال نحو محمية اسرائيلية وتحت رحمة اسرائيل اقتصاديا وعسكريا وسياسيا ... الخ ، فأنا افضل واقول : أن رأس الجسر للتطبيع مع العالم العربي ، وهو أحد الاشياء التي وقعنا عليها في الاتفاق مثل المستوطنين (كقضية يجري الاتفاق عليها هي جوهر) ولا يجب الاتفاق عليها في المستقبل . ففي رأيي أن المستوطنين الآن يقومون بدور في خدمة الحكومة الاسرائيلية والمعارضة الاسرائيلية كل لأسبابه ، وكل لأهدافه ، وفي نهاية الأمر هم أحد العوامل التي تمنع الانتقال من هذا الشكل الذي اتفق عليه أي (غزة واريحا أولا) الى أي شكل من أشكال السيادة القومية . وليس صدفة انهم يحاولون نقل النقاش من سيادة قومية الى رموز السيادة القومية ، وهنا انتبهوا ، أن بيرس لا يكلف نفسه لمناقشتنا بالسيادة القومية وانما يناقشنا على رموز السيادة القومية ، يعني أن عرفات يريد من تصريحاته الاخيرة أكثر قدر ممكن من رموز السيادة القومية لأن عنده مشكلة فلسطينية ، فهو بحاجة الى أكبر قدر ممكن من رموز السيادة القومية ، وليس حقيقة السيادة القومية . فقضية الرموز تحل ، مثل (العلم والمراقبين) ، فتحل مشكلة رموز السيادة القومية . اذا كانت مشكلة عرفات بينه وبين ابناء شعبه فهذه المشكلة قد يكون لها حل . ان ما أريد قوله بسرعة ، اني لا اعتقد بحتمية الانتقال الى محمية اسرائيلية ابدا . واعتقد أنه في نهاية الأمر، نحن نسأل : ماذا يجب أن نفعل ؟ فماذا يجب أن نفعل هو السؤال الذي يفتح كل الحتميات ، فعندما تطرح السؤال ماذا يجب أن نفعل ؟ فمجرد الفعل الانساني هو يلغي الحتميات ...

Digitized by Birzeit University Library

- **د. نبيل قسيس** :- اجابة على سؤال فني حول الحدود من قبل د. ابراهيم أبو لغد ، وحول الحدود في الحالتين ، في حالة الاردن وفي حالة مصر ، فانني اتذكر في اتفاقية جدول الاعمال الاردنية، عندما تكلموا عن الحدود بين الطرفين ، قالوا : "بدون اجحاف " في المناطق الموجودة حاليا تحت الحكم العسكري الاسرائيلي رتحديدا هذا يعني شريط نهر الاردن ، وتكلموا ايضا عن الحدود كما كانت اثناء عهد الانتداب ، وتركوا الاقرار النهائي لهذه الحدود لفلسطين طبعا من خلال هذا النص . ولكن امكانيات التغيير اعتقد أنها صعبة ، وعلى كل حال لا يوجد هناك نزاع كبير حول المناطق الحدودية بالنسبة لمجرى نهر الأردن ماعدا في الشمال ، فالمنطقة التي كان يعطيها لنا قرار ١٨١ يعطيها لاسرائيل . وهناك قطعة أرض كان قرار ١٨١ يعطيها للاسرائيليين ، اصبحت الآن في منطقة الضفة الغربية وتقع في عين البيضة . هذه المنطقة هي الوحيدة التي يمكن أن يثار حولها جدل ولا اعتقد أنها ستثار ، لكن الحدود وكونها على نهرالأردن ، فهذا أمر تم البت فيه ، مع انهم وضعوا عبارة "بدون اجحاف" لأي نص اتفاق مستقبلي مع الفلسطينيين .

وهنالك نص مشابه في اتفاقية كامب ديفيد بالنسبة للحدود المصرية الفلسطينية ، على أساس أن مصر لم توقع اتفاقا مع اسرائيل يحدد الحدود بينها وبين فلسطين . فهم كانوا حريصين في النص على عدم الاجحاف بأي احتمال مستقبلي لتعديل هذه الحدود ، طبعا ان الحدود الأخرى هي المشكلة ، وهي الحدود ما بين الضفة الغربية واسرائيل . فعندما تكلمت (وهذا سؤال ليس فنيا وانما سؤال من نوع آخر) وقلت أنه كان هناك مشكلة ، فهذا صحيح . فاسرائيل عندما تطالب بتعديل الحدود وتطالب بضم اراض ، (وهذا ليس سرا أنهم يريدون ضم منطقة اصبع اللطرون اضافة الى مناطق أخرى) ، هذه ستكون مشكلة . كما أن الاستيطان مشكلة ، وكذلك القدس . فعندما نتكلم عن الثوابت الفلسطينية ، فالاتفاقية وضعت هذه الثوابت الى فترة تالية ، لكن أولا وآخرا فاننا سنجابهها ، وعندها سيكون لكل حادث حديث .

Digitized by Birzeit University Library

وهناك تعقيب اضافي ، وهو وجود مستوطنات داخل منطقة الضفة الغربية وغزة ، التي قد تصر اسرائيل على ضم بعضها على الاقل لوضعها تحت السيادة الاسرائيلية بصفة دائمة ، او تعمل على ترتيب آخر ينتقص من السيادة الفلسطينية عليها . وفي الحالتين سيكون هناك مشاكل قد تعيق الاتفاق .

السؤال الثاني الذي أود أن اتطرق اليه وهو : كيف يمكن بناء مؤسسات الدولة ؟ ، عندما تكلمت عن المؤسسات ، فانني تكلمت بالحقيقة عن مؤسسات الدولة والمؤسسات الأخرى ، أي جميع المؤسسات ، مؤسسة الصحة ، مؤسسة التعليم ، مؤسسة الزراعة فجميع هذه المؤسسات ضعيفة وبحاجة الى تقوية وبحاجة الى عمل دؤوب لوضعها في مستوى تسند نفسها بنفسها . وعندما أقول أن هناك حاجة للخارج ليشارك ، عندما تكلم د. مهدي عن (البناية هذه ، وهذه البناية خططها الخطيب والعلمي من بيروت وهما فلسطينيان) ، ولذلك أقول هنا : أصبح مجال لمن يؤمن بحق العودة فهو يستطيع العودة ، فحاليا يوجد مجال لاستيعاب عدد كبير من الكفاءات الفلسطينية ، فأنا لا اشكك في قدراتنا على بناء دولة ، فقد قال احدهم اننا شيدنا دولا كثيرة في المنطقة ، فمعظم دول الخليج بناها الفلسطينيون . السؤال هو : أن يعودوا الى هنا ويشرعوا بالبناء ، فالمجال هنا متاح . وأنا اقول أننا لا نريد أن نطعم انفسنا "جوز فارغ" فعندنا مقدرات ، لكننا مستهينون فيما نستطيع عمله الى حد كبير ، فنحن بحاجة الى فلسطينيين بخبرات اخرى حصلوا عليها في أماكن أخرى للعودة ، وهناك مجال للعودة ، وهناك حاجة لمجيء كما قلت عدة مئات من الكفاءات الفلسطينية في جميع المجالات ، ويجب أن لا نضيع هذه الفرصة ، نحن نقول أننا في الداخل نجرب كل شيء . حتى لو كنا نستطيع عمل شيء في الداخل لذلك يجب أن نحضر من في الخارج . وانا اقول أننا لا نستطيع عمل كل شيء لوحدنا لأننا بحاجة لجلب الناس الذين في الخارج ، ولا اعني أن من في الخارج هم م.ت.ف ، فالذين في الخارج هم الفلسطينيون الموجودون في الشتات اينما كانوا سواء في اوروبا او امريكا او في الخليج أو في الأردن ، وليسوا كوادرا في م.ت.ف ، فاؤلئك قادمون بطبيعتهم ، لكن نريد أناسا لهم سنوات طويلة يحلمون بالعودة ، فالناس الذين وضعوا معنا

Digitized by Birzeit University Library

" الفلوس " هنا لبناء هذه العمارة ، هؤلاء الناس مستعدون للقدوم حاليا وأن يبنوا بأنفسهم ، لذلك يجب أن نتيح لهم المجال للرجوع ، وعن هؤلاء أنا اتكلم.

والحقيقة أنه عندما اقول أن المستقبل ليس مشرقا كثيرا ، فانني اتكلم بنفس النفس الذي تكلم عنه د. عزمي ، ولا اتكلم عن حتمية لكني اقول أن التغيير بأيدينا ويجب أن يحدث تغيير ، لأننا اذا لم نغير فالطريق واضح الى أين نسير ، فلا يمكن بناء مؤسسات بالطريقة التي نتبعها حتى الآن ، فعندما تم توقيع الاتفاق في واشنطن فانه لم يتم التنازل عن أي من الثوابت ، ولكن تحقيق هذه الثوابت منوط بالفعل الفلسطيني وبالعمل الفلسطيني ، فلم يكن هناك تنازل عن دولة ، لكن الاتفاق يتيح الدولة ، وهذا الشيء الجيد في الاتفاق . ولكن الدولة متاحة فقط بالقدر الذي نعمل لتحقيق ذلك الهدف ، فالدولة لن تجيء على "صحن من فضة" أو على "صحن من تنك" ، فالدولة بحاجة الى عمل ، وبالطريقة التي نعمل بها أقول ان الاحتمال ضئيل جدا واذا اردت أن اكون علميا ، أقول أن الاحتمال يقارب الصفر اذا سلكنا هذه الطريقة ، لكن هناك طرق توصل الى الدولة ويجب أن نتبعها .

مكتبة جامعة بيرزيت الوثائقية
Digitized by Birzeit University Library

نص اعلان المبادئ حول ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية وملاحقه

الترجمة العربية والنص الرسمي (باللغة الانجليزية)

Digitized by Birzeit University Library

اعلان مبادىء

حول ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية *

ان حكومة دولة اسرائيل وفريق م.ت.ف. (في الوفد الاردني الفلسطيني الى مؤتمر السلام في الشرق الأوسط) ("الوفد الفلسطيني") ممثلا للشعب الفلسطيني ، يتفقان على أن الوقت قد حان لانهاء عقود من المواجهة والنزاع ، والاعتراف بحقوقهما المشروعة والسياسية المتبادلة ، والسعي للعيش في "ظل" تعايش سلمي وبكرامة وأمن متبادلين ولتحقيق تسوية سلمية عادلة ودائمة وشاملة ومصالحة تاريخية من خلال العملية السياسية المتفق عليها .

وعليه فان الطرفين يتفقان على المبادىء التالية :-

*** المادة (١) هدف المفاوضات :**

ان هدف المفاوضات الاسرائيلية-الفلسطينية ضمن عملية السلام الحالية في الشرق الأوسط هو ، من بين أمور أخرى اقامة سلطة حكومة ذاتية انتقالية فلسطينية ، المجلس المنتخب ، ("المجلس") ... للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة ، لفترة انتقالية لا تتجاوز الخمس سنوات ، وتؤدي الى تسوية دائمة تقوم على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ .

من المفهوم ان الترتيبات الانتقالية هي جزء لا يتجزأ من عملية السلام بمجملها ، وأن المفاوضات حول الوضع الدائم ستؤدي الى تطبيق قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨.

---

* انظر الملاحظات حول هذا الملحق صفحة ٢ (المحرر)

Digitized by Birzeit University Library

*** المادة (٢) اطار الفترة الانتقالية :**

ان الاطار المتفق عليه للفترة الانتقالية مبين في اعلان المبادىء هذا .

*** المادة (٣) الانتخابات :**

١- من أجل ان يتمكن الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة من حكم نفسه وفقا لمبادىء ديمقراطية ، ستجري انتخابات سياسية عامة ومباشرة وحرة للمجلس تحت اشراف ومراقبة دولية متفق عليهما ، بينما تقوم الشرطة الفلسطينية بتأمين النظام العام .

٢- سيتم عقد اتفاق حول الصيغة المحددة للانتخابات وشروطها وفقا للبروتوكول المرفق كملحق -١- ، بهدف اجراء الانتخابات في مدة لا تتجاوز التسعة أشهر من دخول اعلان المبادىء هذا حيز التنفيذ .

٣- هذه الانتخابات ستشكل خطوة تمهيدية انتقالية هامة نحو تحقيق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ومتطلباته العادلة .

المادة (٤) الولاية :

سوف تغطي ولاية المجلس أرض الضفة الغربية وقطاع غزة باستثناء القضايا التي سيتم التفاوض عليها في مفاوضات الوضع الدائم . يعتبر الطرفان الضفة الغربية وقطاع غزة وحدة ترابية واحدة ، يجب المحافظة على وحدتها وسلامتها خلال الفترة الانتقالية .

المادة (٥) الفترة الانتقالية ومفاوضات الوضع الدائم :

١- تبدأ فترة السنوات الخمس الانتقالية فور الانسحاب من قطاع غزة ومنطقة أريحا.

٢- سوف تبدأ مفاوضات الوضع الدائم بين حكومة اسرائيل وممثلي الشعب الفلسطيني في أقرب وقت ممكن ، ولكن بما لا يتعدى بداية السنة الثالثة من الفترة الانتقالية .

Digitized by Birzeit University Library

٣- من المفهوم ان هذه المفاوضات سوف تغطي القضايا المتبقية ، بما فيها القدس ، واللاجئين والمستوطنات ، والترتيبات الأمنية ، والحدود ، والعلاقات والتعاون مع جيران آخرين ، ومسائل أخرى ذات الاهتمام المشترك .

٤- يتفق الطرفان على أن لا تجحف أو تحل اتفاقيات المرحلة الانتقالية بنتيجة مفاوضات الوضع الدائم .

المادة (٦) النقل التمهيدي للصلاحيات والمسؤوليات :

١- فور دخول اعلان المبادىء هذا حيز التنفيذ و(فور) الانسحاب من قطاع غزة ومنطقة أريحا سيبدأ نقل السلطة من الحكومة العسكرية الاسرائيلية وادارتها المدنية الى الفلسطينيين المخولين بهذه المهمة ، كما هو مفصل هنا ، سيكون هذا النقل للسلطة ذا طبيعة تمهيدية الى حين تنصيب المجلس .

٢- مباشرة بعد دخول اعلان المبادىء هذا حيز التنفيذ والانسحاب من قطاع غزة ومنطقة أريحا وبقصد النهوض بالتنمية الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة سيتم نقل السلطة للفلسطينيين في المجالات التالية : التعليم والثقافة ، والصحة ، والشؤون الاجتماعية ، والضرائب المباشرة والسياحة ، سيشرع الجانب الفلسطيني ببناء قوة الشرطة الفلسطينية ، كما هو متفق ، والى أن يتم تنصيب المجلس ، يمكن للطرفين أن يتفاوضا على نقل لصلاحيات ومسؤوليات اضافية حسبما يتفق عليه .

المادة (٧) الاتفاق الانتقالي :

١- سوف يتفاوض الوفدان الاسرائيلي والفلسطيني على اتفاق حول الفترة الانتقالية ، "الاتفاق الانتقالي" .

٢- سوف يحدد الاتفاق الانتقالي ، من بين أشياء أخرى هيكلية المجلس ، وعدد اعضائه ، ونقل الصلاحيات والمسؤوليات من الحكومة العسكرية الاسرائيلية وادارتها المدنية الى المجلس ، وسوف يحدد الاتفاق الانتقالي أيضا سلطة المجلس

Digitized by Birzeit University Library

التنفيذية وسلطته التشريعية طبقا للمادة ٩ المذكورة ادناه والاجهزة القضائية الفلسطينية المستقلة .

٣- سوف يتضمن الاتفاق الانتقالي ترتيبات سيتم تطبيقها عند تنصيب المجلس - لتمكينه من الاضطلاع بكل الصلاحيات والمسؤوليات التي تم نقلها اليه مسبقا وفقا للمادة ٦ المذكورة أعلاه .

٤- من أجل تمكين المجلس من النهوض بالنمو الاقتصادي ، سيقوم المجلس فور تنصيبه ، اضافة الى أمور أخرى ، بانشاء سلطة فلسطينية للكهرباء ، سلطة ميناء غزة البحري ، بنك فلسطيني للتنمية ، مجلس فلسطيني لتشجيع الصادرات ، وسلطة فلسطينية للبيئة ، سلطة فلسطينية للأراضي وسلطة فلسطينية لادارة المياه وأية سلطات أخرى يتم الاتفاق عليها وفقا للاتفاق الانتقالي الذي سيحدد صلاحياتها ومسؤولياتها .

٥- بعد تنصيب المجلس سيتم حل الادارة المدنية وانسحاب الحكومة العسكرية الاسرائيلية .

المادة (٨) النظام العام والأمن :

من أجل ضمان النظام العام والأمن الداخلي للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة ، سينشىء المجلس قوة شرطة قوية ، بينما ستستمر اسرائيل في الاضطلاع بمسؤولية الدفاع ضد التهديدات الخارجية ، وكذلك بمسؤولية الأمن الاجمالي للاسرائيليين بغرض حماية أمنهم الداخلي والنظام العام .

المادة (٩) القوانين والأوامر العسكرية :

١- سيخول المجلس سلطة التشريع ، وفقا للاتفاق الانتقالي في مجال جميع السلطات المحولة اليه .

٢- سيراجع الطرفان بشكل مشترك القوانين والأوامر العسكرية السارية المفعول في المجالات المتبقية .

Digitized by Birzeit University Library

المادة (١٠) لجنة الارتباطات المشتركة الاسرائيلية – الفلسطينية :

من أجل تأمين تطبيق سلس لاعلان المبادىء هذا ولأية اتفاقيات لاحقة تتعلق بالفترة الانتقالية ستشكل فور دخول اعلان المبادىء هذا حيز التنفيذ ، لجنة ارتباط مشتركة اسرائيلية – فلسطينية من أجل معالجة القضايا التي تتطلب التنسيق وقضايا أخرى ذات الاهتمام المشترك والمنازعات .

المادة (١١) التعاون الاسرائيلي–الفلسطيني في المجالات الاقتصادية :

اقرارا بالمنفعة المتبادلة للتعاون من أجل النهوض بتطور الضفة الغربية وقطاع غزة واسرائيل ، سيتم انشاء لجان اقتصادية اسرائيلية – فلسطينية من أجل تطوير وتطبيق البرامج المحددة في البروتوكولات المرفقة كملحق ٣ وملحق ٤ باسلوب تعاوني ، وذلك فور دخول اعلان المبادىء هذا حيز التنفيذ .

المادة (١٢) الارتباط والتعاون مع الأردن ومصر :

سيقوم الطرفان بدعوة حكومتي الأردن ومصر للمشاركة في اقامة المزيد من ترتيبات الارتباط والتعاون بين حكومة اسرائيل والممثلين الفلسطينيين من جهة وحكومتي الأردن ومصر من جهة أخرى ، للنهوض بالتعاون بينهم . وستتضمن هذه الترتيبات انشاء لجنة مستمرة ستقرر بالاتفاق الأشكال Modalities للسماح للأشخاص النازحين (displaced) من الضفة الغربية وقطاع غزة في ١٩٦٧ ، بالتوافق مع الاجراءات الضرورية لمنع الفوضى والاخلال بالنظام ، وستتعاطى هذه اللجنة مع مسائل أخرى ذات اهتمام مشترك .

المادة (١٣) اعادة تموضع Redeployment القوات الاسرائيلية :

١- بعد دخول اعلان المبادىء هذا حيز التنفيذ ، وفي وقت لا يتجاوز عشية انتخابات المجلس ، سيتم اعادة تموضع القوات العسكرية الاسرائيلية في الضفة الغربية

Digitized by Birzeit University Library

وقطاع غزة ، بالاضافة الى انسحاب القوات الاسرائيلية الذي تم تنفيذه وفقا للمادة ١٤ .

٢- عند اعادة موضعة قواتها العسكرية ، ستسترشد اسرائيل بمبدأ وجوب اعادة تموضع قواتها العسكرية خارج المناطق المأهولة بالسكان .

٣- وسيتم تنفيذ تدريجي للمزيد من اعادة التموضع في مواقع محددة بالتناسب (Commensurate) مع تولي المسؤولية عن النظام العام والأمن الداخلي من قبل قوة الشرطة الفلسطينية وفقا للمادة ٨ أعلاه .

المادة (١٤) الانسحاب الاسرائيلي من قطاع غزة ومنطقة أريحا :

ستنسحب اسرائيل من قطاع غزة ومنطقة أريحا ، كما هو مبين في البروتوكول المرفق في الملحق -٢- .

المادة (١٥) تسوية المنازعات :

١- ستتم تسوية المنازعات الناشئة عن تطبيق أو تفسير اعلان المبادىء هذا أو أية اتفاقيات لاحقة تتعلق بالفترة الانتقالية ، بالتفاوض من خلال لجنة الارتباط المشتركة التي ستشكل وفقا للمادة ١٠ أعلاه .

٢- ان المنازعات التي لا يمكن تسويتها بالتفاوض يمكن أن تتم تسويتها من خلال آلية توفيق يتم الاتفاق عليها بين الأطراف .

٣- للأطراف ان تتفق على عرض المنازعات المتعلقة بالفترة الانتقالية ، والتي لا يمكن تسويتها من خلال التوفيق ، على التحكيم ، ومن أجل هذا الغرض ، وبناء على اتفاق الطرفين ، ستنشىء الأطراف لجنة تحكيم .

Digitized by Birzeit University Library

المادة (١٦) التعاون الاسرائيلي الفلسطيني فيما يتعلق بالبرامج الاقليمية :

يرى الطرفان أن مجموعات العمل في المتعددة أداة ملائمة للنهوض "بخطة مارشال" وببرامج اقليمية وبرامج أخرى ، ما فيها برامج خاصة للضفة الغربية وقطاع غزة ، كما هو مشار اليه في البروتوكول المرفق في الملحق -٤- .

المادة (١٧) بنود متفرقة :

١- يدخل اعلان المبادىء هذا حيز التنفيذ بعد شهر واحد من توقيعه .

٢- جميع البروتوكولات الملحقة باعلان المبادىء هذا والمحضر المتفق عليه المتعلق به سيتم اعتبارها جزءا لا يتجزأ من هذا (الاتفاق) .

أبرم في واشنطن يوم ١٩٩٣/٩/١٣ .

عن حكومة اسرائيل	عن منظمة التحرير الفلسطينية
شيمون بيريز	محمود عباس
الشاهدان	
وارين كريستوفر	أندريه كوزريف
الولايات المتحدة	الفدرالية الروسية

Digitized by Birzeit University Library

الملحق الأول

بروتوكول حول صيغة الانتخابات وشروطها

١- فلسطينيو القدس الذين يعيشون فيها سيكون لهم الحق في المشاركة في العملية الانتخابية وفقا لاتفاق بين الطرفين .

٢- وبالاضافة يجب أن تغطي الاتفاقية حول الانتخابات القضايا التالية ، من بين أمور أخرى :

أ- النظام الانتخابي .

ب- صيغة الاشراف والمرافقة الدولية المتفق عليها وتركيبتها الفردية ، و

جـ- الأحكام والنظم المتعلقة بالحملة الانتخابية ، بما فيها ترتيبات متفق عليه لتنظيم الاعلام ، وامكانية الترخيص لمحطة بث اذاعي وتلفزيوني .

٣- لن يتم الاجحاف بالوضعية المستقبلية للفلسطينيين المرحلين (النازحين) والذين كانوا مسجلين يوم ٤ حزيران ١٩٦٧ بسبب عدم تمكنهم من المشاركة في العملية الانتخابية لأسباب عملية .

Digitized by Birzeit University Library

الملحق الثاني

بروتوكول حول انسحاب القوات الاسرائيلية من قطاع غزة ومنطقة أريحا

١- سيعقد الطرفان اتفاقا ويوقعان عليه خلال شهرين من تاريخ دخول اعلان المبادىء هذا حيز التنفيذ حول انسحاب القوات العسكرية الاسرائيلية من قطاع غزة ومنطقة أريحا ، وسيتضمن هذا الاتفاق ترتيبات شاملة تسري في قطاع غزة ومنطقة أريحا اثر الانسحاب الاسرائيلي .

٢- ستنفذ اسرائيل انسحابا مجدولا وبسرعة ، متصاعدة لقواتها العسكرية من قطاع غزة ومنطقة أريحا ، يبدأ فورا مع التوقيع على الاتفاق حول قطاع غزة ومنطقة أريحا ويتم استكماله خلال فترة لا تتعدى الأربعة أشهر بعد التوقيع على هذا الاتفاق .

٣- سيتضمن الاتفاق المذكور اعلاه ، من جملة أمور أخرى :

أ- ترتيبات لنقل هادىء وسلمي للسلطة من الحكومة العسكرية الاسرائيلية وادارتها المدنية الى الممثلين الفلسطينيين .

ب- بنية وصلاحيات ومسؤوليات السلطة الفلسطينية في هذه المجالات فيما عدا: الأمن الخارجي ، والمستوطنات ، والاسرائيليين ، والعلاقات الخارجية ومسائل أخرى متفق عليها بشكل مشترك .

جـ- ترتيبات لتولي الأمن الداخلي والنظام العام من قبل قوة الشرطة الفلسطينية التي تتشكل من ضباط الشرطة المجندين محليا ومن الخارج (حاملي جوازات السفر الأردنية والوثائق الفلسطينية الصادرة من مصر) . ان الذين سيشاركون في قوة الشرطة الفلسطينية القادمون من الخارج يجب ان يكونوا مدربين كشرطة وضباط شرطة .

د- حضور دولي أو أجنبي مؤقت ، وفقا لما يتفق عليه ,

هـ- اقامة لجنة تعاون وتنسيق فلسطينية - اسرائيلية مشتركة لأغراض الأمن المتبادل .

Digitized by Birzeit University Library

و- برنامج للتنمية والاستقرار الاقتصادي ، يشمل اقامة صندوق طوارىء لتشجيع الاستثمار الاجنبي والدعم المالي والاقتصادي . وسيقوم الطرفان بالتعاون والتنسيق بشكل مشترك وبشكل منفرد مع الأطراف الاقليمية والدولية لدعم هذه الأهداف .

ز- ترتيبات لممر آمن للأفراد وللتنقل بين قطاع غزة ومنطقة أريحا .

٤- الاتفاق أعلاه سيتضمن ترتيبات من أجل التنسيق بين الطرفين فيما يتعلق بمعابر :

أ- غزة - مصر ، و

ب- أريحا - الأردن .

٥- المكاتب المسؤولة عن الاضطلاع بصلاحيات ومسؤوليات السلطة الفلسطينية حسب هذا الملحق رقم ٢ والمادة ٦ من اعلان المبادىء سيكون موقعها في قطاع غزة ومنطقة أريحا بانتظام تنصيب المجلس .

٦- باستثناء هذه الترتيبات المتفق عليها ، يبقى وضع غزة ومنطقة أريحا كجزء لا يتجزأ من الضفة الغربية وقطاع غزة ، ولن يتغير خلال الفترة الانتقالية .

Digitized by Birzeit University Library

الملحق الثالث

بروتوكول حول التعاون الاسرائيلي - الفلسطيني

في البرامج الاقتصادية والتنموية

يتفق الجانبان على اقامة لجنة مستمرة اسرائيلية - فلسطينية للتعاون الاقتصادي، وتركز من بين أمور أخرى على التالي :

١- التعاون في مجال المياه ، بما في ذلك مشروع تطوير المياه ، يقوم باعداده خبراء من الجانبين والذي سيحدده كذلك شكل التعاون في ادارة موارد المياه في الضفة الغربية وقطاع غزة . وسيتضمن مقترحات لدراسات وخطط حول حقوق المياه لكل طرف ، وكذلك حول الاستخدام المنصف لموارد المياه المشتركة وذلك للتنفيذ خلال وما بعد المرحلة الانتقالية .

٢- التعاون في مجال الكهرباء ، بما في ذلك برنامج لتطوير الطاقة الكهربائية ، والذي سيحدد كذلك شكل التعاون لانتاج وصيانة وشراء وبيع الموارد الكهربائية .

٣- التعاون في مجال الطاقة ، بما في ذلك برنامج لتطوير الطاقة ، يأخذ بالاعتبار استغلال النفط والغاز لأغراض صناعية ، خاصة في قطاع غزة والنقب ، وسيشجع المزيد من الاستغلال المشترك لموارد الطاقة الأخرى ، وسيأخذ هذا البرنامج بالاعتبار كذلك بناء مركب صناعي بتروكيميائي في قطاع غزة ، وكذلك تمديد أنابيب لنقل النفط والغاز .

٤- التعاون في مجال التمويل بما في ذلك برنامج تطوير وعمل مالي لتشجيع الاستثمار الدولي في الضفة الغربية وقطاع غزة وفي اسرائيل ، وكذلك اقامة بنك تنمية فلسطيني .

٥- التعاون في مجال النقل والاتصالات ، بما في ذلك برنامج يحدد الخطوط العامة لانشاء منطقة ميناء بحري في غزة ، يأخذ بالاعتبار انشاء خطوط نقل واتصالات من والى الضفة الغربية وقطاع غزة الى اسرائيل والى بلدان أخرى ، بالاضافة ،

Digitized by Birzeit University Library

سيأخذ هذا البرنامج بالاعتبار تنفيذ بناء الطرقات اللازمة ، وسكك الحديد وخطوط الاتصالات الخ ...

٦- التعاون في مجال التجارة بما في ذلك الدراسات وبرامج النهوض بالتجارة ، بما يشجع التجارة الداخلية والاقليمية وما بين - الاقليمية وكذلك دراسة جدوى انشاء مناطق تجارة حرة في قطاع غزة وفي اسرائيل وحرية الوصول المتبادل الى هذه المناطق ، والتعاون في مجالات أخرى تتعلق بالتجارة .

٧- التعاون في مجال الصناعة ، بما في ذلك برامج التطوير الصناعي ، الذي سيوفر مراكز البحث والتطوير الصناعي الاسرائيلي - الفلسطيني المشترك ، والذي سيشجع المشاريع المشتركة الفلسطينية - الاسرائيلية . ويضع الخطوط العامة للتعاون في صناعات النسيج ، والمنتجات الغذائية ، والادوية ، والالكترونيات والماس ، والصناعات القائمة الى الكمبيوتر والعلوم..

٨- برنامج للتعاون وتنظيم علاقات العمل والتعاون في مسائل الخدمات الاجتماعية .

٩- خطة لتنمية الموارد البشرية والتعاون حولها . تأخذ بالاعتبار ورش عمل وندوات اسرائيلية - فلسطينية مشتركة من اقامة مراكز تأهيل مهني ومراكز أبحاث وبنوك معلومات مشتركة .

١٠- خطة لحماية البيئة تأخذ بالاعتبار اجراءات مشتركة و / أو منسقة في هذا المجال.

١١- برنامج لتطوير التنسيق والتعاون في مجال الاتصالات ووسائل الاعلام .

١٢- أية برامج أخرى ذات مصلحة مشتركة .

Digitized by Birzeit University Library

الملحق الرابع

بروتوكول حول التعاون الاسرائيلي - الفلسطيني

حول برنامج التنمية الاقليمية

١- سوف يتعاون الجانبان في سياق مسعى السلام المتعدد الأطراف للنهوض ببرنامج تنمية للمنطقة ، بما فيها الضفة الغربية وقطاع غزة تبادر اليها الدول السبع الكبار . ستطلب الأطراف من السبعة الكبار السعي لاشراك دول أخرى مهتمة في هذا البرنامج مثل أعضاء منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ودول ومؤسسات عربية اقليمية ، وكذلك أعضاء من القطاع الخاص .

٢- سوف يتشكل برنامج التنمية من عنصرين :

أ- برنامج التنمية الاقتصادية للضفة الغربية وقطاع غزة .

ب- برنامج التنمية الاقتصادية الاقليمي .

أ- برنامج التنمية الاقتصادية للضفة الغربية وقطاع غزة سيتشكل من العناصر التالية:

١- برنامج لاعادة التأهيل الاجتماعي ، بما في ذلك برنامج للاسكان والبناء .

٢- خطة لتنمية المشاريع الاقتصادية الصغرى والمتوسطة .

٣- برنامج لتنمية البنية التحتية . (المياه ، الكهرباء ، النقل ، الاتصالات ، الخ ...) .

٤- خطة للموارد البشرية .

٥- برامج أخرى .

ب- ويمكن أن يتشكل برنامج التنمية الاقتصادية الاقليمي من العناصر التالية:

١- اقامة صندوق للشرق الأوسط كخطوة اولى وبنك تنمية للشرق الأوسط كخطوة ثانية .

Digitized by Birzeit University Library

٢- تطوير خطة اسرائيلية - فلسطينية - اردينة مشتركة لتنسيق استغلال منطقة البحر الميت .

٣- قناة البحر المتوسط (غزة) - البحر الميت .

٤- تحلية المياه اقليميا ومشاريع تطوير أخرى للمياه .

٥- خطة اقليمية للتنمية الزراعية ، وتتضمن مسعى اقليمي للوقاية من التصحر.

٦- ربط الشبكات الكهربائية فيما بينها .

٧- التعاون الاقليمي من أجل نقل الغاز والنفط وموارد الطاقة الأخرى وتوزيعه واستغلاله صناعيا .

٨- خطة تنمية اقليمية للسياحة والنقل والاتصالات السلكية واللاسلكية .

٩- التعاون الاقليمي في مجالات أخرى .

٣- سيعمل الطرفان على تشجيع مجموعات العمل المتعددة الأطراف ، وسينسقان بهدف انجاحها . كما سيشجع الطرفان النشاطات الواقعة ما بين اجتماعات (مجموعات العمل) وكذلك دراسات الجدوى والدراسات التمهيدية لها ، ضمن مجموعات العمل المتعددة الأطراف المختلفة .

Digitized by Birzeit University Library

المحضر المتفق عليه لاعلان المبادىء
حول ترتيبات حكم الذات الانتقالية

أ- تفاهمات واتفاقات عامة :

أية صلاحيات ومسؤوليات يتم نقلها الى الفلسطينيين وفقا لاعلان المبادىء قبل تنصيب المجلس ستخضع لنفس المبادىء المتعلقة بالمادة الرابعة كما هو مبين في المحضر المتفق عليه أدناه .

ب- تفاهمات واتفاقات محددة :

المادة الرابعة

من المفهوم أن :

١- ولاية المجلس ستمتد على أرض الضفة الغربية وقطاع غزة باستثناء تلك المسائل التي سيتم التفاوض عليها في مفاوضات الوضع الدائم وهي ، القدس ، المستوطنات ، المواقع العسكرية والاسرائيليين .

٢- ستسري ولاية المجلس فيما يخص الصلاحيات والمسؤوليات والمجالات والسلطات المنقولة اليه المتفق عليها .

المادة السادسة (٢)

من المتفق عليه أن يكون نقل السلطة كما يلي :

١- يقوم الجانب الفلسطيني بابلاغ الجانب الاسرائيلي بأسماء الفلسطينيين المفوضين الذين سيتولون الصلاحيات والسلطات والمسؤوليات التي ستنتقل الى الفسطينيين وفقا لاعلان المبادىء في المجالات التالية ... التعليم والثقافة ، الصحة ، الشؤون الاجتماعية ، الضرائب المباشرة ، السياحة وأية سلطات أخرى متفق عليها .

Digitized by Birzeit University Library

٢- من المفهوم أن حقوق والتزامات هذه المناصب لن تتأثر .

٣- ستستمر كل من المجالات الموصوفة أعلاه في التمتع بالتخصيصات الموجودة في الميزانية وفقا لترتيبات يتم الاتفاق عليها من الطرفين وستأخذ هذه الترتيبات بالاعتبار التعديلات الضرورية المطلوبة من أجل تضمين الضرائب التي تتم جبايتها من مكتب الضرائب المباشرة .

٤- فور تنفيذ اعلان المبادىء سيباشر الوفدان الاسرائيلي والفلسطيني على الفور مفاوضات حول خطة مفصلة لنقل السلطة على المناصب السابقة وفقا للتفاهمات المذكورة أعلاه .

المادة السابعة (٢)

كما سيتضمن الاتفاق الانتقالي ترتيبات للتنسيق والتعاون .

المادة السابعة (٥)

انسحاب الحكومة العسكرية لن يحول دون ممارسة اسرائيل للصلاحيات والمسؤوليات غير المنقولة الى المجلس .

المادة الثامنة

من المفهوم أن الاتفاق الانتقالي سيتضمن ترتيبات للتعاون والتنسيق بين الطرفين في هذا الخصوص كما أنه من المتفق أن يتم انجاز نقل الصلاحيات والمسؤوليات الى الشرطة الفلسطينية بطريقة ممرحلة ، كما هو متفق عليه في الاتفاق الانتقالي .

المادة العاشرة

من المتفق أنه فور دخول اعلان المبادىء حيز التنفيذ سيقوم الوفدان الاسرائيلي والفلسطيني بتبادل اسماء الأفراد المعنيين من الطرفين كأعضاء في لجنة الارتباط الاسرائيلية - الفلسطينية المشتركة .

Digitized by Birzeit University Library

كما أنه من المتفق ان يكون لكل طرف عدد متساو من الأعضاء في اللجنة المشتركة وستتخذ اللجنة المشتركة قراراتها بالاتفاق ، ويمكن للجنة المشتركة أن تضيف تقنيين وخبراء آخرين ، حسب الضرورة ، وستقرر اللجنة المشتركة وتيرة ومكان أو أماكن عقد اجتماعاتها .

الملحق الثاني

من المفهوم أنه لاحقا للانسحاب الاسرائيلي ، ستستمر اسرائيلي في مسؤولياتها عن الأمن الخارجي وعن الأمن الداخلي والنظام العام للمستوطنات والاسرائيليين .

ويمكن للقوات العسكرية وللمدنيين الاسرائيليين أن يستمروا في استخدام الطرقات بحرية داخل قطاع غزة ومنطقة أريحا .

أبرم في واشنطن العاصمة ، بتاريخ : ١٩٩٣/٩/١٣

عن حكومة اسرائيل	عن الوفد الفلسطيني
شيمون بيريز	محمود عباس
الشاهدان	
الولايات المتحدة	الفدرالية الروسية
وارين كريستوفر	اندرية كوزريف

Digitized by Birzeit University Library

رسالة ياسر عرفات الى اسحق رابين
٩ أيلول ١٩٩٣

السيد رئيس الوزراء ،

ان توقيع اعلان المبادىء يعتبر بداية لعصر جديد في تاريخ الشرق الأوسط ومن منطلق ايماني بذلك ، أود أن اؤكد الالتزامات التالية لمنظمة التحرير الفلسطينية :

منظمة التحرير الفلسطينية تعترف بحق دولة اسرائيل في الوجود بسلام وأمن .

منظمة التحرير الفلسطينية تقبل قراري مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ و ٣٣٨ .

منظمة التحرير الفلسطينية تلتزم بالعملية السلمية في الشرق الأوسط وبحل سلمي للنزاع بين الجانبين وتعلن ان جميع القضايا الرئيسية المتعلقة بالوضع الدائم سيتم تقريرها عبر المفاوضات .

منظمة التحرير الفلسطينية تعتبر ان توقيع اعلان المبادىء يمثل حدثا تاريخيا ويبدأ عصرا جديدا من التعايش السلمي ، خال من العنف وجميع الأعمال التي تهدد السلام والاستقرار ، وعليه ، فان المنظمة تشجب استخدام الارهاب وأعمال العنف الأخرى وستتولى المسؤولية على جميع عناصر المنظمة وموظفيها لضمان امتثالهم ومنع خرق هذا التعهد ومعاقبة خارقيه .

وعلى ضوء الوعد ببدء عصر جديد وتوقيع اعلان المبادىء على القبول الفلسطيني لقراري مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ و ٣٣٨ ، فان المنظمة تؤكد ان البنود الواردة في الميثاق الفلسطيني والتي تنكر حق اسرائيل بالوجود والفقرات التي تتمشى مع الالتزامات الواردة في هذه الرسالة أصبحت غير فعالة ولم تعد قائمة . وعليه تتعهد منظمة التحرير بالحصول على موافقة المجلس الوطني الفلسطيني لادخال التعديلات الضرورية بهذا الخصوص في الميثاق الفلسطيني .

المخلص ياسر عرفات

رئيس منظمة التحرير الفلسطينية

Digitized by Birzeit University Library

رسالة رابين الى عرفات
٩ أيلول ١٩٩٣

السيد رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ،

ردا على رسالتك المؤرخة في التاسع من أيلول ١٩٩٣ أود أن اؤكد لك أنه في ضوء التزامات منظمة التحرير الفلسطينية الواردة في رسالتك قررت حكومة اسرائيل الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل للشعب الفلسطيني وبدء مفاوضات مع المنظمة ضمن العملية السلمية في الشرق الأوسط .

اسحق رابين

رئيس وزراء اسرائيل

Digitized by Birzeit University Library

قائمة منشورات مركز دراسة وتوثيق المجتمع الفلسطيني

أ- سلسلة أبحاث "القرى الفلسطينية المدمرة" :-

سلسلة "القرى الفلسطينية المدمرة" تهدف الى التعريف بالقرى الفلسطينية التي دمرت عام ١٩٤٨ وتقديم صورة انثروبولوجية تراثية للمجتمع الفلسطيني القروي من خلال منهجية التاريخ الشفوي .

١. د. شريف كناعنة وبسام الكعبي	: عين حوض	١٩٨٦	طبعة ثانية (٥٨ص) ٧ ش
٢. د. شريف كناعنة ورشاد المدني	: مجدل عسقلان*	١٩٨٦	طبعة ثانية (٢٢٥ص)
٣. د. شريف كناعنة ولبنى عبد الهادي	: سلمة	١٩٨٦	(٨٣ ص) ٧ش
٤. د. شريف كناعنة ونهاد زيتاوي	: دير ياسين	١٩٨٧	طبعة ثانية (٦٧ص) ٧ش
٥. د. شريف كناعنة ومحمد اشتية:	عنابة	١٩٨٧	(٥٨ص) ٧ش
٦. د. شريف كناعنة ورشاد المدني	: الفالوجة	١٩٨٧	(١١٨ص) ٧ش
٧. د. شريف كناعنة وعمر محاميد	: اللجون	١٩٩٠	(٧٥ص)
٨. د. شريف كناعنة ورشاد المدني	: الكوفخة	١٩٩٠	(٦٣ص) ٧ش
٩. د. شريف كناعنة ولبنى عبد الهادي	: أو كشك	١٩٩٠	(٦١ص) ٧ش
١٠. د. شريف كناعنة وبسام الكعبي	: مسكة	١٩٩١	(٨٥ص) ٧ش
١١. د. شريف كناعنة وبسام الكعبي	: كفر سابا	١٩٩١	(٧٥ص) ٧ش
١٢. د. شريف كناعنة ولبنى عبد الهادي	: لفتا	١٩٩١	(٥٢ص) ٧ش
١٣. د. شريف كناعنة ومحمد اشتية	: كفر برعم	١٩٩١	(٥٥ص) ٧ش

تحت الطبع حاليا ست قرى جديدة (قاقون ، زرعين ، أبو شوشة ، عمواس ، الشيخ مونس ، لوبيا) تمزج بين التاريخ الشفوي والرسمي .

---

* نفدت

Digitized by Birzeit University Library

ب- تذكرات فلسطينية :-

توثيق المرحلة الحديثة من التاريخ الفلسطيني بالاعتماد على تذكرات بعض الشخصيات الفلسطينية التي لعبت دورا في الأحداث أو كانت مراقبة لها ، دونت بالاعتماد على منهج التأريخ الشفوي ، وهي من تنفيذ لبنى عبد الهادي واشراف د. علي الجرباوي .

١-	تذكرات ابراهيم صنوبر ،	١٩٩٢	(٦٢ص) ٧ش
٢-	تذكرات أمين الخطيب ،	١٩٩٢	(٨٠ص) ٧ش
٣-	تذكرات يسرة صلاح ،	١٩٩٢	(٧٦ص) ٧ش

كتب :-

دراسات في العلوم الاجتماعية تدور حول الأرض والمجتمع والقضية الفلسطينية .

١. د. فتحية نصرو	: رؤية أولية حول نظام التعليم الفلسطيني، (صدر حديثا باللغة الانجليزية)	١٩٩٣	(٩٥ص) ١٠ش
٢. د. عبد اللطيف البرغوثي	: الأغاني الشعبية في فلسطين والأردن	١٩٧٩	(٤٠٥ص) ١٥ش
٣. د. عبد اللطيف البرغوثي	: حكايات جان من بني زيد	١٩٧٩	(٢٩٩ص) ١٥ش
٤. سمية ناصر	: زيتون فلسطين ومشكلاته	١٩٨٠	(٩٥ص) ٣ش
٥. مركز الأبحاث	: ملحمة كفر توت	١٩٨٤	(١٤٥ص) ٧ش
٦. د. عبد اللطيف البرغوثي	: ديوان العتابا الفلسطيني	١٩٨٦	(٤٠٧ص) ١٥ش
٧. د. شريف كناعنة	: التغير الاجتماعي والتوافق النفسي عند السكان العرب في اسرائيل ، الطبعة الثانية	١٩٨٤	(٢٥١ص) ١٥ش
٨. د. شريف كناعنة	: التغير والاستمرارية ، دراسات في تأثير الاحتلال على المجتمع العربي الفلسطيني ، طبعة ثانية منقحة	١٩٨٧	(٢٥١ص) ١٥ش

Digitized by Birzeit University Library

سلسلة الدراسات والابحاث :-

١. عزيز حيدر	: التعليم المهني في المدارس العربية في اسرائيل	١٩٨٥	(٤٠ص) ٤ش
٢. د. شريف كناعنة	: ملامح المادة الفولكلورية	١٩٨٥	(١٨ص) ٣ش
٣. سمير حليلة	: تأثير سياسة الانتداب البريطاني والاستيطان الصهيوني على ملكية الأرض في فلسطين ١٩٢٩ ، ١٩٣٠	١٩٨٦	(٤٧ص) ٥ش
٤. د. عبد اللطيف البرغوثي	: بين التراث الرسمي والتراث الشعبي	١٩٨٦	(٣٧ص) ٤ش
٥. د. ايليا عواد	: مؤسسات وخدمات الصحة النفسية في الضفة والقطاع	١٩٨٨	(٤٤ص) ٥ش
٦. د. شريف كناعنة	: الترابط بين الأمثال الشعبية والأبعاد الاجتماعية	١٩٨٩	(٣٢ص) ٤ش
٧. د. محمود ميعاري	: التعليم المهني في الأراضي المحتلة	١٩٩١	(٣٢ص) ٤ش
٨. فاهوم الشلبي	: الزواج في لواء رام الله	١٩٩٢	(٦٣ص) ٧ش
٩. فاهوم الشلبي	: الطلاق في لواء رام الله	١٩٩٢	(٥٦ص) ٧ش
١٠. رشيد عرنكي	: اراضينا	١٩٩٢	(١٦١ص) ١٠ش

نشرة أبحاث بيرزيت :-

مجلة متخصصة محكمة تعنى بنشر ومراجعة الأبحاث المتعلقة بالمجتمع الفلسطيني في العلوم الانسانية والاجتماعية . بسبب الظروف الذاتية والموضوعية لم ينتظم اصدار النشرة التي تحول اسمها ابتداءا من العدد الخامس الى "مجلة آفاق فلسطينة" ويشرف على تحريرها الآن هيئة تحرير مستقلة .

١. العدد الأول ومحوره التربية الفلسطينية	١٩٨٥	(١٣٣ص)	١٠ شيكل
٢. العدد الثاني ومحوره التاريخ الاجتماعي والاقتصادي ١٩٨٦* في فلسطين			

---

* نفدت

Digitized by Birzeit University Library

٣. العدد الثالث ومحوره دراسات في التنمية والتخلف	١٩٨٦	(١٥٣ص)	١٠ شيكل
٤. العدد الرابع ومحوره اثريات فلسطينية	١٩٨٧	(٢٧٤ص)	١٥ شيكل
٥. العدد الخامس "آفاق فلسطينية" ومحوره الانتفاضة	١٩٩٠	(١٩٣ص)	١٠ شيكل
٦. العدد السادس "آفاق فلسطينية"	١٩٩١	(٢٨٦ص)	١٠ شيكل
٧. العدد السابع "آفاق فلسطينية"	١٩٩٣	(١٤١ص)	١٥ شيكل

أبحاث متفرقة

سلسلة أبحاث متفرقة يقوم بها باحثون مستقلون من داخل وخارج الجامعة ، تنشرها مجلة "آفاق فلسطينية" ضمن توزيع محدود ويشرف مركز الأبحاث على بيعها .

١. عادل يحيى	: التاريخ الشفوي	١٩٩٠	(٢٨ص)	٤ شيكل*
٢. الياس توما وسمير حزبون	: قضايا التصنيع في المناطق المحتلة (باللغة الانجليزية)	١٩٩٠	(١٢ص)	٣ شيكل
٣. جراهام مكنيل	: الأوضاع السكنية في مدينة القدس القديمة بين الاستيطان ومجيء المسيح المنتظر	١٩٩٠	(١٧ص)	٣ شيكل
٤. نديم حمودة ونادية الانصاري	: التغيير الاجتماعي في مدينة رام الله، المورفولوجيا والتزييف الاقتصادي غير الرسمي	١٩٩١	(٤٥ص)	٥ شيكل
٥. سهى هندية وآخرين	: بائعات الارصفة ، ظاهرة البسطات في الاقتصاد الفلسطيني غير الرسمي	١٩٩١	(١٢ص)	٣ شيكل
٦. سمير حزبون	: مخيم بيت جبرين ، منطقة بيت لحم	١٩٩٢	(٩ص)	٢ شيكل

Digitized by Birzeit University Library